

قضايا اللغة والنحو مِنْ

للدكتور
أحمد مختار عمر

أستاذ علم اللغة المساعد

جامعة الكويت

١٣٩٤ - ١٩٧٤

توزيع

عالم الكتب

٢٨ عبد الحالق مشروب - القاهرة

قضايا اللغة والنحو من

للكنور
أحمد مختار عمر

أستاذ علم اللغة المساعد

جامعة الكويت

١٣٩٤ - ١٩٧٤

توزيع

دار الكتب

٢٨ عبد الحالق شرقت. القاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤٣٠ لسنة ١٩٧٤

الفهرس

صفحة	
٢ - ١	مقدمة
٤٦ - ٣	الفصل الأول : دراسات في علم الدلالة
٤	موضوع العلم
٨	نشأته وتاريخه
	من مباحث علم الدلالة :
١٢	(أ) المشترك اللفظي
٣٦	(ب) الأضداد
١٢٠ - ٤٧	الفصل الثاني : في التاريخ اللغوى
٤٨	هل أثر الهنود في المعجم العربى ؟
٦١	استيطان اللغة العربية في ليبيا
٨٤	أبو العلاء المعرى والنحو
١٢١ - ١٧٩	الفصل الثالث : بين الفصحى والعامية
١٢٢	هل نستسلم لدعاة العامية ؟

صفحة

- دراسة تطبيقية لبعض الأساليب الشائعة :
أولا : لاتتخرج أن تقول ١٣٧
ثانيا : تجنب أن تقول ١٥٧
ثالثا : ألفاظ يقع فيها الاشتباه ١٦٤

الفصل الرابع : قضايا نحوية :

١٨٠ — ٣٣

- ١ — مفاعل ومفاعيل ١٨١
٢ — صيغ أخرى للبالغة ١٩٣
٣ — اسم المصدر ٢٠٢
٤ — وقوع المصدر صفة واسما ٢١٩
٥ — من غرائب المصطلحات النحوية :
ذوات الثلاثة وذوات الأربعة ٢٢٣

الفصل الخامس : عرض الكتب ونقدها

٢٣٥

- ١ — الانتصار لسيدويه من المبرد ٢٣٦
٢ — محاضرات في اللغة ٢٥٦
٣ — شرح القصائد التسع ٢٧٦

مقدمة

هذه أبحاث متنوعة في فقه اللغة أقدمها للقراء العرب بخاصة ،
ولدارسى اللغة العربية وعلومها بخاصة .

ومن بين هذه الأبحاث ما ينشر لأول مرة . ومنها ما سبق نشره
مقالات في عدد من المجلات المتخصصة ، أو محاضرات عامة ، إسمها ما
في النشاط الثقافي لبعض الجامعات التي عملت بها .

ولما كان كثير من الباحثين يحرص على اقتناء الكتاب أكثر من
حرصه على اقتناء المجلة ، وكان من الصعب الرجوع إلى كثير من هذه
الأبحاث التي تعددت أماكن نشرها بين ليبيا والكويت وإيران والقاهرة
- رأيت ضروريا أن أجمع شقيتيها ، وألم متفرقها بين دفتي كتاب يمكن
للباحثين اقتناؤه ، ويسهل عليهم استشارته والرجوع إليه عند الحاجة .

وإن بعض القضايا التي تناولها هذا الكتاب جديد يمثل اجتهدا
شخصيا للمؤلف ، وبعضها يعالج أفكارا ودعوى كانت تعد - أو ما تزال
تعد - مسألة لا يصح المساس بها أو التشكيك في قيمتها . وسيرى القارئ
بعد أن يفرغ من قراءتها أن كل شيء قابل للمناقشة ، وأن التسليم ببعض

الأمور التي كادت تصير بداهيات يكشف عن كسـل وتواكل ، لا عن
قناعة علمية .

وسيجد القارئ من بين موضوعات الكتاب بحثاً تطبيقياً عن
الصواب والخطأ في اللغة . وهو بحث كتبه بعد أن لاحظت - خلال
لقاءاتي بطلاب أقسام اللغة العربية في عديد من الجامعات - حاجتهم الملحة
إليه . وخطتي في هذا البحث تقوم على تصحيح كل ما يمكن تصحيحه من
العبارات والأساليب ، وقبول ما له وجه في العربية يخرج عليه مادام قد
وجد رواجا بين أبناء اللغة أنفسهم . وبذا نرد الطمأنينة إلى نفوس
الكثيرين الذين تاهوا بين الصواب والخطأ ، وانزعجوا من كثرة الأمثلة
التي يحظرها عليهم المتعصبون والمتشددون ، حتى أصبح من العسير أو
المستحيل حتى على المتخصص المدقق أن يلم بها .

وآرجو أن يكون هذا جزءاً تتبعه أجزاء أخرى إن شاء الله تعالى
وبالله التوفيق .

أحمد مختار عمر

حولي - الكويت

١٩٧٤/٦/٦

الفصل الأول

دراسات في علم الدلالة :

- ١ - موضوع العلم .
- ٢ - نشأته وتاريخه .
- ٣ - من مباحث علم الدلالة : (المعنى المتعدد) :
 - (أ) المشترك اللفظي .
 - (ب) الازداد .

موضوع العلم :

يعرف علم الدلالة أو السيمانتيك بأنه ، ذلك الفرع من علم اللغة الذى يتناول نظرية المعنى ، . وهذا التعريف يستلزم أن يكون موضوع علم الدلالة هو أى شيء أو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز . هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات فى الطريق ، وقد تكون سحبا ، وقد تكون إشارة مرور ، كما قد تكون كلمات وجمل . لأنها بعبارة أخرى قد تكون علامات أو رموزاً لغوية تحمل معنى كما قد تكون علامات أو رموزاً لغوية . ورغم اهتمام علم الدلالة بدراسة الرموز وأنظمتها حتى ما كان منها خارج نطاق اللغة ، فإنه يركز من بين أنظمتها الرموز على اللغة باعتبارها ذات أهمية خاصة فى حياة الإنسان .

ومن أجل اهتمام علم الدلالة بكل ما يحصل من معارف فإنه يهتم بالنسب وعاداتهم الاجتماعية وطرق الاتصال القائمة بينهم والآلات المستخدمة فى ذلك . وأكثر اهتمامه يتوجه للعمليات العضوية المركبة فى الفم وفى أعضاء النطق بالنسبة للمتكلم ، وتنبع ما تحدته من اهتزازات هوائية تلتقطها أذن السامع . وهو يسير وراءها إلى أبعد من ذلك ليرى كيف تتحول إلى إشارات عن طريق الجهاز العصبى وكيف يتلقى العقل هذه الإشارات من خلال الأعصاب الممتدة من الأذنين وترجمها إلى الفكرة التى يعينها المتكلم .

وحيث كان مسلما أن النشاط الكلامى ذا الدلالة الكاملة لا يتكون من مفردات لحسب ، وإنما من أحداث كلامية أو امتدادات نطقية

تكون جملاً متحدداً معاً بسكتات أو وقفات أو نحو ذلك — حيث كان ذلك مسلماً ، فإن عام المعنى لا يقف فقط عند معاني الكلمات المفردة لأن الكلمات ما هي إلا وحدات يبنى منها المتكلمون كلامهم ، ولا يمكن اعتبار كل منها حداً كلامياً مستقلاً قائماً بذاته ، وإنما يهتم بما يأتي :

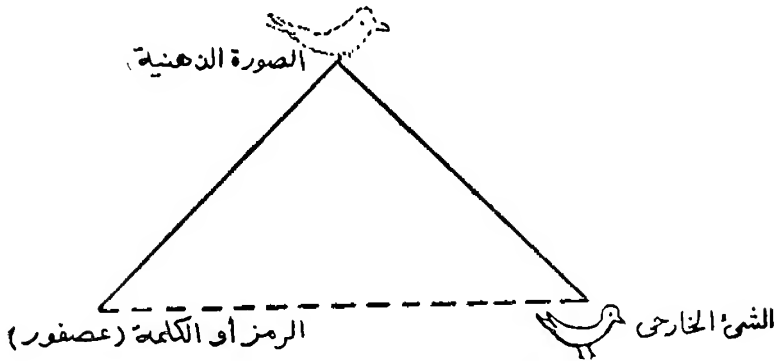
١ — دراسة الجملة أو الحدث الكلامي المكون من عدة جمل وما ياحتملها من نبر أو تنغيم . .

٢ — دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبعض الملامح الخاصة بعلم الأصوات .

٣ — دراسة السياقات المختلفة التي تقع فيها الكلمات ، حيث إن نسبة كثيرة من الكلمات لا يتضح معناها المحدد إلا باستعمالها إلى جانب غيرها . ومن الصحيح أن تستدل على معناها بنفي استرشاد بالكلمات المحيطة بها . وللتمثيل فقط نشير إلى الكلمات والتعبيرات : مولى ، عين الماء ، رجل الكرسى ، وزن الريشة . . . ولذا فإنه من المهم في مثل هذه الأحوال الاعتماد على ذكر الكلمة فقط في معرفة معناها أو طريقة استعمالها . وإن المعنى القاموس للكلمة ليس هو عن هذه المعاني أو طرق استعمال الكلمة عن طريق بيان مواقعها المتعددة والتثليل لسكل موقع منها ، ولهذا يعتبر اختصاص علم المعجم جزءاً من اختصاص علم الدلالة .

٤ — كذلك يهتم علم الدلالة بمبحث العلاقة بين الدال والمدلول أو اللفظ والمعنى . وقد بدأ النقاش في هذه النقطة منذ وجد التفكير اللغوي عند الهنود وفلاسفة اليونان . وما قاله الهنود في ذلك أن هناك ثلاثة أقسام مختلفة في جوهرها هي ما يسمى بالدال (أو الرمز أو الكلمة)

والمندلول عليه (أو الشيء أو الجسم الخارجى) والإدراك (أو التصور
أو الصورة الذهنية) . ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتى :



ففى حين تعتبر الكلمات مركبة من وحدات صوتية ضم بعضها
إلى بعض فإن الشيء المحسوس (عصفور) مثلاً يظر إليه على أنه نوع
معين من الطيور له أعضاء معينة وصورة معينة . أما الإدراك أو
التصور فهو الربط بين اللفظ والشيء الخارجى عن طريق الصورة
الذهنية التى تحتفظ بها عقولنا حين النطق بالكلمة ، سواء كانت صورة
من الذاكرة أو صورة واقعية مرئية بالعين حين النطق بالكلمة .
والخطوط المنقطعة التى تصل الشيء الخارجى ، بالرمز أو الكلمة تشير
إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الكلمة والشيء ، لأن العلاقة بينهما
علاقة اعتبارية اصطلاحية .

ولكن إذا كان الدال والمندلول عليه أو الشيء الخارجى أمرين
متباينين ولا علاقة بينهما ، فكيف تم الربط بينهما ، وكيف أمكن للفظ
أن يدل على شيء معين أو فكرة معينة ؟ لقد اختلفت آراء المنود فى
الإجابة على هذا السؤال :

(أ) فزى بعضهم يرفض فكرة التباين بين اللفظ والمعنى قائلاً :
إن كل شئ - يتصور مقترناً بالوحدة الكلامية الخاصة به أو الدالة عليه ،
ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . وعلى هذا فنحن نعتبر الكلمة عنصراً
من العناصر المكونة للشئ ، تماماً كما نعتبر الطين السبب المادى أو الرئيسى
لحل المواد الترابية . فمما أن تصور الطين مشترك فى كل إدراكات
الاشياء التى يعرف أنها معمولة من الطين مثل الإناء والصحف والقدر
ونحوها - فكذلك تصور الوحدة الكلامية .

(ب) ونرى بعضاً آخر يصرح بأن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة
فطرية قديمة أو طبيعية . وربما كان أصحاب هذا رأى هم أنفسهم الذين
يعتبرون نشأة اللغة على أساس من محاكاة الأصوات الموجودة فى الطبيعة .
وأياً ما كان الأمر فقد اعترض على هذا رأى بأن الكلمة الواحدة قد
تدل على معنيين مختلفين ، فكيف نقول إن العلاقة بين اللفظ ومعناه
قديمة أو فطرية ؟

(ج) وهناك فريق آخر يقول بوجود نوع من العلاقة الضرورية
بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان . ومؤلفاء
يشرحون وجهة نظرهم قائلين : لا بد من الاعتراف بأن كلمة معينة تحمل
نوعاً من العلاقة بين أصواتها والفكرة المعينة المدلول عليها بها ، وإلا فما
السبب فى ربطها بها ؟ إنما تتصور النار مع الدخان لأنهما يتفقان فى علاقة

السببية والآخر. ولكن ماذا يمكن أن تكون العلاقة بين الكلمة والشئ الذى تدل عليه ؟ من الواضح أن، لا توجد علاقة طبيعية بينها كالملاقة بين النار والدخان .. وإنما العلاقة اصطلاحية أو عرفية أقامها اصطلاح مجموعة معينة . وهناك فرق آخر هو أن العلاقة بين الدخان والنار علاقة ثابتة لا تختلف من وقت لوقت ولا من مكان لمكان فى حين أن العلاقة بين اللفظ ومعناه تختلف من مكان إلى مكان .

ولقد كانت هذه المشكلة من الموضوعات التى شغلت اللغويين العرب مدة من الزمن ، وهى ما تزال محل جدل بين علماء اللغة المحدثين .

نشأته وتاريخه :

عرض الفلاسفة والمناطق من قديم الزمان فى بحوثهم موضوع الالفاظ ودلالاتها والعلاقة بين اللفظ والمعنى . وعلى هذا فالبحث فى الدلالة من الموضوعات القديمة التى شغلت فكر الإنسان الاول . كذلك اهتم علماء النفس بهذه البحوث والفوا فيها آراء ونظريات تتعلق بالشعور واللاشعور والذاكرة والتصور والتخيل وتداعى المعانى وغير ذلك من بحوث مستفيضة فى كتبهم ورسائلهم .

وأول بحث ظهر حديثا فى هذا المجال كان فى أواسط القرن التاسع عشر . وأول من استخدم كلمة السيمانتيك كان العالم الفرنسى بريال Bréal عام ١٨٩٧ فى بحث له بعنوان «مقالة فى السيمانتيك» Essai de Sémantique وقد ظهر فى طبعة إنجليزية بعد ثلاث

سنوات فقط من صدره وفيه عُنَى المؤلف ببحث الدلالة في بعض ألفاظ اللغات القديمة التي تنتمي إلى الفصيلة الهندية الأوروبية ، مثل اليونانية واللاتينية والسنسكريتية ، واعتبر بحثه وقتئذ ثورة في دراسة علم اللغة ، وأول دراسة حديثة لتطور معانى الكلمات ؛ ولذا لاقي شهرة كبيرة بين الدارسين . وقد استعمل فيها بعد المصطلح الإنجليزي : Semantics كـمقابل للمصطلح الفرنسي Sémantique . وبعضهم فضل استخدام المصطلح الإنجليزي Semasiology ، ولكن كتب الغلبة للمصطلح الأول نظرا لقصره وسهولة النطق به .

وقد كانت دراسة اللغويين أول الامر مقتصرة على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ ، كأن تقارن الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى حتى يتمكن إرجاعها إلى أصل معين ، دون اهتمام بالجانب الاجتماعي والمظاهر الإنسانية ذات الأثر البين في تغيير الدلالة وانحرافها . ثم تطور البحث فيما بعد ، وبدأ الدارسون يهتمون بالعوامل الاجتماعية والخارجية . وارتبط تطور علم المعنى بأسماء مثل Ogden و Richards زادت من استقلاله عن الفلسفة والعلوم . وقد أخرج العالمان السابقان علمهما الاساسى فى علم المعنى تحت عنوان معنى المعنى The Meaning of Meaning وقد ظهر أول مرة عام ١٩٢٣ ، وحاولا فى هذا الكتاب وضع نظرية للعلامات والرموز . كما قدما فى هذا الكتاب ستة عشر تعريفا للمعنى ذكرنا أنها تشمل فقط أشهر هذه التعريفات . ويبرز من بين هذه التعريفات اثنتان يمكن أن يمثلتا فيما يأتى : إذا رمزنا إلى اللفظ برموز داء

ولم الصورة الذهنية التي يستلزمها برمز دب، فهل المعنى هو العلاقة بين « ا » و دب، أو هو دب، نفسها — رأيان . وقد اختار الرأي الأول العالم اللغوى المشهور أولمان وفسر تعدد المعنى بناء على ذلك بـ « دد » العلاقة بين « ا » و دب، وهذا يشمل الحالات الآتية :

(أ) أكثر من لفظ ومدلول واحد = الترادف .

(ب) أكثر من مدلول ولفظ واحد = المشترك اللفظى .

ويعد أولمان Ullmann من أبرز المتخصصين الحاليين فى دراسة المعنى، وقد ألقى المكتبة اللغوية بكتب ثلاثة باللغة الإنجليزية هي : أسس علم المعنى Principles of Semantics و : علم المعنى Semantics أما كتابه الثالث فقد ظهر فى شكل كتاب صغير الحجم نسبيا وجمع عنوانه Words & their use مشيراً بذلك إلى وظيفة الكلمة ودورها فى عملية الفهم والإفهام . وقد ترجم الدكتور كمال بشر الأستاذ بكلية دار العلوم — جامعة القاهرة هذا الكتاب ونشر تحت اسم : دور الكلمة فى اللغة ، وطبع أكثر من مرة .

أما من بين المؤلفين العرب فيبرز كتاب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أستاذ فقه اللغة السابق بجامعة القاهرة وعضو مجمع اللغة العربية ، واسم هذا الكتاب « دلالة الألفاظ » ، وقد نال به مؤلفه جائزة الدولة منذ عدة سنوات — والكتاب يحتمل على اثني عشر فصلا خصص أولها للبحث فى نشأة الكلام الإنسانى ، وكيف ارتبطت الألفاظ بمدلولاتها وما نوع هذا الارتباط . وفى الفصول الثلاثة التالية للفصل الأول

يتحدث المؤلف عن أداة الدلالة وهي اللفظ ثم يتدرج إلى بيان أقسام الدلالة وهي الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية . ويناقش المؤلف بعد ذلك آراء العلماء في العلاقة بين اللفظ ودلالته أم هي علاقة طبيعية ضرورية كالعلاقة بين الشمس والضوء ، أم هي علاقة عرفية اصطلاحية . وعلى الرغم من أن المؤلف قد انضم إلى الرأي الثانى فقد اعترف بوجود مجموعة من الالفاظ فى كل اللغات ترتبط ارتباطا وثيقا بمعانيها مثل الحفيف والفقهمة وغير ذلك . وفيما تلا ذلك من فصول ناقش المؤلف خطوات اكتساب الدلالة عند الاطفال وعند الكبار ، وموضوع المركز والهامش فى الدلالة ، وموضوع تطور الدلالة وعوامل هذا التطور وأشكاله ، وناقش خلال ذلك قضية الحقيقة والماجاز . وبعد ذلك ناقش المؤلف موضوع الترجمة فننمها وأسلوبها ومشكلاتها بطريقة علمية دقيقة . (راجع عرضا أوسع للمكتاب : قضايا لغوية للدكتور كمال بشر ص ١٦٢ وما بعدها) .

من مباحث علم الدلالة

(١) المشترك اللفظي

تأليف القدماء فيه :

ظهرت في اللغة العربية منذ وقت مبكر كتب كثيرة تعالج مشكلة
المشترك اللفظي وهو اللفظ الذي يحمل أكثر من معنى . ومن الرواد
في هذا المجال الأصمعي وأبو عبيد واليزيدي وأبو العميشل والمبرد
وكرارخ النخل . وأقدم كتاب وصلنا هو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام
(ت ٢٢٤ هـ) ويليه كتاب أبي العميشل الأعرابي (عبد الله بن خليل
المتوفى ٢٤٠ هـ) ثم كتاب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) وكتاب كرارخ النخل
أبي الحسن علي بن الحسن الهنائي - بضم الهاء نسبة إلى هناء أو هناة
الازدي من عرب الجنوب وقد توفي عام ٣١٠ هـ .

أما كتاب أبي عبيد فاسمه وكتاب الأجناس . من كلام العرب وما
اشبهه في اللفظ واختلف في المعنى ، وهو - وليس في الحقيقة كتابا
جامعا ، ولم يستهدف أن يكون جامعا ، لأنه يتناول كلمات المشترك
اللفظي في الحديث النبوي فقط ، ولذا لا تزيد كلماته عن ١٥٠ كلمة ،
ولا تعدى صفحاته ٢٢ صفحة . وطابع المؤلف فيه الاختصار الشديد ،
والإكتفاء في معظم الأحيان بذكر الكلمة ومعناها دون ذكر مثالها
أو اقتباس شاهد عليها . ومادة الكتاب - كما تذكر المقدمة -

مستخلصة من كتاب آخر لأبى عبيد عنوانه «غريب الحديث» . واسمنا ندرى لمن كان الذى قام بهذا الاستخلاص أبو عبيد نفسه أو أحد تلامذته . وعلى الرغم من أن حجم الكتاب يبلغ حوالى سدس كتاب كراع فإنه يحوى بعض كلمات لا توجد عند كراع .

وأما كتاب أبى العميشل الأعرابى فعنوانه : «كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه» . وميزة هذا الكتاب أنه يتناول المشترك اللفظى بوجه عام ، ولذا يزيد حجمه عن كتاب أبى عبيد فنصل كتابته إلى حوالى ٣٠٠ كلمة ويشغل حوالى ٨٤ صفحة . ومع أن حجمه يبلغ حوالى ثلث كتاب كراع فإنه كذلك يحوى كلمات لا توجد فيه .

وأما كتاب المبرد فيحمل اسم «كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد» . ويتضح من عنوانه أن موضوعه هو كلمات المشترك اللفظى التى وردت فى القرآن الكريم . ولم يكف المؤلف بذلك فقيده نفسه أكثر حين اشترط فى الحكمة التى يوردها أن يكون القرآن قد استعملها بمعنىها أو مدانيها . ومعنى هذا أن الكلمات التى تدخل تحت العنوان حقيقة كلمات قليلة جدا قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة . ولكن المؤلف عالج فى كتابه أشثانا من الكلمات التى ليست من المشترك اللفظى فى شيء مما زاد فى حجمه بشكل ملحوظ ومن ذلك حديثه عن المشاكلة (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، والحذف ،

والإيجاز، ورفع التناقض الظاهري في بعض الآيات القرآنية (١). ورغم ذلك ظل حجم الكتاب صغيراً ، ولو أننا جردناه من مادته الغريبة ما بقي منه أكثر من صفحتين أو ثلاث .

وأما كتاب كراع فيحمل اسم « المنجد » فيها اتفق لفظه واختلاف معناه .

وقد قسمه المؤلف إلى ستة أبواب : فالأول الأول منها في ذكر أعضاء البدن من الرأس إلى القدم ، والثاني في ذكر صنوف الحيوان ، والثالث في ذكر الطير ، والرابع في ذكر السلاح ، والخامس في ذكر أسماء ومايلها ، والسادس في ذكر الأرض وما عليها . ورتب كلمات الفصل الأخير (أكبر حجمه) على حسب أوائلها وثنائها ، بغض النظر عن كونها أصلية أو مزودة . وترجع قيمة هذا الكتاب إلى ما يأتي :

(أ) أنه أقدم كتاب شامل يصلنا في موضوع المشترك اللفظي ، إذ يحتوي على قرابة ٩٠٠ كلمة في حين يحتوي كتاب أبي عبيد على حوالي ١٥٠ كلمة وكتاب أبي العميشل على حوالي ٣٠٠ كلمة .

(ب) أنه أول كتاب من نوعه تبدو فيه روح النظام ، وبخاصة

(١) كقوله تعالى « وقومهم إنهم مسئولون » مع « فيؤمئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » .

فى قسميه الاول والسادس فعلى الرغم من أن القسم الاول من الكتاب لم يرتب هجائيا فأنت تلح فيه نوعا من الترتيب المتمثل فى البدء بأجزاء البدن العليا ثم النزول شيئا فشيئا حتى القدمين . أما القسم السادس فترتب ترتيبا هجائيا كما سبق أن ذكرنا .

(ج) أنه من أوائل كتب اللغة التى طبقت نظام الترتيب الهجائى فى عرض الكلمات وبذا فتحت مجالا أمام أصحاب المعاجم ليتخلصوا من سلطان الخليل ونظامه الصوتى .

(د) أنه من أوائل الكتب - إن لم يكن أولها - التى راعت فى ترتيب المادة اللغوية صورة الكلمة التى تنطق بها لاجزائها ، ويبدو أن هذه الطريقة كانت قد لاقى رواجا فى القرن الرابع الهجرى ، إذ نجد السجستانى يتبعها فى (غريب القرآن) كما نجد ابن ولاد يتبعها فى (المقصور والمدود) .

(هـ) أنه من أوائل الكتب - إن لم يكن أولها - التى روعى فى ترتيبها توائى الكلمات كذلك . وقبله كان أصحاب المعاجم يضعون الكلمات تحت أوائلها فقط دون أى اعتبار لما بعد ذلك كما فعل أبو عمرو الشيبانى فى معجمه المسمى بـ (الجيم) .

(و) أن كثيرا من مادته اللغوية مأخوذ من مراجع قديمة لم تصل إلينا ، ولذا يعد كتاب كراع أقدم كتاب يحتوئها . ويفسر هذا

كثرة ما روى في كتب اللغة منسوباً إلى كراع وحده ، كقول ابن منظور :
الجنينية صوف الشئ عن كراع وحده .

وقوله : قال كراع : بهراء ممدود قبيلة ، وقد تقصر . قال ابن سيده
لا أعلم أحداً حكى فيه القصر إلا هو .

(ز) أنه يحتوي على مجموعة لا بأس بها من التعبيرات المحمية ،
وبخاصة تلك المنسوبة إلى الجنوب العربي وطره الأول ، وللمصري وطره الثاني .
فن الأول قوله : الواقف بلغة أهل اليمن : القدم . وقوله : المقرد :
الأنف عند أهل اليمن . ومن الثاني قوله : رف الحاجب اختلاج . وقوله
فش الفقل فتحة بغير مفتاح ، وقوله : فحم الصبي إذا بكى حتى ينقطع
صوته .

والظاهرة الملاحظة على كل المكتب العربية القديمة التي تنازلت
المشترك اللفظي أنها كانت تهتم بسرد الكلمات وذكر معانيها ، وأنها
تختلف فيما بينها في عدد الكلمات ، أو عدد المعاني التي تنسبها إلى
الكلمة الواحدة ولكنها لم تهتم بتفسير هذه الظاهرة ربما لم يلتزموا بمعالجة
تاريخية ، كما أنها أهملت جوانب أخرى من المشكلة سنتعرض لها فيما
بعد (١) .

(١) ربما كان من أهم ما شغل العرب به أنفسهم في هذا المجال ، الخلاف بينهم
في وجود هذه الظاهرة أو عدم وجودها في اللغة العربية . وبدلاً من أن يؤيد
المنتبهون قضيتهم بالواقع اللغوي ، وتزديم المادة القانونية اللازمة ، نراهم ياجئون إلى =

(رأى القدماء فى المشترك اللفظى)

حيث كان كتاب كراع هو أوفى الكتب العربية فى موضوعه
فستحاول أن نتعرف على رأى كراع فى هذه المشكلة ، وهو يعد فى نفس
الوقت تعبيراً عن رأى القدماء .

تعريف المشترك اللفظى :

يتحقق المشترك اللفظى عند كراع عندما تؤدى كلمة ما أكثر من
معنى من غير نظر إلى :

(أ) ما إذا كانت هناك علاقة بين المعنيين أو لا . فالأول مثل كلمة
(البهصُوصة) التى تعنى : دويبة صغيرة لها بريق من بهاضها ، وتطلق
كذلك على الصبب الصغير الضعفة . والثانى مثل كلمة : الأرض ، التى
تعنى — إلى جانب معناها المعروف — معنى الزكام .

(ب) ما إذا كان المعنيان متضادين أو لا — فالأول مثل قولهم
« فرع فى الجبل إذا صعد أو انحدرو .

(ج) ما إذا كان المعنيان متوزعين بين لهجتين أو مستعملين فى لهجة
واحدة ؛ فالأول مثل كلمة السرحان ، التى تعنى الذئب فى بعض اللهجات
والأسد فى بعض أخرى .

= الدليل العقلى والإقناع المنطقي . فيقولون : إن الألفاظ متناهية والمعاني غير
متناهية . فكان لابد من استعمال اللفظ الواحد لأكثر من معنى ، وحتى يمكن
أن يسم المتناهى اللامتناهى .

(د) ما إذا كانت الكلمة في أحد معنيها تنتمي إلى قسم معين من أقسام الكلام ، وفي المعنى الآخر إلى قسم آخر ، أو كانت تنتمي بمعنيها إلى قسم واحد - فالأول مثل كلمة أججم التي تستعمل فعلا في مثل أقولهم ، أججم الأمر إذا اقترب ، وتستعمل اسما في قولهم : كبش أججم إذا كان بغير قرون .

(هـ) ما إذا كان لكل معنى من معاني الكلمة هجاء مختلف أو كان هجاء الكلمة واحدا . فالأول مثل أعمر وعمر بمعنى اللثة .

أسبابه :

يرى كراع أن أسباب المشترك اللفظي كثيرة منها :

(أ) الأسباب الداخلية .

(ب) الأسباب الخارجية ، وهي اختلاف البيئة .
أما النوع الأول فينقسم إلى : تغيير في النطق وإلى تغيير في المعنى .
فأما تغيير النطق فيؤدي إليه شيئان :

١ (القلب المسكاني) ٢ (الإبدال

وأما تغيير المعنى فنوعان وهما : التغيير المقصود والتغيير التلقائي .
والشكل الآتي يوضح ذلك :

أسباب الاشتراك اللفظي

١ - أسباب خارجية

أسباب داخلية

تغيير في المعنى

تغيير في اللفظ

٥ - تلافى

٤ - مقصود

٣ - إبدال

٢ - قلب مكان

ولم يكتم التمهيد والشرح :

(١) أما السبب الخارجى فيتحقق حينما تستعمل الكلمة بمعنىين في بيتين مختلفين . فإذا نحن نظرنا إلى الكلمة في بيتها أو هجتها لم يكن هناك اشتراك لفظى ، ولكن إذا نظرنا إليها داخل المادة اللغوية كلها — كما فعل كراع — وُجد الاشتراك اللفظى . ومن ذلك كلمة « الضنا » التى تستعمل بمعنى المرض ، وتطابق عند طبيء على الطفل .

(٢) وأما تغيير النطق عن طريق القلب للمكانى فمن أمثله التى ذكرها كراع :

(١) لدينا المادتان : دام ودعى . فإذا أخذنا صيغة استعمل من دام قلنا : استدام ومن دعى قلنا : استدى . ولكن كراعا حكى أن الفعل استدام يستعمل أيضا بمعنى استدى . وبذا أصبح لدينا الفعل استدام المقلوب من استدى ، والذى طابق الفعل استدام غير المقلوب عن شئ مكونا معه اشتراكا لفظيا .

(ب) عندنا الفعل خطأ — من الخطو ، والفعل خاط — من الخياطة . ولكن بقلب خطأ إلى خاط صارت الكلمة الأخيرة من المشترك اللفظى .

(٣) وأما تغيير النطق عن طريق الإبدال فيبدو مستوعبا عن تكوين كلمات كثيرة من المشترك اللفظى ، فمن طريقه تتطابق كلمتان

لهما معنيان مختلفان فتصبحان كلمة واحدة بمعنى متعدد . ومن الأمثلة التي ذكرها كراخ ما يأتي :

(أ) الكلمتان : حنك وحنك لهما معنيان مختلفان . ولكن بإبدال اللام نونا تصير السكمة الثانية : حنك وتطابق السكمة الأولى في النطق وحينئذ يصير عندنا كلمة واحدة متعددة المعنى .
(ب) كذلك الكلمتان : آلة وحالة اللتان حولت ثابتيهما إلى صورة السكمة الأولى فصارتا كلمة واحدة بمعنيين مختلفين .

(ع) وأما التغير المقصود بالمعنى فيوجد عندما يراد إدخال كلمة ما لغة المنخصصين ، فتصبح مصطلحا عليا . ومن أمثلة ذلك : التوجيه التي دخلت علم العروض بمعنى جديد وهو الحرف الذي يسبق الروى إذا كانت النافية مقيدة .

وأما التغير الثلاثة فيشكل السبب الرئيسي في تكوين المشترك اللفظي . فقد يحدث سبب أو آخر أن تسكتسب كلمة ما معنى جديدا متصلا بمعناها الأولى فتصبح مشتركا لفظيا . وأمثلة ذلك ستأتى في الفقرة التالية .

كيف تسكتسب الكلمة معنى جديدا ؟

إذا حدثت ووجدنا كلمة تؤدي معنيين بينهما علاقة من نوع ما يمكننا أن نحكم بأن أحد المعنيين فرع عن الآخر ، أو بأنهما كليهما فرع عن معنى أصلى . وهذا يسرى على السبب الذي ناقشناه فيما سبق بعنوان تغيير المعنى بفرعيه المقصود والتلقائي . فإذا كانت

العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كان المعنى الجديد استعارة وإلا كان مجازاً مرسلًا .

أما أمثلة الاستعارة التي ذكرها كراخ فنتقّبس منها :

(أ) الكلمة "بشرة" التي تعني، في الحقيقة جلد الإنسان وتستعمل كذلك — لعلاقة المشابهة — بمعنى النبات .

(ب) الكلمة "مصوصة" التي تعني في الحقيقة دويبة صغيرة من نوع معين وتستعمل كذلك لعلاقة المشابهة بمعنى الطفل الصغير .

أما أمثلة المجاز المرسل فتحتأ أنواع مثل :

(أ) توسيع المعنى ، كما حدث للفعل ساق في التعبير القديم : ساق الرجل إلى المرأة مهرها . فقد كان ذلك حقيقة حينما كان المهر من نوع الحيوانات . ولكن بعد أن تغير العرف وصار المهر نقوداً أعطى الفعل معنى أوسع ، واحتفظ بحيويته .

(ب) تضيق المعنى ، مثل لفظ المأثم الذي كان يستعمل في الحقيقة ويراد به اجتماع الرجال أو النساء في مناسبة حزينة أو سعيدة ثم استعمل فيما بعد في المناسبة الحزينة فقط .

(ج) السببية مثل كلمة الإثم التي أصبحت فيما بعد مرادفة لكلمة الخمر ، فأصبح لكلمة الإثم معنيان مختلفان أحدهما سبب في الآخر .

(د) إطلاق اسم الجزء على الكل ، مثل كلمة اللسان التي استعملت - فيما بعد - لتعني المتحدث الرسمي .

(هـ) إعطاء الشيء اسم مكانه ، كما حدث في كلمة الراوية التي كانت تعنى الجبل الذى يحمل قرية الماء ، ثم أصبحت تعنى القرية نفسها .

(رأى المحققين)

أنواع المشترك اللفظى :

يذكر فريق من اللغويين المحققين أنواعاً ثلاثة للمشترك اللفظى .
ومن هؤلاء أولمان الذى يذكر فى كتابه : د أصول علم المعنى ، الأنواع الآتية :

١ — تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في مواقف مختلفة ، فيكتسب في كل مرة ظلاً جديداً أو معنى جزئياً ، وقد أطلق أولمان على هذا النوع اسم د تغيرات في الاستعمال ، (١) وضرب مثلاً لذلك كلمة : حائط Wall التى تنوع مدلولاتها بحسب مادتها (حجر - طوب ..) ووظيفتها (حائط فى منزل أو بوابة ..) وبحسب خلفية المستعمل واهتمامه (بناء - عالم آثار - مؤرخ فنون ..) . ولكن هذه الظلال المختلفة أو الاستعمالات المختلفة ينظر إليها على أنها مظاهر متلاصقة أو متقاربة لىكل متحد متلاحم .

وهذه الفكرة التى عبر أولمان هنا قد أثارت مناقشات كثيرة بين

(١) يمكن أن تسمى كذلك ؛ جوانب متعددة للمعنى الواحد .

علماء الدلالة وربما عبر كل منهم عنها بطريقة مختلفة ، فنجد واردمان ، مثلاً يفرق بين ماسماه بالمعنى الرئيسى وماسماه بالمعنى الاستعمالى أو التطبيقى . ونجد هيرمان بول ، يفرق كذلك بين المعنى العامدى والمعنى العكضى (١) . ونجد سكف ، يصرح بأن ذلك يحدث عادة فى الاستعمالات الشعرية فى شكل استعارة أو كناية .

٢ — دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لاكتسابها معنى جديداً أو معانى جديدة ، وهو ماسماه البوليزيمى Polysemy (كلمة واحدة - معنى متعدد) (٢) . وفى هذه الحالة تكون العلاقة بين المعانى المتعددة واضحة وقد مثل لها أولمان بكلمة عملية Operation التى تستعمل للدلالة على الحطة العسكرية وعلى العملية الجراحية وعلى الصفقة المالية مثلاً (٣) .

(١) تحدث بعضهم عن المعنى العام ، ويقابله المعنى الهامشى . وبعضهم عن المعنى الرئيسى ، ويقابله المعنى الجزئية . وقد رفض Kurylovich فى مقال له نشره باللغة الروسية مايسمى بالمعنى العام وفضل عليه مايسمى « بالمعنى الأصلى » وأسس فكرته على أن المعنى العام والمعنى الهامشى إنما يرتبطان بالأسلوب وظلال المعانى والتصورات الشعرية فى حين أن المعنى الأصلى لا يتوقف معرفته على السياق . وفى حالة استخلاص المعنى الأصلى ينظر إلى ما عداه من معان على أنها أشبه بالوحدات الجانبية التى تضيف انطباعات على المعنى الأصل .

(٢) يمكن أن يسمى كذلك : تعدد المعنى نتيجة تطور فى جانب المعنى .

(٣) لصعوبة الفصل بين هذين النوعين نجد schoff يضمهما فى قسم واحد

هو البوليزيمى .

ويرى أولمان أن مصدر البوليزيمى قد يكون :

١ — تطورا عن تغيير الاستعمال .

٢ — وهناك طريق أقصر يؤدي إلى نفس النتيجة، وهو نقل المعنى .
فحين يطلق على اللغة كلمة د لسان ، فإن إعطاء اسم العضو للنشاط الذى ينتجه لا يوجد فيه تغيير فى الاستعمال — وإنما هو نقل المعنى .

ويشترط د سكف ، لتحقيق هذا النوع وجود علاقة مشابهة بين المعنيين ، ولذا يخرج منه كلمات الأضداد، لأن كلمات الأضداد لا توجد بينها علاقة مشابهة . أما أولمان الذى يرى أن كلمات الأضداد تشكل تطورا فى المعنى غالباً فقد أدخل الأضداد فى هذا النوع .

٣ — وجود أكثر من كلمة يدل كل منها على معنى ، وقد تصادف عن طريق التطور الصوتى أن اتحدت أصوات الكلمتين (١) ، فأصبحتا فى النطق كلمة واحدة ولا يهم أن تكون حروف الكلمتين متحدتين أو لا إنما المهم اتحادهما فى النطق . وقد أطلق عليه اسم هومونيمى Homonymy (كلمات متعددة — معان متعددة) (٢) ومثل له بالكلمات see (يجر) to see (يرى) see

(١) يرى بعض الباحثين أن اللغة الإنجليزية يميلها إلى تقصير الكلمات الطويلة تخليق الكثير من المشترك اللفظى . ويمكن أن يمثل لذلك بكلمة fan بمعنى مروحة وكلمة fan فى مثل قولهم football fan التى هى اختصار لكلمة fanatic (٢) يمكن أن يسمى كذلك : تعدد المعنى نتيجة تطور فى جانب اللفظ .

(ابرشية — مقر الاسقف) (١). واشترط Schoff لتحقيق هذا النوع ألا توجد علاقة مشابهة بين المعنيين أو توجد علاقة التضاد بينهما (٢). وقد اعترف أولمان مع هذا بأن من الصعب في كثير من الأحيان الفصل بين النوعين الأولين ، خصوصا وأن المصدر الاساسى لخلق البوليزيمى ، هو تغير الاستعمال وكثيرا ما يتطور تغير الاستعمال ليصبح بوليزيمى ، وهو يضرب مثالا على ذلك من اللغة الإنجليزية هو كلمة line فى العبارات a straight line و shipping line و air line فهل ينظر إلى هذا على أنه من تغير الاستعمال ويعد من النوع المتطرف منه ، أو على أنه من البوليزيمى ويعد من النوع الخفيف . كذلك يعترف أولمان بصعوبة الفصل بين النوعين الثانى والثالث ،

(١) من أمثلة التطور الصوتى الذى يؤدي إلى وجود المشترك اللفظى السكلمات الآتية التى تنطقها العامية المصرية بطريقة صوتية معينة أدت إلى تطابقها مع كلمات تصادف وجودها بنطق أصلى :

- ١ — « قلم » التى تنطق « ألم » فتطابق كلمة « ألم » التى همزتها غير منقلبة .
 - ب — « لثم » التى تنطق « لسم » فتطابق كلمة « اسم » غير المنقلبة عن شىء .
 - ح — « قمر » التى تنطق « أمر » فتطابق كلمة « أمر » غير المنقلبة عن شىء .
- وبهذه الصورة وجد الجنس بين « أناديله » [قناديله] و « أنادى له » فى الأغنية المعروفة .

(٢) لم يفرق بعض اللغويين كذلك بين النوعين الثانى والثالث حيث اعتبروهما نوعا واحدا . وأهم اعتراض يمكن أن يوجه إلى هذا رأى أن هناك فرقا بين كلمتين اثنتين بأصاين مختلفين حدث فى وقت ما طبقا للقانون الصوتى أن تطابقا ، وكلمة واحدة تطور معناها ببطء عن المعنى الأول حتى صار لها معنيان مختلفان ، ولهذا ينبغي إعطاء كل نوع اسما خاصا .

لأن بعض الكلمات يصعب الحكم عليه ما إذا كان في الأصل كلمة واحدة أو كلمتين . وهو يحتكم إلى إحساس الجاعة اللغوية — لا إلى الأصل التاريخي — في القول ما إذا كان اللفظ ذو المعنى المتعدد كلمة واحدة أو كلمتين . فعلى الاحتمال الأول يستحق اسم بوليزيمى وعلى الثانى اسم همونيمى .

وتمثل النظرة إلى كلمات الاضداد نقطة خلاف أساسية بين أولمان وسكوف . فأولمان يدرجها تحت البوليزيمى ، في حين أن سكوف يدرجها تحت الهومونيمى . ويبدو أن نظرة كل إلى الاضداد تتسق مع فهمه للمعنى المتعدد ، فإدام سكوف يشترط وجود الصلة الواضحة بين المعنيين حتى يمكن عدّها من البوليزيمى فهو على حق في اعتبار الاضداد من الهومونيمى . وما دام أولمان يشترط في البوليزيمى توحد الكلمة ثم لاكتسابها معنى جديداً بمرور الزمن ، فهو على حق في عدّه الاضداد من هذا النوع لأنها في الغالب تشكل تطورا في المعنى لا تطورا في اللفظ . وعلى هذا فلا مجال للاعتراف الذى وجهه الدكتور بشر على رأى أولمان وقوله : نحن لا نوافق المؤلف على هذا الصنيع لأن التضاد عندنا نوع من المشترك اللفظى (يقصد الهومونيمى) وكل منهما لا يتحقق إلا في كلمتين فأكثر لا في الكلمة الواحدة (١) .

وللدكتور إبراهيم أنيس رأى متشدد في موضوع المشترك اللفظى إذ يخرج النوعين الأول والثانى نهائيا من المشترك اللفظى ولا يعتبر من

(١) دور الكلمة في اللغة (ط أول) ص ١٢٠ .

كلمات النوع الثالث ما يمكن أن يدخل في عدد المشترك اللفظي إلا ما تباين فيه المعنيان كل التباين . وهو لهذا يؤيد ما قاله ابن درستويه حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي واعتبرها من المجاز . فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء ، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال ، وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال ، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي لأن المعنى واحد في كل هذا ، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات .

واستطرد الدكتور أنيس قائلا : ذلك لأن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلح أي صلة بين المعنيين ، كأن يقال لنا مثلا إن الأرض هي الكرة الأرضية ، وهي أيضا الزكام — وكأن يقال لنا إن الخال هو أخو الأم ، وهو الشامة في الوجه ، وهو الأكمة الصغيرة (١) .

كذلك يخرج الدكتور أنيس من المشترك اللفظي جميع ألفاظ الازدواج ويرى أن إدخالها لإحكام في المشترك اللفظي (٢) ، وذلك لما بين المعنيين من صلة الضدية وهي صلة وثيقة بين الدلالات ، فلما نذكر الأبيض إلا إذا ذكرنا معه الأسود ولما نذكر الغبى إلا ذكرنا معه الذكى .

(١) دلالة الألفاظ ص ٢١٠ .

(٢) بجميع أنواعه السابقة .

أسباب المشترك اللفظي :

أما أسباب المشترك اللفظي فلا يختلف كثيرا عندهم عما ذكره كراع من قبل . فمن أسبابه الاتساع المجازي مثل تضيق المعنى أو توسيعه ، والاستعارة . ومن أمثلة ذلك في اللغة الإنجليزية كلمة bird التي كانت تعني قديما الطائر الصغير السن ، أما الآن فهي تطاق على أى طائر . وكذلك أسماء الأشخاص التي صارت أسماء عامة مثل Captain Boycott الذي استعمل اسمه للدلالة على المقاطعة وكان رجلا أيرلنديا يعمل سمسارا للمقاربات في القرن التاسع عشر .

أما تضيق المعنى فن أمثله كلمة meat التي كانت تعني قديما الطعام ثم خصصت الآن باللحم . ومن أمثلة الاستعارة كلمة head التي يوجد لها في معجم نيو إنجلاند بالإضافة إلى معناها الحرفي ستة عشر معنى تشير إلى أشياء مادية ، وستة تتضمن معاني مجازية متنوعة ، وكلها متطورة عن معنى مركزي .

ويلاحظ أنه في كل هذه الأمثلة توجد علاقة بين المعنى المركزي والمعنى أو المعاني الجديدة ولهذا أطلق بعضهم لفظا عاما على هذه الأنواع جميعها وسماها « نقل المعنى » ليعبر بذلك عن تغير الاستعمال ، الذي لا تبدو فيه الصلة بين المعنيين مثل كلمة left بمعنى يسار وبمعنى متروك . ويعتبر اللغويون نقل المعنى طريقا أقصر لخلق المشترك اللفظي كما أنه يشيع في كل اللغات ويشمل آلاف من الكلمات .

نتائج المشترك اللفظي :

أما نتائج المشترك اللفظي فكثيرة ومتنوعة (١) ويمكن أخطرها

(١) تعد دراسة الصراع بين كلمات المشترك اللفظي فرعاً من علم الجغرافيا اللغوية . وقد سبقت فرنسا في هذا المجال نتيجة لوضع مادة الأساس اللغوي لفرنسا . فحينما أخذ Gilliéron وزملاؤه يستخلصون الأحكام منه ويدرسون التوزيع الجغرافي والاجتماعي للكلمات وصيغها في أنحاء فرنسا ويبحثون بطرق علمية كثيرة عن كلمات معينة ، وعن الأسباب المتنوعة التي ربما تسببت في حدوثها — اكتشفوا الحقيقة التي أدت إلى صوغ نظرية الصراع بين المعاني . وقد كان Gilliéron نفسه أهم كاتب في صراع المعاني . وألّف في سنة ١٩٠٥ — بالاشتراك — كتاباً في الموضوع أتبعه بدراسات أخرى — منفرداً أو مشتركاً مع غيره، وظهرت في الأعوام من ١٩٠٥ — ١٩١٠ ، وجاءت المدرسة الألمانية مطوّرت بعض النظريات التي أسسها Gilliéron واشتهر من علماءها Liebich الذي قدم دراسات في الموضوع نسب فيها فقد كلمات معينة لغوض معناها عن طريق الاشتراك اللفظي . وأثبت هذا العالم أنه في بعض الحالات يختفي المشترك اللفظي وتبقى مشتقاته في الاستعمال . ويرشح بقاءها اختلاف مشتقاتها وصيغها الاشتقاقية . وأخذت سويسرا كذلك مكاناً في تطويع الجغرافيا اللغوية إلى مباشرة مكان فرنسا . وأعطي Adolf Noreen أمثلة للصراع الدلالي في اللغة السويدية . وفعل كذلك بالنسبة لرومانيا الكاتبان Caracostea و Jordan . وكتب Bulachovshij عن صراع المعاني في اللغات السلافية . وفي الإنجليزية تمت بعض أعمال حول موضوع الصراع الدلالي في الإنجليزية . وظهر في الأعوام ١٩٠٦ — ١٩١٢ أربع رسائل تهالج موضوع اختلاف بعض الكلمات الإنجليزية نتيجة الصراع . وفي كل الأبحاث الأربعة اتفق المؤلفون على اعتبار المشترك اللفظي والصراع للتبادل بين المعاني واحداً من الدوافع الداخلية ، في مقابل الأسباب الاجتماعية لتعدد الكلمات . وفي سنة ١٩١٩ نشر السيد Robert Bridges بحثاً بعنوان « المشترك اللفظي في اللغة الإنجليزية » اعتبر فيه كثرة تردد كلمات المشترك اللفظي في اللغة الإنجليزية أحد عيوبها . وقد سرد المؤلف قائمة تضم أكثر من ٨٠٠ كلمة إنجليزية من كلمات المشترك اللفظي ، ورتبها تبعا لدرجة احتمال حدوثها للغوض أو الاضطراب .

ماقد يوجد من مشكلة تعوق الفهم أو تافى ظلالا من الغموض على الكلمة (١) وذلك في حالة استعمال المعنيين في مستوى لغوى واحد ، ويرتب على ذلك صراع بين المعنيين أو المعاني يحمل نتائج لغوية هامة قد تتصل بوجود الكلمة ذاتها . وتواجه اللغة هذه المشكلة أو الحالة اللسانية كما سماها بعضهم بعدة طرق منها :

١ — هجر أحد المعنيين وتركه بالكلمة لتصادمه مع المعنى الآخر ولا يحدث ذلك إلا إذا كانت الكلمتان مستعملتين في نفس المجال اللغوى وفى طبقة اجتماعية واحدة وفى جمل وعبارات مماثلة وفى فترة زمنية واحدة ، وبهذا تحدث البلبلة ، وبالتالي الصراع والاحتكاك الذى يؤدى إلى فقد أحدهما أو هجره (٢) . وإن كلمة يستعملها الفلاحون مثلا أو يستعملها سكان منطقة معينة لا يمكن حدوث احتكاك بينها وبين نفس

(١) تختص حالة الغموض بالوعين الثانى والثالث من تعدد المعنى . ويرى Robert Minner أن البوليزمى ربما كان أخطر على المعنى من الهومونيمى نظرا لكثرة تردده فى الكلام .

(انظر Multiple Meaning p. 60) .

(٢) من المجازفة أن تنسب الاختفاء معنى قديم دائما إلى ظهور معنى جديد أو انتشاره . فالختفاء المعنى القديم قد يكون سببه — ببساطة — اختفاء الشيء الذى يعبر عنه ، أو النسخة المعينة موضع السؤال . وقد يشتمل لفظ الصعوبة النطق به ، وذلك حين يوجد لفظ آخر أسهل يؤدى معناه . وفى إحصائية تناولت الكلمات التى اختفت من الإنجليزية القديمة تبين أن هناك نسبة من الكلمات قد تزيد على ٥٠ ٪ لا يوجد أى احتمال لنفوذ المشترك اللفظى فى اختفائها .

السكلة إذا كانت مستعملة في لغة المثقفين ، وإن كان يحتمل وقوع كل منهما في جمل أو عبارات مماثلة . وفي حالة اتفاق الطبقة الاجتماعية أو الثقافية فإن كلمات المشترك اللفظي كثيرا ما تنتمي إلى واسطة التراكيب النحوية التي تستعمل فيها . ومن الحالات النادرة أن يحدث احتكاك أو تداخل بين كلمتين تستعمل إحداها اسما والآخرى فعلا ، أو بمباراة أوسع تلتزمى كل منهما إلى قسم مختلف من أقسام الكلام . والامثلة على ذلك من اللغة الانجليزية كلمة fly التي تستعمل فعلا واسما وكلمة red التي تستعمل وصفا وتارة فعلا ماضيا تارة واسم مفعول من الفعل read تارة أخرى (لاحظ اتحاد النطق ولا يهمل اختلاف الكتابة) . ومن أمثلة ذلك في اللغة العربية كلمة « دقيق » التي تستعمل صفة في مثل « كلام دقيق » واسما في مثل « استيراد الدقيق » . ومثله كلمة « غروب » التي تستعمل مصدرا مثل غروب الشمس وجما لـ « غروب » وهو الرواية والدلو العظيمة (١) . وإن الكلمة المتكلمة لتعرض لمشكلة تعدد المعنى والعموض المترتب على ذلك أكثر من الكلمة المكتوبة . ولذا فإنه بالنسبة للمثقفين فإن نطق الكلمة عادة ما يصحبه تصور من نوع معين لطريقة كتابتها ولهذا نجد أن الكلمتين اللتين يتم نطقهما بطريقة واحدة ولكن تكتبان بطريقة مختلفة يتم التخلص من إحداها في لغة الحديث أسرع من لغة الكتابة .

(٢) ومثل كلمة « قدح » اسم لما يشرب فيه ، مم كلمة « قدح » الفعلية ، في العبارة : قدح في نسيه أي طعن ، أو : قدح النارأى أشعلها . وكذلك كلمة « ثمان » بمعنى العظيم من الهيات ، و « ثمان » جمع « ثعب » وهو مسيل الوادي .

وقد يؤدي إلى هجر الكلمة مجرد تشابهها في النطق مع كلمة ذات انطباعات سيئة (١) ومن أمثلة ذلك كلمة ass في اللغة الانجليزية ، التي هجرت نتيجة التشابه في النطق مع كلمة arse ذات المدلول غير المذهب . كذلك يجعل بالقضاء على المعنى الأول أن يكون المعنى الثاني الذي اكتسبته الكلمة معنى قبيحاً كما حدث لكلمة « كنيف » التي كانت تعني السائر أو الحظيرة من الشجر فلما استعملت بالمعنى المعروف هجرت في معناها الأول (٢) . وبذلك تؤدي الكلمات القبيحة المعاني أو ذوات

(١) قد يؤدي هذا التشابه الصوتي إلى تجنب الكلمة منذ البداية وعدم استعمالها بالمرّة . ومن ذلك أننا في مصر نستعمل كلمة « الأمل » و « الآمال » ، ولكننا نتجنب استعمال الفعل و اسم الفاعل (يؤمل - مؤمل) لأنهما في نطقهما المصري يتطابقان مع كلمتي (يقل ومقل) بالنطق المصري الذي يقاب القاف همزة ، وهم يستغنون عن هذا بقولهم مثلاً : عنده أمل . . .

(٢) ومن أمثلة ذلك في العربية القديمة كلمة « قبة » التي كانت تعني المرأة العجوز الكثيرة السعال ثم أطلقت على المرأة الفاجرة أو البغي لأنها كانت تسعل وتنتجج لانفت نفاث طارها . فعين استعمال اللفظ في معناه الثاني ترك معناه الأول بالكليّة ، وظل في المعاجم يمثل مرحلة متقدمة من تاريخ هذا اللفظ . ومثل هذا كلمة « لباس » الواردة في القرآن الكريم . فحيث تخصصت في لغة المصريين نوع من الملابس الداخلية هجرت الكلمة بمعناها القرآني . ولذلك وجد مؤلفو كتاب النصوص للدارس الإعدادية بمصر أنفسهم مضطرين إلى تغيير بيت البجترى :

ومن شجر رد الربيع لباسه . عليه . . .
إلى : رد الربيع ثيابه . . ولم يفعل هذا مؤلفو كتاب النصوص في ليبيا ، لأن كلمة لباس غير مستعملة عندهم في الملابس الداخلية ، فهم يستعملون بدلها كلمة فرائى .

الإيجامات السيئة — إلى فقد شديدها حتى بدون تحقق الشروط السابقة .

(٢) بقاء اللفظين مع الاعتماد على السياق أو القرينة الخارجية لتحديد المعنى المراد . ومن أمثلة ذلك كلمة « عين » التي تستعمل حتى الآن في أكثر من معنى دون خوف اللبس اعتماداً على دلالة السياق . فقولنا : تفجرت عين ماء غير قولنا : دمعت عين فلان . وقد أدى الاعتماد على السياق إلى أن تعيش كثير من كلمات المشترك اللفظي جنباً إلى جنب عدة قرون في اللغة الواحدة دون أن يسبب ذلك غيرضاً أو سوء فهم ، أو حتى صعوبة من نوع ما (١) .

(٣) تغيير صيغة إحدى الكلمتين حتى تأخذ شكلاً خاصاً بها يميزها عن الكلمة الأخرى ومن أمثلة ذلك من اللهجة الليبية كلمة رقبة التي تنطق « رُكْبَة » ، وبهذا تلتقي في النطق مع كلمة « رُكْبَة » ، التي

(١) من ذلك قولهم He will Write a letter فهناك احتمال ضعيف جداً ، أو يلتقي احتمال أن يتساءل شخص : أي هذه أم rite (شعيرة — طقس ديني) أم right .

ومن ذلك كلمة Light (ضوء — خفيف) ، فمعناها يتضح في تركيب مثل : light feather .

ولكن أحياناً ما يفسد اللفظ الغامض معنى بقية الجملة بدلاً من أن يكتسب الوضوح منها . فكلمة مثل bore في جملة : Our mother bore us لا يتضح معناها أهو : حملتنا ، أم أطاقتنا وتحملتنا .

كان يتوقع نطقها بجهر السكاف لمجاورتها ألباء ، ولكن لأن اللبس
 نجد القديسين يبالغون في همس السكاف حتى لا تلبس بالكلمة الأخرى ،
 ومن أمثلته في العامية المصرية كلمة « دقيق » بالنطق الفاهري ، فهي
 تنطق دقي - بكسر الدال - للدلالة على دقيق القمح وتطحن بفتح الدال
 في مثل معنى دقي (١) . وفي لهجة السكوت تستعمل كلمة « فلوس »
 بمعنى نقود ، وجمعا فلوس . ويتوقع في المستقبل القريب - تجنباً -
 للغموض - أن يخصص اللفظ لأحد معنييه ، (وليكن نقود) ويجمع
 لفظ فلوس جمع مؤنث فيقال فلوسات أو جموع تكسير آخر
 (فلوس مثلاً) .

(٤) عدم استعمال بعض الكلمات التي ينبغي أن تنطق بإبدال
 صوتي معين (طبقاً لنظام اللهجة الصوتي) ، وذلك لأنها لو استخدمت
 بعد إبدالها الصوتي لطابقت كلمة أخرى موجودة بالفعل في اللغة ،
 مما يؤدي إلى نشوء المشترك اللفظي . ومن أمثلة ذلك من العامية المصرية
 كلمة « ذم » التي تقلب زالمها زايا (زم) ولا تقلب دالا (كما حدث
 مع ذبح ← دبح ، وذبل ← دبل) حتى لا تلبس بكلمة « دم »
 المستعملة في اللهجة . ولا يضر تطابق كلمة « زم » مع « ذم » الأصلية
 لعدم استعمال الأخيرة في اللهجة . ومثلها كلمة « ضرس » التي تنطق

(١) تتخلص اللهجة السكوتية من مثل هذا المشترك اللفظي عن طريق تخصيص
 كلمة دقيق (تنطق دجيج) للمعنى الثاني ، والتعبير عن المعنى الأول بكلمة
 « ملحين » .

ضادها دالا لامن اللبس . واسكن في د أسنانه تضر من ، جوفظ على
الضاد حتى لا يلتبس اللفظ بكلمة د تدرس ، المستعملة في اللمجة .

(ب) الأضداد (١)

يقول سيبويه في الكتاب : د اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين
اختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين
اختلاف المعنيين ، (٢) . وتعد الأضداد من هذا النوع الذي اتفق فيه
اللفظان واختلف المعنيان ، وهو نوع من المشترك اللفظي يكون المعنيان
فيه ضدين .

وقد اختلف العلماء في وجود هذا النوع من المشترك ، فمنهم من
أنكره ، قال ابن سيده : د وكان أحد شيوخننا ينكر الأضداد ، وكان
ثعلب يقول : د ليس في كلام العرب ضد لأنه لو كان فيه ضد لكان
السلام محالا ، (٣) . وقد انتصر الجوابي لهذا الرأي ونسبه للمحققين

(١) عرفها أبو الطيب بقوله : د وضد كل شيء ما نفاه نحو البياض والسواد ،
والسخاء والبخل ، والشجاعة والجبن . وليس كل ما خالف الشيء ضده . ألا ترى
أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين ، وإنما ضد القوة الضعف ، وضد الجهل العلم
فالاختلاف أعم من التضاد إذ كل متضادين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين .
(الأضداد ص ١) .

(٢) الكتاب ٧/١ .

(٣) المخصص ٢٥٩/١٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٥١ . ومن
هذا الرأي ابن درستويه الذي ألف كتابا في إبطال الأضداد ، كما ذكر السيوطي في
الزهر (١٩١/١) .

من علماء العربية ، ثم عرض كثيراً من كلمات الازداد وبين عدم التضاد فيها (١) .

ولكن جمهور العلماء على إثباته ، سواء في ذلك القدماء أو المحدثون . ومن أثبتته من القدماء ابن قتيبة وكرام النمل والمبرد وابن الأنباري وغازي اللغوي ، ومن المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور صبحي الصالح وألمان . وقد تعصب ابن سيده لهذا الرأي ورد على من أنكر الازداد بقوله : والحجة عليه لأن أصل اللغة كأبي زيد وغيره وأبي عبيدة والأصمعي ومن بعدهم قد حكوا ذلك وصنفوا فيه الكتب .

ومن ألف في الازداد تأليفاً مستقلاً ابن الأنباري (٣٢٨ هـ) (٢) والأصمعي (٢١٦ هـ) ، وأبو حاتم (٢٥٥ هـ) ، وابن السكيت (٢٤٤ هـ) ، والصاغاني (٦٥٠ هـ) (٣) ، وفطرب (٢٠٦ هـ) (٤) ،

(١) بل إن من العلماء من اعتبر الازداد نقصاً في العرب وفي لغتهم . وقد رد عليهم ابن الأنباري في كتابه المشهور « الازداد » بأن « كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره » . فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنه يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحدهما للمعنيين دون الآخر » (ص ٢) .

(٢) نشر كتابه أكثر من مرة ، وأفضل طبعه تلك التي حققها الأستاذ محمد أبو الفضل ونشرتها دائرة المطبوعات والنشر بالكويت عام ١٩٦٠ .

(٣) حقق السكتب الأربعة أوغست هفتر ، وطبع في بيروت ١٩١٣ .

(٤) حققه هانس كوفلر ونشر في مجلة « اسلاميكا » Islamica ، جلد رقم ٥ .

سنه ١٩٣١ (ص ٢٤٧ - ٢٩٣) .

وابن الدهان (٥٦٩) (١)، وأبو الطيب (٢) (٣٥١ هـ).

ويشتمل كتاب إبي الطيب على نحو ٣٢٠ كلمة وكتاب ابن الأنباري على قرابة ٣٥٠ كلمة، يرى الدكتور إبراهيم أنيس (٣) أنها ليست كلها من الأضداد الخالصة لأن بعضها يمكن أن يرد بسهولة إلى نوع من المشترك اللغوي، فنقل به هذه الكلمات من معنى التضاد إلى معنى الاشتراك. وخاص من هذا إلى أن كلمات الأضداد ليست بالكثيرة، ومع ذلك لا يمكن إلا التسليم بها.

وهؤلاء الذين أثبتوا الأضداد اختلفوا فيما بينهم اختلافا كبيرا:

(١) فمنهم من اعتبر من الأضداد ١٠ كان ناشئا عن اختلاف اللفجات

(١) نشر في النجف عام ١٩٥٢ ضمن مجموعة نقائس المخطوطات بتحقيق محمد آل ياسين.

(٢) حققه ونشره الدكتور عزة حسن وطبع في دمشق ١٩٦٣. ويمتاز كتاب أبي الطيب بأنه:

- أ — قابل ماورد في الكتب السابقة وأخذ عنها أصح العبارات وأوثق الروايات.
- ب — ضم إليها ما ثبت لديه من هذا الفن.
- ج — أكثر من الشواهد وبالغ في ذلك.
- د — رتب على حروف المعجم، وهو أول كتاب في الأضداد يفعل ذلك، وإن كان لم يتزم بذلك التزاما دقيقا.
- هـ — ميز ألفاظا ادعى من سبقه أنها من الأضداد، وهو يرى عكس ذلك، وذيل كتابه بها.

(انظر، مقدمة المحقق ص ١٠، ١١)

(٣) بجنه عن الأضداد في كتاب: في اللفجات العربية ص ١٩٢ وما بعدها.

كان السكيت الذى اعتبر منها : « لمقت الشوء » بمعنى كسبته ومحورته ، مع أنه نص على أن الأولى لغة « عقيل » ، والثانية لسان العرب . وكذلك فعل الفارابى الأقوى فى كلمات مثل : « الشعب » بمعنى الجمع والتفريق و « اللق » بمعنى الكتابة والمحو . وكذلك فعل ابن الأنبارى فى « دلق » وفى « سمد » التى تعنى : « لها » فى لغة أهل اليمن « وحزن » فى لغة طي . ومثل هذا ورد فى كتاب أبى الطيب حيث ذكر أن السدفة من الاضداد رغم نصه على أنها فى لغة تميم الظلمة وفى لغة قيس الضوء (١) :

(ب) ومنهم من أخرج هذا النوع من الاضداد كان دريد الذى قال فى « الجهرة » : « الشعب الاقتران ، والشعب الاجتماع . وليس من الاضداد ، إنما هى لغة قوم » (٢) . وعلق السيوطى على هذا بقوله (٣) : فأفاد بهذا أن شرط الاضداد أن يكون استمهال اللفظين فى المعنيين فى لغة واحدة .

(-) كما أن منهم من بالغ فى حكمه وفتح الباب على مصراعيه كأبى حاتم وقطرب الذين قالوا إن لفظ « المأتم » من الاضداد ، لأنه يطلق على النساء المجتمعات فى فرح وسرور وفى غم وحزن ومناحة (٤) . وكان الأنبارى وغيره ممن اعتبروا من الاضداد « فديلا » إذا ورد

(١) راجع الأضداد لسكل من ابن السكيت وابن الأنبارى وأبى الطيب فى صفحات متعددة . وديوان الأدب للفارابى ورقة ١٢٩ و ١٤٨ .

(٢) الجهرة ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٣) المزهر ١/ ٣٩٦ .

(٤) الأضداد لأبى الطيب ١/ ١٨ .

بمعنى فاعل وبمعنى مفعول كالرعيب بمعنى الشجاع وبمعنى الجبان ، فالاول فاعل والثاني مفعول (١) ، وكذلك الريدب بمعنى الراب والمربوب ، والامين بمعنى المؤمن والمؤمن ، واعتبروا من الاضداد مثل بخار ومعتد بما يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول . وقد اعتبروا من الاضداد مثلاً : مرقد للذي يرتد الشيء والذي يرتد منه الشيء ، ومزداد يكون للفاعل الذي يريد الزيادة والمفعول الذي يراد منه الزيادة (٢) ، ويزيد ابن الانباري في مبالغاتة فيعتبر من الاضداد ما ، لاها تكون نافية وموصولة ، ودفعن ، لاستعمالها الواحد والاثنين والجمع . واعتبار الغائية ، من الاضداد لان معناها التي استغنت بزوجها ، أو التي استغنت بهاها عن الزينة ، وإن كانت لازوج لها (٣) .

ويحكم الدكتور ابراهيم أنيس على ابن الانباري بالتعسف ، ويورد على تعسفه أمثلة منها : ما زعمه أن الله يستعمل بمعنى المثل وال ضد ، وقد حاول أن يفسر أعداداً في القرآن الكريم على المعنيين ، وفي هذا من التكلف ما فيه لأن قوله تعالى : فلا تجعلوا لله أنداداً لا يحتمل إلا معنى واحداً . وكذلك ما رواه من شاعر مذكوب للبيد أو خسان . ومن تعسف ابن الانباري أيضاً قوله إن د برّد ، تستعمل بمعنى سبختن

(١) الأضداد لأبي الطيب ٣٢٠/١ .

(٢) انظر ابن الانباري ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٣) الأضداد لابن الانباري ص ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٣٣٠ .

مستشهداً بقول الشاعر :

عافت الشَّرب في الشتاء فقلنا (١) برديه تصادفيه سخينا

ورواية البيت — وقد صيغ في صورة لغز :

بل رديه تصادفيه سخينا

د — ومنهم من اعتدل فأخرج منها الكلمات التي يمكن أن ترد إلى معنى عام يجمعها ، كآبي على القالي الذي قاله : « الصريم : الصبح سمى بذلك لأنه انصرم عن الليل ، والصريم الليل لأنه انصرم من النهار ، وليس هو عندنا ضداً » (٢) .

ومن هذا الفريق أولئك الذين قالوا في لفظ « الماتم » إنه لمطلق جماعه النساء ، سواء كن في وليمة أو مناحة أو غيرهما ، فأخرجوه بهذا من الأضداد (٣) .

كذلك منهم من أخرج ما جاء على مفزع مفعول وما عتبه منقلبة عن واو أو ياء كالمتباع بمعنى المشتري والمتباع بمعنى الشيء الذي تشتريه ،

(١) رواية أبي الطيب : شكت البرد في المياه فقلنا ...

وعلق بقوله : « قال قطرب : معنى « برديه » في هذا البيت : « سخنيه » . وقال أبو حاتم هذا خطأ ، إنما هو : بل رديه ، من الورود . قال أبو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت » (ص ٨٦) .

(٢) اللزهر ٣٩٧/١ .

(٣) الأضداد لأبي الطيب ٢١/١ .

والمجتاب بمعنى اللابس ، وبمعنى الملبوس (١) .

كيف تنشأ كلمات الاضداد؟

أما كيف تنشأ كلمات الاضداد فهذا محل خلاف كبير بين اللغويين قدمائهم ومحدثيهم .

١ — فيرى بعضهم أن أصل الاضداد كأصل الالفاظ الاخرى وضعها العرب بالوضع الأول الدلالة على المعنيين المتضادين ، ولـسـكن ابن سيده رد على هذا الرأي بقوله : أما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً .

ويرى أنه يجب أن يفسر بأحد تفسيرين : أن يكون من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فيصير بمنزلة الاصل (٢) .

٢ — ويرى بعضهم أنها نشأت من اختلاف اللهجات ، فأحد المعنيين لدى من العرب والآخر لدى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء (٣) . قال ابن الأنباري :

(١) المرجع ٦٩١/٢ ، ٦٩٢ . وقد عقد أبو الطيب قسماً خاصاً لهذا النوع صدره بقوله : « وقد أدخل علماءنا للمتقدمون فيها أشياء ليست منها نحن نذكرها أبواباً ثلاثاً يظن ظان أننا غفلنا عنها » (٦٨٨/٢) .

(٢) الخفص ٢٥٩/١٣ .

(٣) الزهر ٤٠١/١ .

الجلون الأبيض في لغة حمى من العرب والجلون الأسود في لغة حمى آخر،
ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر (١) .

٣ — ويرى بعضهم أن اللفظ إذا وقع على معنيين متضادين فالأصل
للمعنى واحد ثم تفرع إلى معنيين على جهة الاتساع ، فمن ذلك الصارخ
للمغيث والمستهغيث ، وسمي بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة والمستغيث
يصرخ بالاستغاثة ، فأصلهما من باب واحد (٢) .

ومثله «طَرَب» الذي قال العلماء إنه بمعنى الفرح وبمعنى الحزن ،
قال ابن الأنباري في تفسيره : الطرب خفة الملحق الإنسان في وقت
فرحه وحزنه . ويمكن التمثيل لذلك أيضا باللفظ «ولى» : بمعنى أقبل
وأدبر ، والخنين : البكاء في الأنف ، والضحك إذا خرج خفياً ،
و «بلى» الباب بمعنى فتحه وأغلقه ، و «السدقة» بمعنى الظلمة والضوء ،
فأصله السَّتر ، و «اشترى» بمعنى باع وأبناح (٣) . ونحو ذلك .

ويضيف المحققون وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس أسبابا
أخرى منها :

(١) لأضداد ص ١٢ .

(٢) المزهر ١/١٠٤ .

(٣) أدخل ابن الأنباري في هذا النوع (ص ٩) الجمل بمعنى العظيم ، والمفيرة
وعلاه بأن الشيء اليسير قد يكون عظيما عندما هو أبسر منه ، والعظيم قد يكون
صغيرا عندما هو أعظم منه . وسيرد لنا تفسير آخر فيما بعد .

٤ — أن بعض الكلمات نشأ عن طريق التهمك مثل لفظ المغلب الذى يطلق على المغلوب كثيراً ومعناه المحكوم له والغلبة ، ومثل إطلاق كلمة عاقل على المجنون (١) .

هـ — وبعضها نشأ عن طريق التطور الصوتى وقد مثل لذلك الدكتور أنيس بكلمة جون التى تعبر عن البياض والسواد فقد اشتقت — بمعنى السواد — من الفعل جَبَّ بمعنى ستر وهو الذى يستعمل فى مثل « جن الليل » بمعنى أظلم ثم تطورت أصواتها بتأثير عامل المخالفة فتألفت لإحدى النواتين إلى صوت الواو وبذلك تشابهه الجون المنحدر من مادة « جن » بالجون الذى يعبر أصلاً عن اللون الأبيض (٢) .

(١) وبمثل هذا قال ابن الأنبارى فى أضداده (ص ٢٥٧ ، ٢٥٨) وهو قوله : قد يكون الضد للتهمك والسخرية كفولهم للجاهل إذا استهزءوا به : يا عاقل . ومنه قوله تعالى : ذق إنك أنت العزيز الكريم .

(٢) يمكن أن يمثل لذلك من اللهجة السكويتية بكلمة « قايل » التى تنطق « جليل » فتطابق كلمة « جليل » بمعنى عظيم التى تنطق ذات النطق [ولا تقلب الجيم فيها ياء لأنها مأخوذة من اللغة الفصحى] . وبهذا يصبح لكلمة جليل معنيان متضادان أحدهما يعود إلى الكلمة القافية ، والآخر يعود إلى الجيمية .

وربما يفسر هذا معنى كلمة « جليل » بمعنيين فى لغة العرب هما : عظيم وهين فنرد الأولى إلى الكلمة الجيمية ، والثانية إلى الكلمة القافية . ويكون ذلك قد دخل اللغة العربية أول ما دخل على أيدى تلك المجموعة العربية التى تنطق القاف « جيماً » فى بعض المواقع .

ويمكن أن يحمل على ذلك « صار » بمعنى جمع ، وبمعنى قطع وفرق ، قال =

(٥) وبعضها نشأ عن غريزة التفاؤل والتشاؤم التي تسيطر على الإنسان. ومن ذلك التعبير عن الاسود بالابيض تجنباً لذكر لفظ السواد، ومنه التعبير عن المسكن المخوف بالمخاطر بالمفازة. ومن قبيل ذلك تسميتهم اللديغ سليماً والمسافرين قافلة تفاؤلاً بروجوعهم (١).

(٧) الإيهام في المعنى الأصلي وعمومه ثم حين يتحدد بمرور الزمن قد يتخذ طريقتين متضادتين، ويترتب على ذلك أن نجد الكلمة الواحدة يتخصص معناها في لهجة بشكل خاص يضاد الشكل الذي اتخذته الكلمة في اللهجة الأخرى، وخير مثال على ذلك قصة الملك الذي قال للآعرابي: «ثب» (٢) يريد: اجلس فوثب الآعرابي ودقت عنقه، فقال الملك: من دخل ظفار حجر، أى تكلم بلسان حمر. فالنضاد هنا بين لهجة أهل الشمال ولهجة حمر نشأ عن تحدد المعنى وتخصصه بشكل خاص في كل لهجة، وقد كان المعنى الاساسى هو الانتقال من حال إلى حال ثم تخصص هذا المعنى في اللهجات الشمالية فأصبح يعبر عن الففز، في حين أصبح يعبر عن الجلوس في اللهجة الأخرى (٢).

= الفراء: لا نعرف صار بمعنى قطع إلا أن يكون الأصل فيه «صرى» فقدمت اللام إلى موضع العين ٠٠ كما قالوا عاث وعثا ٠٠ (الأضداد لابن الأنبارى ص ٣٦).
(١) ومن ذلك تسميته الحوض الفارغ «مسجور» والمسجور الملائن، وتسمية العطشان ريان والأعشى بصيرا (ابن الأنبارى ص ٥٦ وأبو الطيب ص ٦٣).
(٢) القصة في ابن الأنبارى ص ٩٢.

(٣) يمكن أن يمثل لذلك أيضاً بكلمة «القلت» التي تعنى الحفرة ثم تحددت في كلام أهل الحجاز فصارت تعنى «نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيفرق فيها الجبل» =

(٨) وهناك سبب يخص بعض صيغ الفعل مثل كَمَلَ وأَفْسَلَ
وَنَفَعَلَ التي تستعمل في غالب أمرها للإثبات والإيجاب نحو :
أكرمت زيدا ، وأحسنت إليه ، وعلمته ، وأخبرته ، وقدمته ، وتقدمت
وتأخرت . . ولكنها تستعمل كذلك في السلب والذني نحو أشبهكيت
زيداً : أزلت له ما يشكوه ، وأعجمت الكتاب : أزلت استعجابه
ومرّضت الرجل : داويته لزول مرضه ، وقذّيت عينه : أزلت عنها
الغذى ، وتأنّمت : تركت الإثم . ويمكننا أن نفرس بهذا بعض الأفعال
التي جاءت من هذا النوع بمعنيين متضادين مثل أطلبه أوجهه إلى الطلب
أو أسرفه بما طلب والمغالب بمعنيها السابّاقين وتمجد بمعنى سار ونام
وأحمد بمعنى أدام وأسرع وفرع بمعنى أفرع وأزال الفزع (١).

== والفيل لوسقط فيها » وهي تعني في « لغة نجيم وغيرهم نقرة صغيرة في الجبل يجتمع
فيها الماء » (ابن الأنباري ص ٤٢١) . كما يمكن أن يمثل بما حكاه أبو حاتم
« ومن الأضداد قولهم : حلق الماء في البئر إذا غار وسهل . . وحلق الطائر في
الجو إذا ارتفع » (أبو الطيب ١/١٩٨) فنفترض أن أصل المعنى هو الابتعاد ، ثم
تجدد عند مجموعة بالارتفاع وعند مجموعة أخرى بالانخفاض ، وفي كل بعد .
(١) يمكن أن يضاف لهذه الأسباب سبب آخر ، وهو اختلاف الأصول الاشتقاق
للحكمة (رغم اتعاد شكلها) في أحد معنيها المتضادين عن الآخر . كما يقال عن
الفعل « ضاع » في « ضاع فلان من الضياع ، وضاع الشيء ظهر وبدا » . قال
أبو الطيب : ضاع يضيع من الضياع ، إنما الألف منقبة عن ياء . وقولهم ضاع إذا
آجر الألف فيه منقبة عن واو ، يقال : ضاع يضيع . (١/٤٥٥) .

الفصل الثاني

في التاريخ اللغوي :

- ١ — هل أثر الهنود في المعجم العربي ؟
- ٢ — استيطان اللغة العربية في ليبيا .
- ٣ — أبو العلاء الممرى والنحو .

هل اثر الهنود في المعجم العربي؟

كان الهنود أسبق من العرب - ولا شك - في مجال الدراسات اللغوية بل ربما كانوا أسبق من اليونانيين كذلك . وقد أثرت عن الهنود دراسات في فروع علم اللغة المختلفة - بما فيها المعاجم - يرجع أقدمها إلى فترة مجهولة لنا ، ويرجع أقدم ما وصلنا منها إلى حوالي القرن السابع قبل الميلاد (١) ، في حين أن الدراسات اللغوية عند العرب لم تبدأ إلا بعد ظهور الإسلام .

وقد وجدت صلات قديمة بين الهنود والعرب في العصر الجاهلي ، ثم توثقت هذه الصلات بعد مجي الإسلام ، وازدادت توثقا واستقراراً ابتداء من عهد محمود الغزنوي الذي فتح الهند في مطلع القرن الحادي عشر (٢) .

(*) مقالة نشرت . مجلة مجمع اللغة العربية — الجزء الثلاثون — نوفمبر

١٩٧٢ .

The philosophy of Sanskrit Grammar (١)

تأليف Chakravarti ، طبع كالكوتا (١٩٣٠) — ص ٢٤ .

(٢) حضارة الهند لنصوصات لوبون (أولى ١٩٤٨) ص ٢١٧ و ٢٣٧ .
وحضارة العرب لنفس المؤلف (رابعة ١٩٦٤) ص ١٨٥ و ٣٣٥ و ٥٥٤ .
ومسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب لأوليري (الأنجلو) ص ١٤٦ و ١٤٧ وتاريخ
الصلات بين الهند والبلاد العربية للدكتور محمد اسماعيل الندوي (بيروت - أولى)
ص ١٧ و ١٨ و ٣٧ و ٣٨ . وانظر كذلك The Encyclopaedia of Islam
مادة India .

أعطوا العرب فكرة المعجم ، وكان الهنود هم الذين أعطوهم الانجدية الصوتية وبعض الأفكار المعجمية الأخرى ، (١) . وأما الفريق الثانى فيمثلّه الدكتوران شوقى ضيف ومحمد إسماعيل الندوى . يقول الأول : « وقد وضع الخليل معجما للعربية بترتيب مخارج الحروف متأثرا بالهنود فى ترتيب حروف لغتهم » ، (٢) . ويقول الثانى : « لقد أثرت الهند فى وضع المناهج للقواميس العربية . وأول من فعل ذلك الخليل بن أحمد » ، (٣) .

فما مدى صحة هذه الدعوى ؟ وهل للهنود فضل على العرب فى معاجمهم ؟ لىكى نجيب على هذا السؤال يجب أولا أن تقدم بيانا بأعمال الهنود المعجمية التى تمت قبل ظهور المعجم العربى أو عاصرت نشأته ، حتى يمكن إصدار حكم موضوعى بعيد عن الخوى والتصرع .

١ — أقدم الأعمال المعجمية عند الهنود قوائم الكلمات الصعبة الموجودة فى النصوص المقدسة والتى عرفت باسم Nighantu (بمعنى المجموع المرتب) . ولا يمد هذا النوع فى الحقيقة معجما ولا شبه معجم لأنه لا يحوى أى شرح للكلمات المجموعة لا بالسكربتية ولا بأى لغة أخرى . وإنما هو مجرد سرد أو جمع للكلمات الصعبة (٤)

(١) Arabic Lexicography (Leiden 1960) ص ٩٠ .

(٢) الفن ومذاهبه فى الشعر العربى (سابعة) ص ١٣٢ .

(٣) تاريخ تاصلات بين الهند والبلاد العربية ص ١١٤ .

(٤) History of Indian Literature تأليف Winternitz

(Delhi 1967) ص ٤٥٣ و The Nighantu

تحقيق وتقديم Sarup (1920) ص ١٣ ، ١٤ .

٢ - رتلًا ذلك ظهور شروح للقوائم السابقة حملت اسم Nirukta (بمعنى التفسير) ، وأقدم شرح وصلنا من هذا النوع شرح ياسكا (Yaska) (حوالي ٧٠٠ ق م) الذى حوى خمسة أبواب تتناول الثلاثة الأولى منها ألفاظ الترادف ، والرابع ألفاظ المشترك اللفظى ، والخامس ألفاظاً تتعلق بالآلهة . وهناك بعض النظام فى الأبواب الثلاثة الأولى حيث يعالج الباب الأول منها الأشياء الحسية مثل الأرض والهواء والماء ، والأشياء الطبيعية مثل السحاب والشمس والنهار والليل . أما الثانى فيعالج الإنسان وما يتعلق به من صفات وعيوب ، وأما الثالث فيعالج الأشياء المعنوية (١) .

ويمكن أن نجد هذا الشرح معجماً من هذا النوع الذى يطلق عليه معاجم الموضوعات أو معاجم المعانى .

٣ - وبعد فترة زمنية لا يعرف مقدارها ظهر نوع من المعاجم أطلق عليه بعضهم اسم كتب الكلمات word-books ، واسمه فى الهندية Kosas . ويتميز هذا النوع بما يأتى :

(أ) أنه — بعكس النيروكتا — لا يتقيد بالنصوص المقدسة ، ولا يرتبط بأى كتاب معين ، وإنما يعالج الكلمات بوجه عام .

(ب) أنه يشمل الأسماء فقط ولا يتعرض للأفعال .
وأقدم المعاجم الكاملة التى وصلتنا من هذا النوع معجم أماراسنها

(١) Sarup ص ١٣ ، ١٤ و The Etymologies of Yaska تأليف (India 1953) Varma ص ١١ مقدمة .

Amara sinha (كاتب بوذى عاش قبل القرن السادس الميلادى)
الذى اشتهر باسم Amara kosa . وهو معجم للمترادفات في
ثلاثة أبواب ألحق به فصل عن المشترك اللفظى ، وآخر عن الكلمات
غير المتصرفه ، والكلمات المذكرة أو المؤنثة أو المحايدة .

وقد رتب المؤلف جزء المترادفات بحسب الموضوعات ، وجزء
المشترك اللفظى بحسب الحروف الساكنة الأخيرة .

وأهم ما يعيب هذا النوع من المعاجم أنه كتب في شكل منظوم مما
جعله غير عملى ولا يمكن الاستفادة منه إلا بعد قراءته كله ، وأنه لا يحل
للأفعال فيه ، لأنه معجم أسماء (١) .

د — ومن المعاجم القديمة الهامة كذلك معجم المشترك اللفظى الذى
ألفه Sasvata (كان يعيش حوالى القرن السادس الميلادى) . وترتيبه
للموضوعات التى على أساسها وضعت الكلمات ترتيب عجيب جداً ،
فقد شرح أولاً الكلمات التى تحتاج فى بيان معناها إلى بيت كامل ، ثم
الكلمات التى تحتاج إلى نصف بيت ، ثم تلك التى تحتاج ربع بيت .

ه — وهناك معجم ضخم جداً كتب فى القرن الحادى عشر
الميلادى ألفه Yadavaprakasa . وفى هذا المعجم نجد الكلمات

(١) Winternitz ص ٤٥٤ و Amarakosa تمقيق وتقديم
Tiwaree (1875) ص ٣ مقدمة و ص ١١ ومقدمة Sharma
لكتاب أماراسنها ص ١٠ ، و A History of the Sanskrit
تأليف Vavadachari (India 1925) ص ١٩٩ .

في أول الامر قد رتب بحسب عدد المقاطع ، ثم بحسب الجنس (التذكير
والأنثى) ، ثم بحسب الحرف الأول . وأهمية هذا المعجم تأتي من
ضخامته واحتوائه على كلمات لا وجود لها في المعاجم الأخرى .

٦ ويليه زمينيا معجم آخر ألفه Hemacandra ، وهو من
معاجم المشترك اللفظي ويجمع في سبعة أبواب ، الستة الأولى على التوالي
الأسماء ذات المقطع الواحد — المقطعين .. إلى الستة . أما السابع
فيعالج الكلمات غير المتصرفة . وإلى جانب ترتيب الكلمات بحسب
عدد مقاطعها نظر إلى الحرف الأول والحرف الساكن الأخير (١) .

والظاهرة الملاحظة بوجه عام على كل هذه المعاجم أنها كانت
تكتب في شكل منظومات ليسهل حفظها ، كما أنها كانت تهدف إلى خدمة
الشعراء . وهذا هو السبب في أن كثيراً من كتب الـ Kosas قد كتبها
شعراء أو تناولها بالشرح شعراء . والمهجمي المشهور Amara Sinha
كان شاعراً ، كذلك كتب الشاعر Sriharsa معجماً للمشارك
اللفظي (٢) .

والخلاصة أن ترتيب المفردات عند الهنود لم يكن يخضع لنظام
مبين ، فبعضها كان يكفي بالترتيب الموضوعي ، وبعضها كان يرتب

(١) Winternitz م ٤٥٨ و ٤٥٩ .

(٢) Winternitz م ٤٥٥ ، The Sanskrit Language ،

تأليف Burrow (طانية) م ٥١ ، و The History and

Culture تأليف Devasthali م ٣١٨ .

الكاملت بحسب الحروف الهجائية إما بحسب الحرف الساكن الأخير أو الأول ، أو كليهما معا — وإن جاء هذا النوع متأخراً — وبعضها كان يأخذ في الاعتبار حجم الكلمة وعدد مقاطعها . وإلى جانب هذا لم يعرف عن أحد هذه المعاجم أنه انصف بالشمول أو ادعى لنفسه حصر الكلمات . ولم يكن القصد من تأليفها تيسير الاستشارة والرجوع إليها عند الحاجة بقدر ما كان تقديم مجموعة من الكلمات يسهل حفظها عن ظهر قلب . وهكذا نرى أن الأعمال المجمعة عند الهنود كانت حتى القرن الحادى عشر الميلادى تفقد أهم عنصرين من عناصر المعجم وهما الترتيب والشمول .

فإذا عدنا إلى المعاجم العربية نجد أنها — منذ القرن الثانى الهجرى وعلى امتداد قرابة أربعة قرون — قد استوفت جميع أشكالها ، واستكلت كل مقوماتها وتنوعت مناهجها بصورة تكاد تكون شاملة .

١ — فى القرن الثانى ظهر معجم الدين للخليل بن أحمد وهو معجم شامل مرتب ترتيباً صوتياً مع مراعاة حجم الكلمات ونوع حروفها .
٣ — وفى القرن الثانى والثالث ظهر معجم الجيم لابن عمرو الشيبانى الذى رتب ترتيباً هجائياً بحسب أوائل الكلمات فقط .

٣ — وفى القرن الرابع ظهر تهذيب اللغة للآزهرى (من مدرسة العين) ، والجمهرة لابن دريد ، وهو معجم راعى حجم الكلمة ونوع حروفها ورتب الكلمات ترتيباً هجائياً . كما ظهر ديوان الادب للفارابى

وهو معجم جمع بين مراعاة حجم الكلمة ونوع حروفها وبين الترتيب الهجائي بحسب الآخر. وفيه ظهر الصعاج للجوهري وهو مرتب بحسب الآخر. كما ظهر المفاتيح لابن فارس وقد رتب الكلمات بحسب حجمها وحروفها الأولى .

٤ — وفي القرن الرابع وأوائل الخامس وجد البرمكي مؤلف «المنتقى» الذي يعد ترتيباً لصعاج الجوهري بحسب الأوائل والثواني والثالث ، وهي الطريقة التي اتبعها الزحشرى في معجمه أساس البلاغة. (ولد الزحشرى عام ٤٦٧ وتوفي عام ٥٣٨) .

٥ — هذا إلى جانب معاجم الموضوعات التي بدأ ظهورها في وقت مبكر لا يتجاوز القرن الثالث الهجري وحملت اسم « الغريب المصنف » أو « الصفات » (١) .

وهكذا يتبين أن المعاجم العربية كانت قد استوفت جميع أشكالها قبل انتهاء القرن الخامس الهجري (الحادى عشر الميلادى) . كما أنها حققت — أو حاولت أن تحقق — أهم عنصرين من عناصر المعجم وهما الشمول والترتيب .

هل من المعلوم أن تكون المعاجم الهندية المضطربة قد أثرت في شكل المعجم العربى ؟ وهل وضع الهنود للعرب حتماً مناهج قواميسهم كما يزعم الدكتور الندوى ؟

(١) تفصيل ذلك في البحث الثانى عند العرب للمؤلف ص ١٣٦ وما بعدها .

إن الأعمال المعجمية الهندية التي تمت حتى القرن الحادى عشر الميلادى لا تسمى معاجم إلا تجاوزا ، ولم تحقق شيولا أو ترتيباً للمادة اللغوية التي جمعتها . فكيف يؤثر الهنود في وضع المناهج للمعاجم العربية ولم يكن لديهم أنفسهم مناهج للمعاجم الهندية ؟ ولم يكن أى من معاجمهم قد حقق النموذج الذي يجب احتذاؤه ؟

يقول Haywood : « هل الأعمال المعجمية عند الهنود تسمى معاجم ؟ هذه نقطة محل مناقشة » (١) ويقول Winternitz « وقد صرح المعجميون الهنود كثيرا أنهم كتبوا معاجمهم لخدمة الشعراء ومن أجل هذا كانت المعاجم تؤلف في شكل منظومات » . (٢) ويقول Weber : « المعاجم السنسكريتية بالمعنى العلمى لم تظهر إلا في وقت متأخر » . (٣) ويحدد Haywood هذا الوقت المتأخر بالقرن الثانى عشر إذ يقول « ومن العدل أن نقول إن فترة النشاط المعجمى الكبير في الهند كانت في القرن الثانى عشر ، وهو وقت كان العرب فيه قد انتجوا بعضاً من معاجمهم العظيمة . والنظام المثالى لم يوجد مطلقاً في معاجم الهنود ، ربما بسبب الصياغة الشعرية ، أو ربما لأن المعاجم عندهم كان يهدف بها أن تحفظ عن ظهر قلب » . (٤) .

(١) ص ٤ .

(٢) ص ٤٥٥ .

(٣) The History of Indian Literature (1878)

ص ٢٢٧ .

(٤) ص ٧ .

ويذكر Haywood فرقاً أساسياً بين المعجم العربي وما سبقه من معاجم بقوله : « المعجم العربي منذ نشأته كان يهدف إلى تسجيل كل المادة اللغوية بطريقة منظمة ، وهو بهذا يختلف عن كل المعاجم الأولى للأمم الأخرى التي كان هدفها شرح الكلمات النادرة أو الصعبة . (١) »
وتبقى بعد ذلك نقطة أخيرة لابد من الوقوف عندها لمناقشتها وهي ترتيب الخليل الصوتي الذي اختاره أساساً للمعجماء الدين . فمن المعروف أن الهنود كان لديهم ترتيب صوتي لحروفهم الهجائية ، وأنهم رتبوها من الداخل إلى الخارج كما فعل الخليل .
وهنا يجب أن نوضح النقاط الآتية :

١ — أن ترتيب الخليل الصوتي ليس مطابقاً لترتيب الهنود ، فقد بدأ الهنود بالعلل في حين أننا نجد الخليل قد بدأ بالسواكن وآخر العلل إلى آخر الألفبائية . واشتملت الألفباء الهندية على رموز للعلل القصيرة والعلل المركبة في حين خلت منها الألفباء العربية . ووضعت الألفباء الهندية أصوات الصفير في آخر الحروف الساكنة في حين أن ما يقابلها في اللغة العربية (ص — س — ز) قد وضع في مكان وسط . واعتبرت الألفباء الهندية الأصوات (ي — ر — ل — ف) من أشباه أصوات العلة ووضعتها بالترتيب السابق في حين أن الخليل وضع الياء مع أحرف العلة . (٢)

(١) ص ١١ .
(٢) راجع في ترتيب الألفباء الهندية On the Origin of the Indian
Brahma Alphabet تأليف Buhler (1898) ص ٢٨ و =

٢ — يبدو أن الخليل قد اهتمى بذوقه وحسه الفطرى إلى الترتيب الذى توصل إليه . ويؤيد ذلك ما رواه الليث فى مقدمة العين عن كيفية اهتمام الخليل إلى هذا النظام ، ونص عبارته و قدبر ونظر فى الحروف كلها وذاقها ، فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها فى الحلق . وإنما ذواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالالف ثم يظهر الحرف نحو أب — ات — أح — أع — أغ ، فربد العين أدخل الحروف فى الحلق فجعلها فى أول الكتاب ، ثم قرب منها الارتفاع فالارتفاع حتى أتى على آخرها وهو الميم ، (١) كما يشرح الليث كيف وردت الفكرة إلى ذهن الخليل ، وكيف قلب النظر فيها حتى انتهى إليها فيقول : إن الخليل حين ورد عليه خراسان فاتبعه فى تلك الفكرة التى كان من الصعب على العقل العادى إدراكها ، فجعلت أستفهمه ويصنف لى ولا أفق على ما يصف ، فاختلقت إليه فى هذا المعنى أيا ما ثم اعتل وحججت ، فرجعت من الحجج فابذا هو قد ألف الحروف كلها على ما فى صدر هذا الكتاب ، (٢)

٣ — أن عملية الترتيب الهجائى فى حد ذاتها لم تكن شئنا جديداً على العقلية العربية ، فقد كان العرب يستخدمون الترتيب الأبجدي المعروف باسم أبجد هوز إلى أن استخدموا الترتيب الالفبائى الذى

Grammar A sanskrit = تأليف Whitney (1879) ص ٧ .

(٢) العين لل خليل بن أحمد — تحقيق ذ . عبد الله درويش (بغداد ١٩٦٧)

٥٢ / ١

(٣) المعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش ص ٧٤ .

وضعه نصر بن عاصم ورتب فيه الحروف ترتيبا جديدا اقتضاء وضع الحروف المشابهة في الصورة والبدن بالثلاثيات ثم الثنائيات ثم المفردات التي لا أشباه لها . وتركت الهمزة في الأول كما كانت في النظام القديم . (١)

٤ — حتى على فرض أن الخليل كان قد سمع بالترتيب الصوتي عند الهنود فإن ذلك لا يثبت قيمة معجمه ولا يقلل من أصالته :

أ — فقد خالف الخليل في التطبيق ترتيب الهنود .

ب — وأقام معجمه على عدة أسس خلت منها معاجم الهنود القدماء كجمعه المادة اللغوية بطريقة إحصائية رياضية ، واعتباره حجم الكلمات قبل توزيعها (٢) ونظره إلى نوع حروفها ، وأخيرا شرحه كل كلمة ببيان معناها أو معانيها المختلفة ، وطرق استعمالها ، والاستشهاد على ذلك بالقرآن والحديث والشعر والفصيح من كلام العرب .

وخلاصة الأمر أن العرب لم يحاكوا الهنود في معاجمهم كما يقال وإنما كانوا مجددين ومبتكرين . وعلى هذا فلو عكس الدكتور الوندو القضية فقال إن العرب قد أثروا في وضع المناهج للمعاجم الهندية لكان ادعى إلى الصواب وأحق بالنصديق .

• • •

(١) الخليل بن أحمد تأليف د . مهدي الخزومي ص ٩٦ وما بعدها .

(٢) ربما كان هذا هو الذي أوحى إلى أصحاب المعاجم الهندية بمراعاة عدد مقاطع الكلمة ، كما وجد في بعض معاجم القرن الحادي عشر وما بعده .

وبعد : فإن فضل العرب في مجال المعاجم لا يقتصر على الهنود وحدهم ، وإنما يتعداهم إلى غيرهم كذلك ، يقول Haywood : والحقيقة أن العرب في مجال المعاجم يحتلون مكان المركز سواء في الزمان أو المكان بالنسبة للعالم القديم والحديث ، وبالنسبة للشرق والغرب ، (١) .

وهي شهادة بحق للعرب أن يفخروا بها ، ويعتزوا بمضمونها ، كما أنها أبلغ رد على أولئك الذين يزعمون وجود تأثيرات هندية على شكل المعاجم العربية .

استيطان اللغة العربية

في ليبيا (١)

جاءت اللغة العربية إلى ليبيا مع جيوش الفتح الإسلامي، فوجدت بها عددا من اللغات تبعا لعدد الاجناس بها . فالبربر ، وهم سكان البلاد الاصيلون ، كانوا يتكلمون البربرية . والافارقة وهم الذين اختلطوا من أهل البلاد بالروم ، ودخلوا في خدمتهم ، كانوا يتكلمون لغة مزيجاً من اللاتينية والبربرية . والفرنجية من الحسكس وأتباعهم من الروم كانوا يتكلمون اللغة اللاتينية . والبيزيقيون ، وهم من أصل سامي ، وقد هاجروا إلى الشمال الإفريقي قبل عدة قرون من ميلاد المسيح ، كانت لغتهم البيزيقية . وقد اتسع نفوذ لغتهم حتى كانت تستعمل إلى جانب اللاتينية كلفة رسمية ، كما كانت لغة متداولة حتى الفتح الإسلامي .

وقد دخلت اللغة العربية في صراع مع هذه اللغات جميعها ، ولكن أمر الصراع كان هينا بالنسبة لما عدا اللغة البربرية ، فقد كان أصحاب هذه اللغات قلة قليلة ، وكانت لغاتهم تستخدم في مجالات محدودة وبين أوساط معينة ، فلم تكن أى منها تتمتع بمميزات اللغة العامة ذات النفوذ

(١) محاضرة أقيمت في الموسم الثقافي للجامعة الليبية عام ١٩٧٠ ، ثم نشرت مفعلة في كتابي : النشاط الثقافي في ليبيا — من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي .

والقوة في مختلف أنحاء البلاد . وهذا بالإضافة إلى ما هو ثابت من أن معظم الحكام ومن سار في غبارهم قد غادروا البلاد بعد أن استتب الأمر للمسلمين وتركوا الميدان للغانحين واغتهم . وبذلك خلا الميدان للغتين العربية والبربرية ، وسارا في صراع طويل مازال خطوراته ممتدة حتى وقتنا الحاضر . وقد أدى الصراع بين اللغتين إلى تقاسم مناطق النفوذ واختفاء البربرية من معظم أنحاء ليبيا ، وانحصارها في المناطق الجبلية ، أو مناطق التجمعات البربرية . أما اللغة العربية فقد سادت وانتشرت في سائر أنحاء ليبيا ، ولكن مع امتداد سيادتها على مناطق البربر باعتبارها مناطق مزدوجة اللغة .

وقد سبب صراع اللغتين مجموعة من العوامل التي نتج عنها في صراع اللغات ، والتي يمكن اعتبارها قوانين عامة يمرى بمسؤولها على أي لغتين يحدث بينهما احتكاك نتيجة وجودهما في مكان واحد . وهذه العوامل هي :

أولاً : العامل السياسي .

ثانياً : العامل الاقتصادي .

ثالثاً : العامل الديني .

رابعاً : عامل الهيبة أو التفوق الذاتي للغة .

خامساً : مدى اندماج أصحاب اللغة الوافدة مع أصحاب اللغة

الأصلية ، وطريقة معاملتهم لهم .

وقد لعبت هذه العوامل - أو معظمها - دورا هاما في صالح اللغة العربية ، وتعاونت فيما بينها على إحلال اللغة العربية في ليبيا محل البربرية .

أما بالنسبة للعاملين السياسى والاقتصادى فقد عملا في ليبيا - كاعمالا في غيرها من البلاد العربية - في صف اللغة العربية . فمما لاشك فيه أن القوة السياسية كانت في أيدي العرب . وأن العرب قد بذلوا أقصى وسعهم لتعريب البلد ونشر الإسلام . وقد أدت عمليات التعريب ونشر الإسلام إلى نتائج اقتصادية هامة كان لها أثرها في دعم اللغة العربية ورفع شأنها في ليبيا . وقد كان من أهم الخطوات التنفيذية التى خطاها العرب والتى قوت جانبا الإسلام واللغة العربية ما يأتى :

أولا - إحلال اللغة العربية محل اللغة اللاتينية أو الفينيقية في الدواوين والمكاتب الرسمية .

ثانيا - تهجير - أو هجرة - عديد من القبائل العربية إلى ليبيا (والمغرب بعامة) بقصد الإقامة الدائمة .

ثالثا - فرض أنواع مختلفة من الضرائب على غير المسلمين .

رابعا - قصر الوظائف الرئيسية في الدولة على العرب أو المسلمين .

فإذا انتقلنا إلى العامل الدينى ، نرى أنه وإن كان من الثابت أنه لم يكن هناك ضغط مباشر على غير المسلمين ليعتقوا الإسلام ، إلا أنه من الثابت أنه كانت هناك امتيازات معينة يتمتع بها المسلمون ، باعتبارهم الطبقة الحاكمة والمرشحين لتول الوظائف القيادية . وقد أغرى هذا

وذاك مجموعة من المواطنين باعتراف الإسلام لينعموا بالمساواة في ظله،
أو ليحققوا مصلحة دينوية . بالإضافة إلى أولئك الذين اعتنقوه طواعية
واحتماراً عن رغبة ذاتية واقتناع عقلي . ومن البديهي أنه إذا اعتنق
شخص الإسلام - في ظل حكم عربي - فإنه سيحاول أن يحاكي المسلمين
في كل تصرفاتهم .. سيذهب إلى المسجد ، وسيقرأ القرآن ، ويصلي باللغة
العربية . وباختصار سيعيش عيشة إسلامية كاملة .

وعامل الإسلام يعد - من الناحية المادية - ذا أهمية قصوى
في أي بلد من البلاد التي فتحها المسلمون . وقد كان من الواضح ارتباط
تقدم اللغة العربية وانتشارها بتقدم الإسلام وانتشاره في كل الاقطار
المفتوحة على السواء . وقد لعب هذا العامل في ليبيا دوراً أقوى مما لعبه
في بعض البلدان العربية الأخرى كمصر مثلاً ، لعدم ارتباط أي من
الاديان التي كانت موجودة في ليبيا إزاء ذلك بلغة معينة يحميها ويعتبرها
لغة طقوسه وشعائره .

فإذا انتقلنا إلى العامل الرابع نجد أن تفوق أي لغة وتمتعها بالهيبة
يرجع إلى قيمتها الذاتية . وفي حالة اللغة العربية نجد قيمتها عظيمة ،
وتفوق إلى حد كبير القيمة الذاتية للغة البربرية في ذلك الوقت . فهي
من ناحية لغة الحكم ، ومن ناحية أخرى لغة الدين والقرآن والنبي .
وهي بالإضافة إلى هذا وذاك لغة حضارة عظيمة ، وثقافة تفوق أختها
البربرية إلى حد كبير قد لا يسمح حتى بالمقارنة . ويشير فندريس في

كتابته ، اللغة ، إلى النفوق الذاتى الذى تتمتع به بعض اللغات ومن
بينها اللغة العربية بقوله : « والقدرة على الانتشار التى تشاهدها فى بعض
اللغات الهند أوروبية أو السامية كاللغة العربية مثلا ترجع بلا شك إلى
أسباب معقدة ، ولكن القيمة الذاتية للغة لها فى ذلك نصيب » .

ويمكننا أن نقدر الفجوة بين اللغتين العربية والبربرية فى هذا
الصدد إذا أخذنا فى الاعتبار الحقائق الآتية :

أولا : أن اللغة العربية كانت لغة ذات تاريخ وأدب وثقافة من
قبل ظهور الإسلام ثم انتشرت فى كثير من أنحاء العالم بعد مجئ
الإسلام ، وتمثلت ثقافات وحضارات كثيرة ، مما أعطاهاميزة ضخمة
وقيمة كبيرة . ومرار الزمن ازداد هذا العامل قوة . فما أن جاءت
العربية إلى معركتها الحاسمة مع البربرية حتى كانت قد أصبحت لغة
ثقافية عالية .

ثانيا : أن متكلمي البربرية لم يكونوا قد وصلوا إلى درجة من
الحضارة تمسكهم من تثبيت لغتهم فى شكل أدب . فعلى الرغم مما عثر
عليه من نقوش فى الصحراء نثبت كتابة اللغة البربرية ، لم يؤثر عن
البربر أى كتابات أو مؤلفات ذات قيمة حتى عدة قرون من ظهور
الإسلام . ولهذا يقول مؤلفا Libyan Notes « لم تستعمل اللهجات
البربرية قط لأغراض أدبية » ويقول باحث آخر : « البربرية ليست
لغة ثقافة » .

ثالثا : أن البربرية لم تسكن في الحقيقة ذات لغة واحدة مشتركة ، وإنما كانت مجموعة من اللهجات ، وكان التفاوت بينها كبيرا حتى قال أحدهم : « قد نقول من قبيل المزاح إن هناك من اللغات البربرية ما يعادل ما هناك من قبائل بربرية » .

رابعا : أن اللغة البربرية في فترة احتكاكها باللغة العربية كانت في موقف ضعيف بشكل واضح . فقبل ذلك — بـمدة طويلة — كانت قد وقعت فريسة للفتين اللاتينية والفبينية اللتين أصبحتا فيما بعد لغتي السكناية الرسمية . وهذا يعني أن الأعمال السكناية الهامة كانت تكتب باللاتينية أو الفبينية لا البربرية ، ويعنى بالتالى إضعاف اللغة البربرية إلى حد كبير . ومن أجل هذا حين جاءت حركة الترجمة النشيطة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، لم يجد المترجمون شيئا يمكن ترجمته من البربرية . ولا تعلم وجود ترجمة من هذا النوع لاي عمل كان .

أما عن العامل الأخير ، وهو مدى اندماج أصحاب اللغة الوافدة بأفراد الشعب ، وكيفية معاملتهم لهم ، فن المعروف أن الإسلام قد نادى بالمساواة بين المسلمين ، وأن سياسة الحكم — في جملتها — كانت ترمي إلى اجتذاب نفوس البربر وإشعارهم بروح الأخوة والمساواة . ومن ناحية أخرى كان اعتبار المسلمين من بقى من الروم والآفارقة موالى لهم ، وليسوا كالبربر مساوين لهم في الحقوق والواجبات ، واعتبار أرض الروم مفتوحة عنوة لاصلاحا — أقول كان ذلك سببا من أسباب اختفاء النصر الرومى واللاتينى من البلاد

شيئا فشيئا ، حتى تلاشت آثارهم من البلاد تقريبا . وقد أدى هذا إلى إرضاء البربر من ناحية ، وإلى منحهم فرصة النهوض وتحمل المسؤولية والاخذ بأسباب الحضارة من ناحية أخرى .

وهناك فرض آخر لاندماج الشعبين ، وهو قرابة السلالات أو القرابة الروحية . فالكتاب العرب حين يتحدثون عن القبائل العربية ، كثيرا ما يشير إلى أن البربر من سكان إفريقيا الشمالية لهم صلة نسب قديمة بالعرب . ومن الكتاب من يرجع أصل البربر إلى عرب الشام ، ومنهم من يرجع أصلهم إلى قبائل حبر مستندين إلى الرواية القائلة بوجود غزو يمن لهذه البلاد في القديم .

وأيا ما كان الأمر — وحتى على فرض اعتبار البربر حاميين والعرب ساميين — فهناك صلة نسب قوية تربط المجموعتين ، ولهذا نجد كثيرا من علماء اللغات يحدوهم في مجموع ، واحدة يسمونها المجموعة الحامية السامية ، أو الألفرو آسيوية . ويضاف إلى هذه استيطان الفينيقيين بليبيا في فترة سحيقة من التاريخ كما سبق أن ذكرنا ، والفينيقيون سايون لاشك في ذلك ، ووجد دم بين البربر بأعداد كبيرة قد مزج بين العنصرين إلى درجة ملحوظة . ويشير الشيخ الطاهر الزاوي إلى ما حدث من اندماج بين البربر والعرب في أكثر من موضع من كتابه د معجم البلدان اللبانية ، كقوله عن أولاد بوماخي : إنهم قبيلة عربية لم تحافظ على أصولها العربية ، بل التحمت مع بعض القبائل البربرية بالمصاهرة

والجوار فحصل بينهما امتزاج كبير ، . وتغطي دائرة المعارف الإسلامية أمثلة أخرى للاندماج فنقول : « استقرت قبيلة بني قرة وقبيلة هيب وهم بطون من سليم في بركة وامتزجوا بأهلها امتزاجا يجعل من الصعب علينا الآن أن نميز بين ذريتهم وذرية أهل البلاد الأصليين ، .

• • •

فإذا أردنا أن نحدد المراحل التي قطعتها اللغة العربية في صراعها مع البربرية فلا بد أن نحلل العوامل والاحداث التاريخية ، ونرتبها ترتيبا زمنيا ، ونرصد نقاط التحول في حياة كلتا اللغتين . وفي رأينا أن مراحل الصراع اللغوي في المنطقة يمكن أن تقسم إلى ثلاث على الوجه الآتي :

أولا مرحلة التعاون بين اللغتين .

ثانيا مرحلة اختلال ميزان القوى في صالح اللغة العربية .

ثالثا مرحلة الإستقرار .

أما المرحلة الأولى وهي مرحلة التعادل بين اللغتين فيمكن تحديدها بالفترة المحصورة بين الفتح الإسلامي للينيا ونهاية القرن الأول الهجري (= ٧١٨ م) وهي مرحلة تتميز بوجود ازدواجية في اللغة ،

وبمحاولة كل طرف من طرفي الصراع التغلب على مشكلة التفاهم عن طريق تعلم لغة للطرف الآخر ، أو على الأقل بعض كلمات من لغته .
وتتميز هذه المرحلة بما يأتي :

أولاً : لإنهاء فتح المغرب الذي أنصب الدولة الإسلامية وكلفها من أهوالها ووفاتها الكثير ، وقد تم هذا الفتح حوالي عام ٨١ أو ٨٢ هـ .

ثانياً : حكم حسان بن النعمان الذي امتد من عام ٧٧ هـ إلى عام ٨٦ هـ . وتتميز فترة حكمه بما يأتي :

(١) القضاء على الكاظمة وإزالة ملكها عام ٨٤ هـ . وبقتل الكاظمة حسن إسلام كثير من البربر ودانوا بطاعة العرب .

(ب) تدوين الدواوين .

(ج) جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدولة .

(د) مساواته في العطاء والرتب والمعاملة بين البربر والعرب .

(هـ) إنشاء المساجد في المدن والقرى وإقامة الفقهاء فيها للصلاة وقراءة القرآن والوعظ والإرشاد .

أما ثالث ما تميز به هذه المرحلة فهو عهد عمر بن عبد العزيز الذي لا بد من الإشارة إليه لأمرين؛ أولهما : إعـ داره التعليمات إلى جميع الولاة والحكام بعدم استخدام الذميين أو لیساء من دون الله ، وتمديدہ بعزل من یرک فی ولايته عاملا يدين بغير الإسلام . وبما جاء في رسالة عمر في هذا الصدد : « فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل الذمة فتبسط أيديهم وألسنتهم ، ونذل المسلمين بعد أن أعزهم الله » .

وثانيهما : أنه أول من ألغى ضريبة الردوس على غير المسلمين إذا اعتنقوا الإسلام ، وعمم ذلك في كل الاقطار الإسلامية المفتوحة ، ورفض أن يأخذ بمشورة من نصحوه باستمرار تحصيل الجزية نظراً لازدياد من يعتقدون الإسلام . وقد رد عليهم بقولته الشهيرة : « إن الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً ولم يبعثه جانياً . ولمعمرى لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم الإسلام على يديه » . ولا شك أن سياسة عمر هذه قد أغرت غير المسلمين بالدخول في الإسلام .

أما رابع ما تميز به هذه المرحلة فقلة العرب في الشمال الإفريقي كله حيث كانوا يمثلين غالباً في آلاف قليلة من المحاربين ورجال الإدارة والدين بالإضافة إلى انشغالهم في المحافظة على الأمن وثبيت دعائم الدولة الإسلامية .

وتنتهى هذه الفترة بتمثيت دعائم الإسلام ولكن بدون أن يتم

تثبيت دعائم اللغة العربية وذلك نظراً لانتشار العوامل الفعالة في هذا القرن والمنشأة بعضها في نهايته مما لم يسمح بفاعليته أو ظهور أثره وذلك مثل إرسال الفقهاء العشرة إلى بلاد المغرب عام ١٠٠ هـ . ولهذا اعتبرنا القرن الأول قرن إزدواج لغوي تعايشت فيه اللغتان جنباً إلى جنب دون أن تقوى إحداهما على قهر الأخرى أو زحزحتها من مسكنها . ولا نظن أن اللغة العربية — حتى لو كانت قد استطاعت أن تثبت وجودها في مجال الدواوين والمسكندات الرسمية — لا نظن أمنها قد استطاعت أن تثبت وجودها في مجال اللغة الأدبية أو لغة الحياة، وهما المحك الأساس لهذا الصراع . ولا أدل على عجز اللغة العربية عن الانتصار — حتى في المجال الرسمي — خلال هذه الفترة مما فعله حسان بن النعمان حين أراد سبك النقود العربية لبلاد المغرب إذ اتخذ نفس الدينار للقرطاجي مع حذف الصليب ووضع صورتي عبد الملك بن مروان والوليد ابنه بدلاً من قيصر البزنطيين وولى عهده . وأبقى كتابته باللغة اللاتينية . وبعد حين زاد حسان في دينارهِ كتابةً لاتينية ترجمتها في أحد الوجهين : باسم الله الرحمن الإله الواحد ، وفي وجهها الآخر : وحده لا شريك له ولا مثيل له .

أما المرحلة الثانية من مراحل الصراع ، وهي التي اعتبرناها مرحلة اختلال ميزان القوى في صالح اللغة العربية فنمتد لتغطي القرون الثلاثة التالية من الهجرة . ولم تجد في هذه الفترة عوامل جديدة في صالح اللغة العربية ، وإنما كانت فرصة للعوامل القديمة لتؤتي ثمارها . بل يمكن القول بأن ما جد من عوامل في هذه الفترة كان من النوع المضاد

الذى عانى اللغة العربية عن اتخاذها لغة الحياة في كافة أنحاء البلاد .
فبالنسبة للعوامل المساعدة نجد ما يأتى :
أولاً : ازدياد حركة التعريب المدبرة وقصر الوظائف المسندة على العرب أو المسلمين .

ثانياً : ازدياد عدد الداخلين فى الإسلام نتيجة لقوة الحركة الدينية فى البلاد ونشاط الفقهاء والتوسع فى بناء المدارس والمساجد وتقدم السكثريين روح الإسلام ووقوفهم على بساطته ومساواته بين البشر جميعاً .

ثالثاً : ازدياد عدد العرب فى البلاد شيئاً فشيئاً نتيجة لحرص كل سائح على أن يصطحب أكبر عدد ممكن من أفراد قبيلته ، بالإضافة إلى تعدد الحكام الإكثار من العرب المستوطنين ليكونوا عامل توازن فى المنطقة بعد أن كثرت ثورات البربر . ويمثل هذه السياسة قول هشام بن عبد الملك بعد تعدد ثورات البربر فى عهده وقد وجههم جيوشه ، والله لا غصين للعرب غضبة مضرية ولا بعثن لإيهم جيشاً أوله عندهم وآخره عنده ، ثم لا تركت حصن بربرى إلا جعلت إلى جانبها خيمة قيسى أو يمنى .

أما العوامل المضادة فكان أهمها :

أولاً : قوة الشعور القومى عند البربر حتى حاولوا منذ العشرينات من القرن الثانى الهجرى أن يقيموا لهم دولة فى ليبيا . وقد كالت

جهودهم بالنجاح بعد إعلان الدولة الرسمية التي استمرت في المغرب
اللاوسط من عام ١٤٤ إلى ٢٩٦ هـ . وعلى الرغم من أن اللغة الرسمية
لبلاد الدولة كانت هي اللغة العربية فقد كانا يحفظن اللغة البربرية وتحاول
ترقيتها بفتح الوسائل . وقد كان الرستميين مترجمون ينقلون الكتب من
العربية إلى البربرية . وعن أشهر مترجمهم أبو سهل الفارسي الذي دون
أثن عشر كتابا وعظما وتذ كثيرا وتصفويفا باللغة البربرية . ويبدو أنه لم
يكتب شيئا باللغة العربية إذ يقول الدرجيني عنه : « وجميع ما حفظ من
ذلك فلانما هو بلسان البربر » .

ويبدو أن هذه الحركة نحو التمسك بالبربرية قومية ولاءة قد أزعجت
الكثيرين حتى من بين البربر أنفسهم ، فيروى عن أبي عمران موسى بن
ذكرياء أحد فقهاء الاباضية المشهورين أنه كان يقول : « إن تعلم حرف
من العربية كنتعلم ثمانين مسألة من الفروع » .

وأما ثاني هذه العوامل المضادة فهو وجود مناطق جبلية وقرى
نائية كان يصعب الوصول إليها ، وتشق إقامة العرب فيها ، مما أبقى
اللغة البربرية حية فيها . وكان الذين لا يستطيعون الكتابة بالعربية في
هذه المناطق يرفعون شكواهم إلى الإمام مكنوبة باللغة البربرية .
وبانتهاء هذه القرون الثلاثة تتصور أن يكون الوضع اللغوي للمنطقة
قد أصبح كما يلي :

أولا : جميع الرسائل والمكاتبات الرسمية والسجلات تكتب باللغة

العربية فيما عدا الشكاوى أو الوثائق التى يحررها من لا يعرفون العربية من سكان المناطق النائية .

ثانيا : اتخذ اللغة العربية لغة تأليف وثقافة فى جميع أنحاء البلاد وعلى أيدى مؤلفين من البربر مثل عمرو بن قنبر بن فتح النفوسى من علماء القرن الثالث الذى ترك مؤلفات بالعربية فى الفروع والعقائد .

ولستطيع أن نزعّم أنه بانتهاء هذه الفترة لم يكن يوجد فى البلاد مثقف واحد لا يعرف اللغة العربية . وإذا كان بعضهم قد كتب باللغة البربرية فليس لجهله بالعربية ولسكن إما ليظهر مقدرته على الكتابة باللغة البربرية ، وإما لأنه يكتب وفى ذهنه خدمة العوام من الناس أو سكان المناطق النائية الذين لم تيسر لهم سبل اتعلم لغة العربية .

ثالثا : اتخذ اللغة العربية لغة تخاطب فى كثير من أنحاء ليبيا . إذ ظل سكان ومناطق التجمعات البربرية والجبال أو المناطق النائية يتكلم بعضهم اللغة البربرية وحدها ، وأصبح بعضهم مزدوجى اللغة .

أما المرحلة الثالثة من مراحل الصراع وهى التى اعتبرناها مرحلة الاستقرار والرسوخ فتشمل القرنين الخامس والسادس ، وأهم ما يميزها الهجرتان العربيتان اللتان تمت إحداهما فى القرن الخامس والاخرى فى القرن السادس ، وبتمامهما تم تعريب البلاد نهائيا وظهرت الغلبة للعنصر العربى وحدثت المصاهرة السكاملة والامتزاج التام بين البربر والعرب واختفى النفوذ البربرى إلا من بعض الأماكن . وميزة هاتين

المجريين عما سبقهما من هجرات أنهما تمثما بطريق التقصد والعمد ،
وهدفنا إلى الاستقرار والاستيطان وضمنا أعدادا كبيرة من العرب لم
يسبق لمثلها أن دخلت البلاد .

أما الهجرة الأولى فقد تمت قبيل منتصف القرن الخامس الهجرى ،
وكان بطلاها فيلاني سليم وهلال ، وانضمت إليهما أشبات من قبائل
أخرى . وقصة هذه الهجرة وما لبسها وسبقها ونلاها من أحداث قصة
طويلة لا يتسع المجال للإحاطة بها . ولكن في اختصار شديد نقول إن
المعز بن باديس الصنهاجى أعلن عداؤه الصريح للفاطميين واضطهد
معتقى مذهبهم وأعمل فيهم القتل والنشريد ، ثم ختم تصرفاته هذه عام
٤٤٣ هـ بقطع الخطبة لهم وبالعداء للقائم بأمر الله العباسى ، وحمل الناس
فى المعزب على مذهب الإمام مالك بن أنس . وفى نفس السنة التى قطع
فيها المغرب باديس الخطبة للفاطميين فبذ أمير برقة طاعته لهم ونقض
بيعته وأحرق بنودهم وراياتهم وأعلن سبه لهم على المنابر ودعا للقائم
بأمر الله العباسى .

وحركت هذه الاحداث نفس المستنصر الفاطمى للانتقام فأشار
عليه أحد وزرائه باصطناع بنى سليم وبني هلال وتسميهم إلى المغرب
واستنجاب المستنصر للفكرة فأغدق على أمراءهم الاموال وأعطى عامتهم
بعميرا ودينارا لكل منهم وقال لهم : أعطيتكم المغرب وملك المعز العبد
الآبق ، وأجاز العرب النيل إلى برقة ورافتحوا أمصارها وكتبوا لإخوانهم
شرقي النيل يرغبونهم فى البلاد فلحق بهم كثير ون وقارعوا على البلاد

فتميل لسلیم الشرق وللال الغرب . . فسارت بطون هلال غربا حتى وصلوا تونس ودارت معارك طاحنة حول القيروان وفي قلبها ، وانتهت هذه المدينة وأصبحت أثرا بعد عين . ويقدر بعض المؤرخين عدد المهاجرين في هذه الموجة بما يتراوح بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف وبعضهم يرتفع بالرقم إلى المليون . ويوفق جوستاف لوبون بين الآراء المتعارضة بقوله : والذي أراه أن الغارة الأولى قد تبعتها غارات أخرى .

وسواء كانت هذه الهجرة كارثة من الناحية الحضارية كما يعتبرها بعضهم ، أو كانت نافذة فتحت أعين البلاد على الحضارة الأجنبية كما يرى بعض آخر فلا خلاف في أن استيطان هؤلاء الأعراب في بلاد المغرب وانتشارهم في الأرض وبخاطمتهم للبربر وامتزاجهم بالسكان وتزاوجهم معهم — كل أولئك قد أدى إلى نجاح عملية التريب وإلى فناء العنصر البربري في المنصر العربي حتى أصبح من العسير فيما بعد تمييز البربري من العربي فقد صار الجميع عربا باللسان — فيما عدا قلة من البربر نجحوا في الاحتفاظ بنقاوة جنسهم لسكنائهم المرتفعات وانحياسهم إلى الأقاليم الجبلية غير المطروقة . ويرى جوستاف لوبون أن من أهم نتائج هذه الهجرة فرض العرب عاداتهم ودينهم واختتمهم على البربر بعد بضعة أجيال . ويرتب السير جوستون على وفود هذه القبائل نتائج خطيرة إذ يقول ما ترجمته : ولكن في القرن الحادي عشر الميلادي وفد إلى الشمال الإفريقي هؤلاء العرب الغزاة الذين كانوا المصدر الاساسي للعرب الموجودين في الشمال الإفريقي . وبدونهم كان الإسلام سيضعف

بمرور الزمن ، وكانت سلسلة من الدويلات البربرية ستدأ مرة ثانية تحت حكم المسيحيين .

وأما الهجرة الثانية فقد تمت عام ٥٥٠ هـ على يد حميد بن جارية حيث نقل إلى تاجورة مجموعة من عرب تميم . وكان نقله هؤلاء العرب بقصد إيجاد توازن بين السكان ، لأن الساحل الطرابلسي كان كله مسكونا بالبربر قبل الفتح العربي .

ويلاحظ أن العرب لم يكتفوا بسكنى الأودية والمناطق الواطئة بل زاحوا البربر في مدنها وافتحموا عليهم جبالهم ومعابدهم وأما كتهم الثانية مما كان له أكبر الأثر في تعليمهم اللغة العربية رغم احتفاظهم بلهجاتهم البربرية . والأمثلة على ذلك كثيرة فمكتفى منها بالمثالين الآتيين :

أولاً : قبيلة الزنتان التي سكنت غارمين الواقعة في جبل نفوسة ، وهذه القبيلة من أكبر القبائل العربية في طرابلس ولها منعة بين القبائل ويرجع الزنتان في أصولهم العربية إلى قبيلة الدواسر إحدى قبائل نجد الكبرى .

ثانياً : كانت قران من مواطن البربر القديمة . وقد استوطنها كثير من العرب أشهرهم بنورباخ والحطمان والمفارقة وناصرة .

ولهذا فنحن نزعم أنه بانتهاء هذه الفترة استقر وضع اللغة العربية

بعد أن أصبحت لغة عامة مشتركة بين سكان ليبيا ، وصارت لغة النخاطب في جميع أنحاء البلاد إما وحدها في معظم المناطق أو مع البربرية في بعض المدن أو القرى التي تزخر بتجمعات بربرية مثل مدن وقرى جبل نفوسة ومثل مدينة زوارة الكبرى ومثل واحة أوجلة .

وقد وردت إشارات في بعض المراجع القديمة عن مناطق يتكلم أهلها لغات غير البربرية ، فإما أن هذه المناطق كانت مأهولة بسكان من أجناس مختلفة فمكونوا جزوا لغوية . وإما أن تكون إشارات المراجع القديمة غير دقيقة وتكون لغة هؤلاء الناس صورة أو أخرى من صور البربرية التي سبق أن قلنا إنها ذات لهجات متعددة متباينة . ومن ذلك الإشارات القديمة ما ذكره البكري عن أهل سرت أنهم يستعملون برطانة ليست عربية ولا عجمية ولا بربرية ولا قبطية ولا يحسنها غيرهم .

ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن بعض المناطق في ليبيا - وهي تلك التي أصبح للعرب فيها أغلبية عرقية - قد ألفت أنظار الرحالة والمؤرخين بفصاحة أهلها وجوده عربيتهم حتى في مجالات الحياة المادية . ونشير على سبيل الخصوص إلى إقليم برقة الذي نزلت فيه من وقت مبكر بمجموعات من قبائل عربية مختلفة ، يقول اليمقوبي : الجبلان المحيطان ببرقة العاصمة أحدهما شرق والآخر غربي وسكانهما من العرب وحدهم . ومن أعجب بفصاحة أهل برقة في القديم ، ورآها ظاهرة تستحق التسجيل ، المبدري في رحلته التي قام بها في أواخر القرن السابع الهجري حيث يقول ما نصه : « وعرب برقة اليوم من أفصح عرب رأيتهم وعرب الحجاز

أيضا ففسحاء . ولكن عرب برقة لم يكثر ورود الناس عليهم فلم يختلط كلامهم بغيره . وهم الآن على عربيتهم لم يفسد من كلامهم إلا القليل ولا يختلون من الإعراب إلا ما لا قدر له بالاضافة إلى ما يعربون .
 بقيت نقطة لابد من استيفائها قبل إنهاء هذا البحث وهى خاصة بمدى التأثير المتبادل بين العربية والبربرية . فمن المسلم به أن وجود لغتين فى مكان واحد ينتج نوعا من الاحتكاك وأن كلا من طرفي الصراع لابد أن يترك آثارا منه على الطرف الآخر سواء كان غالباً أو مغلوباً . ولكن درجة التأثير والآخر ترتفع وتخفض بحسب كل حالة على حدة وهذا هو ما نريد بحشه الآن انرى مقدار مالحق كلا من اللغتين العربية والبربرية من سهام الأخرى ومدى التأثير المتبادل بينهما .

أما تأثير العربية على البربرية فجهد كبير ومن صورته ما يأتى :

أولا : يقدر الباحثون نسبة الألفاظ العربية الموجودة فى البربرية بنحو الثلث ، ومن الكلمات العربية التى دخلت البربرية كلمات سعدك بمعنى ما أسعدك ويموت بمعنى توفى ود سحار ، بمعنى ساحر وكفار ، ود قرآن ، ود إسلام ، ود حج ، ود وقت ، ود محشر ، وغيرها ، وكما موجودة فى البربرية الميزانية . وهناك قصيدة نظمها أحد الشعراء ببربرية ميزاب بدأها بقوله :

يلولد سيدنا محمد تضوا الدونيت أس الانوار
 ويستطيع أيكم أن يخمن معانى كلمات هذا البيت بقليل من التأمل

ومعناه :

ولد سيدنا محمد وأشرقت الدنيا بالأنوار
وفي بحث عن لهجة الشاحا التي تتكلم في جنوب غربى مرا كش وتعد
واحدة من أكثر اللهجات البربرية انتشارا يقول Applegate: وقد
أثرت العربية على اللهجة كما يمكن أن يرى في طرق العد ، فهناك طريقتان
تستعمل إحداهما كلمات الشاحا والآخرى كلمات عربية . أما الطريقة
الاولى فمحصورة بين النساء وسكان المناطق النائية وأما الثانية فلها صفة
الذبوع والشبوع . ومن قائمة الكلمات التي ذكرها المؤلف نلتقط
الأمثلة الآتية :

أفلاح بمعنى فلاح .

أجزار بمعنى جزار .

هبل بمعنى سفيه .

حكم بمعنى قاض . وغيرها كثير .

ومن الكلمات ذات الاصل العربى المستعملة فى بربرية منطقة الجبل
الغربى بطرابلس أيام الاسبوع التى تنطق سبت — لحد .. إلخ
وكلمات ألغم بمعنى جمل ودهان بمعنى سمن وماى لاسمنك بمعنى
ما اسمنك .

ومن كلمات اللهجة الطوارقية لمحراث بمعنى المحراث ولطيار بمعنى
الطائرة وأما ضان بمعنى راع ولأقلم بمعنى القلم وغير ذلك كثير .

ثانياً : ومن صور التأثير العربي على البربرية كذلك انتقال الحروف العربية إلى البربر يكتبون بها حتى لغتهم البربرية وفي ذلك يقول الأستاذ محمد علي دايو : إن السكتب التي ألقت بالبربرية كتبت بحروف عربية حيث كانت الكتابة البربرية قد اخفت من المغرب في وقت مبكر ولم يبق منها إلا حروف يستعملونها في النقش والطراز والنسج حالية .

ثالثاً : وقد تجاوز التأثير جانب المفردات فشمّل كذلك جانبي النحر والاصوات ، وقد دخلت البربرية بعض الاصوات تحت تأثير اللغة العربية مثل صوت العين ، وبما يدل على دخول هذا الصوت البربرية بعد الإسلام عدم وجود رمز مستقل له في رموزهم القديمة . وليس أدل على قوة تأثير العربية على البربر من أن معظم ما ألفه علماء البربر قد كتب باللغة العربية مثل الإيضاح للشيخ عامر الشبانجي وقناطر الخيرات والفواعد في الشريعة الإسلامية للجيطالي والطبقات للدرجيني والوضع لا في زكرياء . . . وقد فشلت المحاولات التي بذلها بعضهم لجعل البربرية منافسة للعربية في مجال التأليف فظموا بها الشعر وترجموا إليها السكتب والدواوين واسكنها على حد تعبير الأستاذ عثمان السكعك كانت كأعمال من يبنى صروح الورق فوق السانبات الذاريات فلم تمض عليها عشية أو صباحاً حتى هوت أركانها وانطمست آثارها .

أما آثار البربرية على العربية فلا تكاد تذكر . ولعل ذلك يرجع لأمرين :

أولهما : ضيق نطاق البربرية وقلة مفرداتها لأنها لم تكن لغة أدب

(م ٦ — قضايا اللغة)

أو علم . ولم ترق إلى مستوى اللغات ذات الحضارة .

وثانيهما : انعكاش البربر في شبه عزلة، حيث إنه من الملاحظ أنهم يكونون مجتمعاً خاصاً بهم له تقاليده وعاداته لدرجة أنهم لا يتزوجون من العرب، ولا يعطون بناتهم للعرب لأجل الحفاظ على الدماء البربرية الأصلية على حد قولهم .

ومن بين هذه الآثار التي أعيانا البحث عنها أسماء الأماكن التي تبدأ بـ « تاء » علامة التأنيث في البربرية مثل تاجورة وتاغرمين وتاورغا وغيرها كذلك من المحتمل أن يكون تسكين أوائل الكلمات في عامية ليبيا نتيجة للتغزو البربري . فمن المعروف أن اللغة العربية لا تبدأ بساكن في حين أن للبربرية يسكن فيها ذلك ، ونحن نجد في العامية الليبية كلمات مثل بحر ومطر تنطقان بحر ومطر فمن المحتمل أن يكون ذلك بتأثير البربر وإن كان من المحتمل كذلك أن يكون وافداً لإحدى اللهجات العربية القديمة . ويرد بعضهم قلب الجيم زايا في النطق الليبي لبعض الكلمات العربية إلى التأثير البربري مثل كلمة وزج التي تنطق (زوز) وزوزور التي يرى أن أصلها جنزور و « زردة » التي يدعى أن أصلها جردة وهكذا . ويؤيد هذا الفرض بما قاله ابن خلدون عند تفسيره لكلمة « زانات » من أن أصلها مشتق من الاسم « جانا » وهو أبو القبيلة ، فجمع أهل القبيلة في اسم « جانات » ولم يسكن ينطق البربر بهذه الجيم من مخرج الجيم عند العرب فهم يبدلون هاء إياها صارت « زانات » . ونحن وإن كنا نقبل ما قاله ابن خلدون فإننا نقبل ما حاول بعضهم

أن يرتب عليه من آثار . فقلب الجيم زايا عند الليبيين مشروط بمصاحبة أصوات معينة مثل الراء والسين بقصد تحقيق نوع من الانسجام الصوتي أو كما يسميه الاوربيون sound harmony وذلك في كلمات مثل : عجوز (عزوز) زوج (زوز) جنس (زنس) جيس (زيس) . أما كلمة زنور التي ذكرها الكاتب فهي كلمة بربرية صرف ويخطئ من ينطقها جنزور بالجيم . وأما كلمة زردة ، التي يدعى أن أصلها مجردة ، فلا دليل على دعواه ، والمادة بالراء تدل على معنى الاستدارة أو التعتاق كما تدل على معنى الازدراء والبلع وكلاهما ملحوظ في الزردة ، حيث يتحلق المدعرون أو يجلسون في حلقات ويزددون الطعام . وأخيراً نرد إلى كلمة هلبة ، وجهها العربي بعد أن ادعى بعضهم كذلك أنها لفظة بربرية ، فالمادة في كتب اللغة العربية تدل على معنى السكر والزيادة ، وهو نفس معناها في عامية ليبيا . يقول العرب : رقة هلباء كثيرة الشعر ، وعام أهاب أى خصب ، وهلبتهم السماء أى بلتهم وأمطرتهم بغزارة .

أبو العلاء المعري والنحو^(١)

شغل المعري الباحثين طويلاً وما زال يشغلهم ، ولاقى من عنايتهم — قديماً وحديثاً — ما لم يلقه من العلماء أو الشعراء إلا القليلون ، كل يحاول أن يحلوا ناحية من نواحي شخصيته ، أو يكتبوا عن جانب من جوانب نبوغه وعبقريته ، حتى بلغ ما ألف فيه المئات من الكتب . ومع ذلك ظلت هناك جوانب عديدة من شخصيته لم يوفقها الباحثون حقها من العناية ، ولم يتفهموا عندما اتمعنوا فيها ، ومنها جبروت النحوية . وإن كانت مؤلفات المعري الخالصة في النحو اندسست فيما ضاع من تراثنا القديم فقد تكفلت كتبه الأدبية التي وصفتنا بحفظ آرائه ، والكشف عن شخصيته ، ومنها : رسالة الملائكة ، ورسالة الغفران ، وشرح ديوان الحماسة ، ومعجزة أحمد ، وعبد الوليد ، والفصول والغايات .

وكل الذين كتبوا عن نحو أبي العلاء — حتى الآن — ثلاثة هم الأستاذ إبراهيم مصطفى في بحثه « أبو العلاء المعري وعلم النحو » ، الذي ألقاه في المهرجان الأنفي لأبي العلاء ، والدكتورة بنت الشاطئ في بحثها « الغفران » ، والدكتور أحمد الطرابلسي في كتابه « النقد والأغني » رسالة الغفران ، ، ولكنهم جميعاً اعتمدوا اعتماداً كلياً على رسالة الغفران ، وحدها ، مع أن باقي مؤلفات المعري لاتقل أهمية عن هذه

(١) نشرت بمجلة كلية التربية — الجامعة الليبية — العدد الثالث ١٩٧٢ .

الرسالة في الكشف عن مذهبه النحوى ، ولا سيما رسالة الملايكة ،
و « عبث الوليد » . فقد حشدا بالابحاث النحوية والصرفية مما لا يجد له
ظييراً في رسالة الغفران ، ولذا كانت أبحاثهم ناقصة ، وأحكامهم
خاطئة في كثير من الأحيان ، كما ستعرض له في صلب البحث .

ويبدو أن أبا العلاء قد أظهر ميلاً نحو الدراسات اللغوية بعامة
والنحوية بخاصة منذ نعومة أظفاره . فقد بسكر إلى درس النحو صبياً
فدرس و مختصر محمد بن سعدان الضرير السكوفي النحوى ، وكتاب الجمل
للرجائى وكتاب السكاكى لابن جعفر النحاس المصرى ، (١) . ثم ارتحل
إلى حلب فقرأ على محمد بن عبد الله بن سعد النحوى راوية أبى الطيب
المتنبى ، وعلى بعض من أصحاب ابن خالويه وابن جنى (٢) ، وكان لها
إذ ذاك آثار مدرسة نحوية عظيمة لها أسلوبها فى البحث المتميز بعنايتها
بالقرآن الكريم ، وجمع روايات مختلفة ، وتوجيه ما سمي منه شاذاً ، (٣)
وقد تأثر أبو العلاء بأسلوب هذه المدرسة . وإن لم يلق أحداً من أئمتها
— كما سنرى بعد عند الكلام على رأيه فى القراءات . وبعد حلب سافر
إلى بغداد للقاء فحول العلم والأدب والاستفادة من دار الكتب التى
كانت موجودة بها . يقول أبو العلاء فى إحدى رسائله : « والذى أقدمنى
تلك البلاد مكان دار الكتب بها ، ويقول فى رسالة أخرى : « وأحلف

(١) إبراهيم مصطفى : أبو العلاء المعرى وعلم النحو ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) تعريف التقديم بأبى العلاء ص ٣٠ ، ٥١٥ .

(٣) إبراهيم مصطفى ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

ما سافرت أستكثر من النشب .. ولكن آثرت الإقامة بدار العلم ، (١) .
وفي بغداد التقى بهلى بن عيسى الربعى الذى كانت رئاسة النحو آنذاك
انتهت إليه ، والتقى كذلك بأبى أحمد عبد السلام بن الحسين البصرى (٢)

ولم يكنف أبو العلاء بأخذ النحو عن الشيوخ فكان يطلبه كذلك
من الكتبة . ومن أشهر ما قرأه فى هذا الميدان كتاب سيلويه وشرح
السيراني عليه ، وكثيراً ما يشير إليها فى كتبه (٣) . وأما رسالة من
أبى العلاء بحلب إلى خاله ببغداد يطلب منه أن يستنسخ له كتاب سيلويه
وشرح السيراني عليه ، ورسالة ثانية إلى أبى عمرو الاستراباذى فى أمر
شرح السيراني (٤) . وقرأ كذلك كتب أبى على الفارسى د كاللجنة ،
ود الإيضاح ، ونقل عنهما فى كتبه (٥) . وقرأ كتب ابن جنى ، وقد
ذكره مراراً ونقل عنه فى معجم أحمد ، وشرح ديوان الحماسة (٦)

(١) رسائل أبى العلاء ص ٢٨ ، ٣٤ .

(٢) تعريف القدماء بأبى العلاء ص ٥١٦ . ولكن ياقوتاً فى معجم الأدباء
١٢٣ / ٣ يذكر أن المعرى حين دخل على الربعى قال له الأخير : ليصعد الاصطبل
(أى الأعلى بقلعة الشام) فخرج المعرى مغضباً ولم يعد .

(٣) شرح الحماسة ورقة ٦٦ رسالة الملائكة ص ١٥ ورسالة الففران ص
٧٦ ، ١٠٠ ، ٢٨٣ — ٢٨٤ وغير ذلك .

(٤) ص ٣٦ — ٣٩ من رسائله .

(٥) رسالة الففران ص ١٥٢ ، ١٥٣ ورسالة الملائكة ص ١٢ .

(٦) معجم أحمد ورفقات ١٤١ ، ١٥٥ ، ١٧٤ وشرح ديوان الحماسة ورفقات
١٠ ، ٦٣ ، ٨٧ ، ١١٨ ، ١٢٩ .

وقرأ أيضاً ، المقتضب ، للبرد ونقل عنه في رسالة الملامكة (١) ،

وبعد أن أحس أبو العلاء بالثقة في نفسه جلس يقرئ التلاميذ كتب اللغة والنحو ، وتسامع به التلاميذ فالتفوا من حوله ، وكانوا يأتون إليه من مسافات بعيدة ليمتدوا إليه ، وأدبه ، وشجع هذا أبا العلاء فألف في النحو كتباً وشروحاً ، وأطلق لسانه في النحاة نقداً وتخطئة ، وأخذ يثأر آراءه النحوية حتى في ثيابا كتبه ورسائله الأدبية ، بل كثيراً ما كان يستوحى من النحو خياله وصوره سواء في شعره أو في نثره الفني (٢) .

مؤلفاته النحوية

أكثر مؤلفات أبي العلاء تعليقات وشروح على بعض المصنفات النحوية التي قرأها في حياته ، أو أقرأها بعد أن جلس للتدريس :
فن الكتب التي كانت موضع عنايته كتاب « الجمل » ، « لاجاجي » ،
وقد ألف حوله كتباً أربعة هي :

١ — تعليق الجليس .

٢ — إسماعف الصديق .

٣ — عون الجمل .

(١) ص ١٦٠ .

(٢) كقوله في إحدى رسائله : « وجعل الله رتبته التي كالفاعل والمبتدأ نظير الفعل في أنها لا تنخفض أبداً » . وانظر الفصول والفايات ص ١٢٢ واللزوميات ص ٨٧ ، ١٢٠ .

٤ — شرح شواهد الجمل (١) .

ومن الكتب التي عني بها كتاب السكا في لابن جعفر النحاس المصري
وقد علق عليه أبو العلاء في تصنيف عنوانه :

٥ — قاضى الحق (٢) .

٦ — وله كتاب يتصل بمختصر محمد بن سعدان ١٥١ المختصر
الفتحى (٣) .

٧ — وله كتاب في النحو يتصل بالكتاب المعروف بالعضدى
ولقبه ظهير العضدى (٤) .

٨ — وألف شرحاً لسيديويه ولكنه لم يتم منه سوى خمسين
كراسة (٥) .

٩ — كما ألف تفسيراً لامثلة سيديويه وغريبها (٦) .
وله مؤلفان مستقلان في النحو هما :

١ — مختصر سماه « الحقيير النافع » مقداره خمس كراريس .

٢ — « الطل الطاهرى » وهو كتاب يتصل بالمختصر السابق (٧) .

(١) تعريف القدماء ص ٤٦ ، ٣٣٤ ، ٥٤٠ ، وياقوت ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ .

(٢) و٣ / ١٥٨ .

(٣) و٥ / ١٦٠ . والكراية في حرف الأقدمين عشرون صفحة .

(٤) تعريف القدماء ص ٥٤٠ .

(٥) و٧ / ١٥٨ و تعريف القدماء ص ٤٧ ، ٥٣٨ .

وقد ضاعت كل هذه المرافقات — مع الأسف — ولم يصلنا منها سوى أسماؤها ، وعلى الأيام تكشف لنا عن بعضها .

اتجاهاته النحوية

ليس من ههنا أن تقدم في الصفحات التالية نحواً لأبي العلاء ، وإنما ههنا أن تعرض الأسس التي بنى عليها أبو العلاء تفكيره النحوي وقد استخلصنا هذه الأسس بعد تتبعنا لآرائه النحوية والصرفية المتناثرة في كتبه الأدبية التي وصلتنا . وسيخرج القارئ بعد مصاحبتنا في هذه الجولة في نحو أبي العلاء أن أبا العلاء لم يكن ذا نزعة طائفية ، ولا متعصباً لمدرسة نحوية دون الأخرى ، وإنما كان منحللاً من قيود الحزبية ، ناظراً إلى العلم نظرة خالصة ، لا تشوبها عاطفة مذهبية ، ولا تفسدها عصبية إقليمية .

ونتيجة لذلك جاء مذهبه في النحو مذهباً خاصاً يقوم على الموازنة والبحث والتحليل ، وعلى ترك المقدمات لتسلم إلى النتائج دون تدخل أو توجيه .

وأهم الاتجاهات التي أمكننا أن نستخلصها في نحو أبي العلاء ما يأتي :

١ — كراهيته للتكاف والتأويل .

٢ — توسعه في القياس .

- ٣ — احترامه للقراءات .
 ٤ — استشهاده بالحديث النبوى .
 ٥ — استبعاده من الضرورات الشعرية كل ما للشاعر مندوحة عنه .
 ولا يبيح تفصيل ذلك :

كراهيته للشكك والتأويل :

أولع النحاة منذ قديم التأويل والتقدير ، وقبلما تظلو صفحة في كتبهم من تأويلاتهم البعيدة ، وتخريجياتهم العجيبة مما أفسد النحو العربى ، وملاؤه بمسائل ومشاكل لا تحتاج إليها فى تصحيح لفظنا وتقويم لساننا . ولم يكن هناك ما يغيظ المعرى أكثر مما كان يقرؤه ويسمعه من تأويلات النحاة وتكلفاتهم وتخريجهم بعض الآيات على غير حقيقة ما الاستشهاد بها على آرائهم الخاصة وكثير من نقده ينصب على هذا الجانب من نحو النحاة . وقد صوب المعرى معظم سهامه إلى نحاة البصرة الذين أكثروا من التأويل والتقدير ، وتعسفوا غاية التعسف فى تخريج كثير من الشواهد لتستقيم مع أصول مذهبهم . وقد امتلأت مؤلفات المعرى بأمثلة لذلك ، ولكننا سنكتفى بمرض نماذج منها . وانبدأ بشيخ النحاة سيبويه أنزى ما أصابه من سهام أبى العلاء :

- ١ — يروى سيبويه فى الكتاب بيت النابغة الجعدى :
 فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا
 ويحيز فيه مستنكرا ، بالنصب ومستنكر ، بالجر ويتكلم فى توجيه ذلك .

ولكن المعري لا يستسيغ الجر لأنه يحوج إلى تأويل وتقدير نحن في غنى عنه ، فيجري حواراً في رسالة الغفران بين صديقه ابن القارح والناطقة الجعدى حول إعراب « مستنكر » ، يفتنى إلى إنكار رواية الجر . يقول المعري : « يقول ابن القارح مخاطباً ناطقة بنى جمعة أتقول ولا مستنكراً أم مستنكر ، فيقول الجعدى بل مستنكراً ، فيقول الشيخ : فإن أنشد منشد مستنكر ما تصنع به ؟ فيقول : أزجره وأزبره ، نطق بأمر لا يخبره . فيقول الشيخ : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ما أرى سيئويه إلا وعم في هذا البيت ، لأن أبا ليلى أدرك جاهلية وإسلاماً وغذى بالفصاحة غلاماً » (١) .

والسكى نفهم سر إنكار المعري للجر يذبح أن نبسط الكلام في هذه المسألة حتى لا نخطئ الجادة كما أخطأ غيرنا فنقول : ينص سيئويه على أن الخبر المشتق لابد من أن يتحمل ضمير مبتدئه ، أو يكون رافعاً لمقتل بضمير المبتدأ ، أو رافعاً لاسم ظاهر هو عين المبتدأ : وينص كذلك على أن ما عطف على الخبر حكمه حكم الخبر في ذلك (٢) . فنحو « ليس بقاتم أبو هند ولا قاعدة أمها » يمتنع فيه خفض « قاعدة » عطفاً على لفظ الخبر سواء جعلت « أمها » فاعلاً للوصف قبلها ، أم معطوفاً على اسم ليس . أما الأول فلأن هذا المعطوف ليس متصلاً بضمير يربطه بالمحدث عنه ، وهو اسم ليس ، وأما الثاني فلما يلزم عليه من العطف

(١) رسالة الغفران ص ١٠٠ . وانظر الكتاب ١ / ٣٢ .

(٢) تفصيل ذلك : الكتاب ١ / ٣٠ ، ٣١ .

على معمولي عاملين مختلفين ، وهو غير جائز عند سيبويه والجمهور .
وقد جعل الممرى قول النابغة من هذا القبيل ، فندح الخفض في
المعطوف ، سواء جعل المرفوع بعده فاعلا به ، أو معطوفاً على الاسم .
أما سيبويه فأجاز فيه الخفض على تأويل يجعل الثاني من سببي الاول ،
بأن أعاد الضمير في « أن تعقرا » على اسم ليس ، وهو « الرد » المضاف
إلى ضمير الخيل المأخوذ من « أن نردّها » ، بعد أن نزل رد الخيل منزلة
الخييل ، فكأنه قال : ليست بمعرفة لنا الخيل . وأعاد الضمير مؤثراً
على اسم ليس لانه اكتسب التأنيث من المضاف إليه . ثم راح سيبويه
يستشهد على اكتساب المضاف المذكور التأنيث من المضاف إليه بشواهد
من القرآن والشعر العربي (١) .

وقد بان من هذا أن حملة أبي العلاء في هذه القضية يصحبها على سيبويه
لتسكفه وإبعاده في التكلف ، وليس كما قال الأستاذ إبراهيم مصطفى ،
وتبعته فيه الدكتور بنت الشاطئ من أنه يرجع إلى بغضه للقياس ،
وضيقه به ، واعتقاده أن « نحاء البصرة بقياسهم قد قولوا العرب ما لا
يقولون ، رأجرأ على استهم غير ما يرضون » (٢) ، فقد كان الممرى
قياساً يتوسع في القياس ، ويمضى به إلى أبعد حدوده كما سنرى فيما بعد .
٢ — ويذهب سيبويه في قول عدي بن زيد :

(١) تفصيل ذلك : الكتاب ٣٢/١ ، ٣٣ وهرح السيراق ١ / ٣٤٨ ،
وانظر المقتضب للمبرد ص ٧٩٢ — ٧٩٤ .

(٢) المهرجان الألفى ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ والنفران ص ٢٢٦ .

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لآى حال تصير

إلى أن د أنت ، يجوز أن ترفع على فعل مضمر يفسره ما بعده (١)
فيقول المعري موجهاً الخطاب للمعري : د وأنا أستبعد هذا المذهب
ولا أظنك أردته ، (٢) . ولم يذكر المعري إذا يخاره في المعراب د أنت ،
وإن كنا نستنتج من طريقته في التناول أنها تختار رفعها محلها على الابتداء
وتخبرها د فانظر ، على زيادة القاء .

ونحب هنا أن نلجأ إلى أن نقد المعري لرأى سيبويه في هاتين المسألتين
لا يعنى أن هذا هو موقفه منه دائماً ، ولا يعبر عن رأيه العام فيه ، وإنما
إذا أردنا أن نعرف رأى المعري في سيبويه فعلياً أن نجتمع إلى هاتين
المسألتين غيرهما بما ورد في مؤلفات المعري ، ثم نحقق حكمنا بالنظر إليهما
جميعاً . نقول هذا لأن من الباحثين من تسرع فاستنتج من هذين النقادين
رأى المعري في سيبويه فقال : د وأما تقديره لسيبويه رحمه الله فإنه لم
يزل يتعرض له بالنقد والخطبة ، (٣) . ولو كاف الباحث نفسه الاطلاع
على سائر مؤلفات المعري لغير حكمه ، ولبان له أن المعري يحل سيبويه
ويقدره ويدافع عنه في أحيان كثيرة .

(١) الكتاب ٧١/١ .

(٢) رسالة الغفران ص ٧٦ . وانظر رأى المعري في منع سيبويه أن يلى كان

معمول الخبر : عبث الوليد ص ٨٠ .

(٣) المهرجانات الألفى : لإبراهيم مصطفى ص ٣٦٧ .

(أ) فهو يؤيده في نصب الجماعة في قول راعى الإبل :

أيام قومي والجماعة كالذي لزوم الرحالة أن تميل ميلا (١)
(ب) ويصفه بأرفع الصفات في رسالة الغفران (٢) .

(ج) ويشق في نقله ، كقوله : وهذا بناء مستسکر لم يذكر سيبويه له نظيراً (٣) .

(د) وينصره على المبرد مبيناً وجهة نظره في أن أصل ودم : دمنى (٤)

(هـ) ويؤيد سيبويه في أصالة النون من شيطان ، وأن وزنه في فعال (٥) . وغير ذلك كثير .

٣ — وتدع سيبويه لرى ذلك المشهد اللطيف الذى أبدعه خيال
أبى العلاء فنرى فيه أبا على الفارمى وقد أحاط به الشعراء فى اللجنة وهم
يلومونه أشد اللوم على تأويله أشعارهم على غير ما قالوه . قال أبو العلاء
على لسان صديقه ابن القارح : « وكنت قد رأيت فى المحشر شيخاً لنا
كان يدرس النحو فى الدار العاجلة يعرف بأبى على الفارمى ، وقد أقرس
به قوم يطالبونه ويقولون تأملت علينا وظلمتنا .. منهم يزيد بن الحكم
السكراني وهو يقول : ويحك أنشدت عنى هذا البيت برفع الماء يعنى قوله

(١) رسالة الغفران ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) ص ٣٦٤ .

(٣) رسالة الملائكة ص ٢٦ . وانظر كذلك ص ٢٠٠ .

(٤) المرجع ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٥) المرجع ص ٢٤٧ .

فليس كفاً كان شرك كله وخيرك عني ما ارتوى الماءُ مرتوى
ولم أقل إلا الماء .. وكذلك زعمت أنني فتحت الميم في قولى :
تبدل خليلاً بى كشكلك شكله فإنى خليلاً صالحاً بك مقتوى
ولأنما قلت د مقتوى ، بضم الميم .. وإذا رجل أخريقول : ادعيت
على أن الماء راجعة إلى الدرس في قولى :

هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب
أفجنون أنا حتى أعتقد ذلك ؟ وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم
يلومونه على تأويله ، (١) .

٤ — ومن هذا الباب أيضاً حملة المعرى على أبى سعيد السيرافى ،
فقد كان يروى الأبيات للنسوبة إلى آدم هكذا :

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح
وأردى ربيع أهليها فبانوا وزال بشاشة الوجه المليح
بنصب د بشاشة ، على التمييز ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ،
ورفع د الوجه ، على الفاعلية تجنباً للإقواء . فقال أبو العلاء : قلت
أنا : هذا الوجه الذى قاله أبو سعيد شر من إقواء عشر مرات فى
القصيدة الواحدة ، (٢) .

(١) رسالة الغفران ص ١٥٢ - ١٥٤ . وزيد من التفصيلات راجع خزانة
الأدب ١ / ٢٢٧ ، ٣ / ٣٢٨ ، ٤ / ٣٩٠ — والحجة ١٦ / ٣ وشرح الأعلام
للكتاب ٢٣٧ / ١ .

(٢) رسالة الغفران ص ٢٨٤ وانظر شرح كتاب سيويه للسيرافى ٢ / ٢٢٣ .

ولاذن فقد كان أبو العلاء يكره التكلف ، ويبغض التأويل ، ويرد روايات النجاة المأخوذة ، ويختار منها ما كان أيسر قبولاً وأقل كلفة . وتلك خطة قوية وسبيل حكيمة لو اهتدينا بهديها لتخلصنا من كثير من المشاكل التي ترهق الطلاب وليس وراءها طائل ، ولجئنا أنفسنا الخوض في كثير من الخلافات الشكلية التي لا جدوى منها ، ولقطعنا شوطاً كبيراً في سبيل تيسير النحو وإصلاحه .

توسيع في القياس :

قال لابن جني أهمية كبيرة في إنشاء النحوي العربي ، وغرارة مادته ، وإخلاص في إلمامه ، وضبط أحكامه من قائل ابن الأنباري : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يمتنع لأن النحوي كله قياس . فمن أنكر القياس فقد أنكر النحوي » (١) . وهذا كله حق ، فمن لا تصور نحواً بغير قياس ، ولا يعرف أحداً من النحاة قد نأش مبدأ القياس في النحوي أو طالع الإفتاء (٢) ، وإنا النحاة مؤمنون في أمره بضميمة

(١) الاقتراح ص ٤٦ .

(٢) أما ما رده ابن مضاء الفرطبي في كتابه الرد على النجاة ، وما نادى به من ضرورة إلغاء القياس (ص ١٥٦ وما بعدها) فليس مما نحن فيه في شيء . وإن سماه ابن مضاء قياساً ، وإن سلمه بعض الباحثين في أنواع القياس (الخضر حسين : القياس في اللغة ص ٢٥) . فهو في الحقيقة نوع من التمهيل المنطقي ، وقد مثل له ابن مضاء بما أدعوه من أن الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم أو قياساً على الاسم ، وما ادعوه في باب المنوع من الصرف من أن الاسم ينعم من التصرف محلاً على الفعل أو قياساً على فعل . وهذا النوع من التمهيل إن صح تسميته قياساً فليس مراداً لنا ، ولا يفتينا في شيء لأنه ليس ذا أثر فعلي ، فلما حررنا عن التمسك به ، أو الإبقاء عليه .

وتوسيعاً . وقد عرف البصريون بأنهم يضيقون أمر القياس فلا يقيسون على القليل إذا وجد ما يعارضه ، ولا يقولون على القياس النظري عند فقد الشاهد إلا نادراً . أما الكوفيون فكانوا على العكس من ذلك يتوسعون في القياس إلى أقصى حدوده ، وقد يكتفون بالشاهد الواحد يقيسون عليه ولو خالف الأصل المعروف ، وربما وضعوا القاعدة بالقياس النظري دون ورود لمطلق شاهد (١) .

ولهذا فنحن نبادر فنفرض ما قيل من أن المعري كان لا يرضى عن فكرة القياس ، وأن أكثر نقده لنحاة البصرة يرجع إلى أنهم بقياسهم قد قولوا العرب ما لا يقولون ، وأجروا على السنتهم غير ما يرضون ، (٢) . وإنما الذي نقف عنده لنناقشه ما قاله الأستاذ إبراهيم مصطفى ورددت له الدكتوراة بنت الشاطيء من أن المعري كان يتفر من المدارس النحوية البصرية ، ويضيق بما فيها من قياس ، وأن من أشد ما ضاق به المعري المضي مع القياس مضيّاً ينتهي إلى أن يحيز في العربية ما ليس منها ، وما قالته الدكتوراة بنت الشاطيء من أنه كان يلتزم السماع في اللغة ، ويكره التناول والقياس ، (٣) .

فهل هذا صحيح ؟ وهل كان المعري من المضيقين حقاً في أمر القياس ؟ لقد استند هؤلاء الذين قالوا بضيق المعري بالقياس إلى عبارة

(١) انظر في تفصيل ذلك وفي الموازنة بين المذهبين : نشأة النحوس ٧٨٩٦٩ ،

٨٦ ، ٨٧ .

(٢) المهرجان ص ٣٦٨ .

(٣) المهرجان ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، والغفران ص ٢٢٤ - ٢٢٧ .

(م ٧ — قضايا اللغة)

وردت في رسالة الغفران تناولات بالنقد لاجازة سيلوييه جر و مستنكر ،
في بيت التابعة السابق ذكره ، فقالوا إن ذلك راجع لضيقه بالقياس
البصري . وقد ناقشنا هذه الدعوى فيما مضى وأثبتنا أن مخالفة المعرى
لسيلوييه هنا ترجع لسبب آخر ليس من القياس في شيء .

والآن نريد أن نسأل القائلين بضيق المعرى بالقياس : ماذا تعنون
بكلمة قياس ؟ إن القياس في النحو على أنواع ؛ فهو يطلق
ويراد به :

أولاً : حمل كلمة على نظائرها في حكم ثبت لها باستقراء كلام للعرب .
ثانياً : إعطاء كلمة حكماً ثبت لغيرها من الكلم المخالف لها في نوعها
ولسكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كترخيم المركب
المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بـاء التأنيث (١) .

ثالثاً : القياس النظري الذي لا يعتمد على شاهد من كلام العرب .
فأى هذه الأنواع تريدون ؟

لا يمكن أن تريدوا الأول إذا كانت النظائر كثيرة ، فالإجماع منعقد
على صحته وهو الذي سماه ابن جني و المطرود في القياس والاستعمال
جميعاً ، (٢) . فهل تريدونه إذا كانت النظائر قليلة في كلامهم ؟ ولكن
ما معنى ضيق المعرى إذن بالآفيسة البصرية وهي لا تقيس على القليل ؟

(١) الخضر حسين : القياس في اللغة ص ٢٧ .

(٢) الحصائص ١/ ٩٧ .

وأياً ما كان مرادهم فنحن لا نرى رأيهم ، فقد وجدنا أبا العلاء — بعد أن تتبعنا آراءه النحوية — يقف على الأقل ، ويحيز في العربية ما ليس منها بمقتضى القياس النظري ، ويعطى كلمة حكماً ثبت لغيرها مشابهة بين الكلمتين ، فهو كما قال الدكتور أجمد الطرابلسي « كثيراً ما يضرب عن قدسية السماع صفحاً » (١) . وعلمنا الآن أن نستدل بما نقول :

١ — يمنع النحويون الوصف بالمصدر ، ويعدون ما ورد من ذلك من قبيل المسموع الذي لا يقاس عليه . ولكن المعنى يرى قياسيته :

(أ) فهو يقول في بيت البحري :

قدت الفلوة الخضيراء منه شبهاً مثلاً يقعد الشراك
يقول : « الأصل في هذا فلو بالتشديد ، وقلم يقولون فلو بتخفيف الواو ، والعامة تستعمله . وله وجه من القياس ، لأن الفلو إذا كان مأخوذاً من فلوته . . . جاز أن يقال له فلو فينعت بالمصدر .. كما يقال زور .. ورجل ضيف » (٢) .

(ب) — ويقول في قول للبحري أيضاً :

والمرء طاعة أيام تنقله تنقل الظل من حال إلى حال

(١) النقد واللغة ص ٢٠٩ .

(٢) (٢٠٢) الوليد ص ١٦٣ .

يقول : د يجوز أن يجعل (طاعة أيام) خبر المراء ، والمعنى : المراء صاحب طاعة الأيام .. وهم يستعملون مثل ذلك في المصادر كثير^(١) .

ج — وينصب د التفاتاً ، في قول الحماني :

فلما أعادت من بعيد بنظرة إلى التفاتاً أسلمته المحاجر
على الحاية ، أى ملتفتة .

د — ويجوز في قول الآخر :

لنى سأستر ما ذو العقل سائر من حاجة وأميت السركتنا
أن ينصب د كتماناً ، على الحال^(٢) .

٢ — وقد بلغ من توسعه في القياس أن أجاز في العربية ما ليس منها بمقتضى القياس الظري ، فهو يقول في رسالة الملائكة : د ولا أمتع أن يحىء الفعل على (فعلن) وإن كان المتقدمون لم يذكروه ، لأن الاسم لما جاء على ذلك وجب أن يحىء عليه الفعل إذ كان الاسم أصلاً ، والفعل متفرع منه . وقد قالوا ناقة رعثن .. وامرأة خلبن^(٣) . وأما ما أبو على الفارسي في د الحجة ، يمنع أن يكون د شيطان ، زائد الوزن ، لأن وزن د فلان ، غير معروف^(٤) .

(١) عبث الوليد ص ١٨١ .

(٢) شرح الحماسة ورقة ١٤٢ ، ١٦٠ .

(٣) ص ٢٦٣ .

(٤) الحجة ١٨/٢ .

٣ — كي الممرى خلافاً بين النحاة في مفرد أندية ، في قول
الشاعر :

في ليلة من جمادى ذات أندية

وبعد أن نقل رأى ابن جنى والمبرد وغيرهما قال : « وذهب آخرون
إلى أنه كسر فعلاً على أفلة وركب مذهب الشذوذ ، ، ثم قال : « وهذا
وإن كان شاذاً فإن له عندي وجهاً من القياس صالحاً ، ونظيراً من السماع
مؤنساً . أما السماع فنقولهم في تكسير (قفا) و (رحن) أفنية وأرحية
وأما وجه القياس فإن العرب تجرى لفنحة بحرى الالف ، ألا تراهم
لم يقولوا في الإضافة إلى جمزى .. إلا بحلف الالف : جمزى .. كما
قالوا في حبارى : حبارى . فكأن فعلاً هذا فعال ، وفعلان بما يكسر على
(أفلة) كفعال وأفلة ، وغزال وأغزلة ، (١) .

وأنت ترى هنا كيف قاس أبو العلاء على القليل ، وكيف أعطى
فعلاً حكم فعال المخالفة لها في نوعها ، إجراء لفنحة بحرى الالف .

فهل هناك توسع في القياس أكثر من هذا ؟

٤ — ويميز الممرى إجراء الظن بحرى القول في حكاية الجمل بعده
قياساً عليه . يقول في بيت البحري :

(١) شرح الحماسة ورقة ١٩١ .

وقد زعموا مصرأ معانأ من الغنى . . .
يقول : د يتعذر رفع مصر في البيت إلا أن يجعل زعموا في معنى
قالوا ، وليس ذلك بمذروف . . إلا أن القياس يوجبها (١) ،

ه — ويمنع النحويون استقبال القسم بلن ، ولسكن أبا العلام يميزه
فهو يقول في بيت البحترى :

ان ينال المشيب حظوة ود حيث يشجو طرف ويحور طرف

يقول : د استقبل القسم بلن لأنه قال : أى وسمى الحجيح . وهذا
عند النحويين لا يجوز لأن (ان) لا يستقبل بها القسم . ولوقال لا ينال
لا حتمل ، وان يبعد في القياس أن يوضع د لن ، ووضع د لا ، في هذا
الموضع لانهما في النفي مدمشاركتان (٢) .

٦ — وهو يخرج على المسموع حين يميز همز الواو الثانية في نحو
د شور ، حيث يقول في قول البحترى :

ثلاثة جلة إن شوروا نصحوا ...

يقول ما نصه : د شوروا بواوين . ولا يجوز إدغام الاولى في
الاخرى على مذهب النحويين لأن الواو منقلبة عن ألف فاعل .. والنطق

(١) عبث الوليد ص ١١٣ .

(٢) المرجع ص ١٥٢ . والبيت الذى وقع فيه القسم يقع قبل البيت المقتبس

ونصه :

أى وسمى الحجيح حسين سموا شعنا وصف الحجيح صاعا صفوا

بشور وبابه ينفر منه الطبع . والغريزة تفر إلى همز الواو الثانية . وما علمت أن ذلك حكمه أحدلان الواو المكسورة إنما همز إذا وقعت أولا مثل وشاح وإشاح . فأما إذا وقعت في غير الأوائل فهي مقرة على حالها مثل قولهم .. مراد في جمع مرود ، (١) .

٧ — ويرى المعري أن القياس يبيح دخول دال ، على دكل ، ود بعض ، ، ولذا فهو لا يمنعه حيث يقول : د كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على كل وبعض .. والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض ، (٢) .

٨ — وهو يرى قياسية تعدى الفعل بالهمزة حتى ولو كان متعديا ، فهو يقول : والمتقدمون من أهل اللغة ينكرون أكسبته مالا . والقياس يسوغ أكسبه لأن الهمزة بما يعدى به الفعل ، ، ويقول : د والفعل يعدى بالهمزة ، فإذا قال : بذّ فرسك الخيل ، فأراد أن يعدى الفعل إلى مفعولين قال : أبذذت فرسك الخيل ، (٣) . وتعدية الأفعال بالهمزة وبخاصة ما كان منها متعديا يقصره معظم النحويين على السماع (٤) .

ولإذن فلم يكن أبو العلاء ممن يضيقون بالقياس صدرا كما يقولون ،

(١) المرجع من ١٨٣ ،

(٢) المرجع من ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٣) عبث الوليد من ٢١٢ .

(٤) انظر محاضر جلسات الجمع الفتوى ١/٣٥١ .

ولما كان من أنصاره والمتوسعين في استخدامه ، الذين يعضون به إلى أبعد أماده وأقصى إمكاناته ، وقد خلصنا المعرى بذلك من كثير من الخلافات بين النحاة حول المقيس والمسموع ، والتي يرجع أكثرها إلى عدم تحديد مدلول القلة والكثرة تحديدا يزيل ما حولها من غموض وإبهام . كما أنه بتوسعه في القياس قد وسع في أصول اللغة ، ونمى من مواردها ، وفتح طرقا يزداد بها بيان اللغة سعة على سعة ، كما صحح كثيرا من العبارات التي شاع استعمالها ولا نظير لها من السماع بأن التمس لها في القياس وجهها تصح به .

احترامه للقراءات :

اختلف النحويون من قديم في شأن القراءات ، فكان بعضهم يجترئ على تقديمها واسبة الخطأ إليها إذا خالفت مذهبه النحوي ، وكان بعضهم لا يقدم على ذلك ، ويلتمس لكل قراءة وجهاً — وإن كان بعيداً — في العربية (١) .

ومن الفريق الأول القراء والزجاج والمبرد والزمخشري . فالقراء ينكر قراءة « مصرخى » ، ويرى أنها من وهم القراء . والزجاج يصف هذه القراءة بأنها رديئة مرذولة (٢) . والمبرد يقول في قراءة حمزة ، الذي تساملون به والأراحم : « لو صليت خلف إمام يقرأ ذلك لآخذت

(١) رسالة الملائكة ص ٢٠٠ .

(٢) الخزانة ٢/٢٥٨ ، ٢٥٩ وتفسير القرطبي ٩/٣٥٧ .

فعلى ومضيت « . والزمخشري يقول فيها : « والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديدهم (١) . وحجة هؤلاء أن الذين نقلوا القراءات كان فيهم قوم أدركوا زمن الفصاحة فجاءوا بها على ما يجب ، وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علم بقياس العربية فلاحقهم الوهم (٢) .

أما الفريق الثاني فكان من أئمة ابن خالويه وابن جني وأبو علي الفارسي . وهؤلاء يرون أن القراءة متى صح سندها ووافقت وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم (٣) . وحجتهم في ذلك أن القراءة سنة ، وأن الرواية تصلها إلى رسول الله (٤) .

فن أي الفريقين أبو الهلا؟

لستطيع بعد طول البحث والاستقصاء أن نحكم بأنه من الفريق الثاني الذي يحترم القراءات ويقدها ويردها دائماً إلى الرواية ، فهو

(١) الفرطبي ٣/٥ والكشاف ١/١٥٧ .

(٢) رسالة الملائكة ص ٢٠٠ .

(٣) ابن الجزري : النشر ١/٩ - ١٠ والدمياطي : تحواف فضلاء البشير

ورقة ١٣ .

(٤) الحبة ١/٢٨ والمحاسب ورقة ٢ .

يقول : « والقراءة سماع وقياس واختيار . فإذا سمع الحرف وكان السامع له من أهل المعرفة قاسه على نظائره بعد صحة الخبر فيه فإذا وضح له أنه مستقيم كان الاختيار بعد ذلك إليه » . ويقول : « والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب . بل قراءتهم مردودة إلى الرواية » (١) .

ولذلك نراه عند تعرضه لإحدى القراءات يحاول تخريجها ، ويجهدها في توجيهها بما يوافق لغة من لغات العرب ، فهو يوجه قراءة وفاتيهوني بحبيبكم الله ، بأنها على لغة من قال في الماضي حبيب ، ويستشهد على ذلك من كلام العرب . ويوجه قراءة : « بالعش والابكار » ، على أنها جمع بكسر أو بكرة على طرح الهاء كجمع نعمة على أنعم وشدة على أشد (٢) ، ومن ذلك توجيهه لقراءة من همز الواو في « سوق » بأنها على لغة من همز الواو لمجاورة الضمة كقول جرير :

أحب المؤقدين إلى موسى (٣)

وتوجيهه لقراءة (وقولوا للناس حسنى) بأنها على قياس قول سيديويه (إن) (أخرى) معدولة عن (الأخرى) أو أن (حسنى) مصدر بمنزلة الحسن أو اسم مصدر . وأما منا سعيد بن مسعدة والزجاج وغيرهما

(١) رسالة الملائكة من ١٨٨ .

(٢) رسالة الغفران من ٢٤٠ و ٢٨٩ .

(٣) رسالة الملائكة من ١٢ .

يمكنون على هذه القراءة بالخطأ (١). وأخيراً نشير إلى توجيهه لقراءة (وما تنزلت به الشياطين). فقد حكى عن بعض العلماء أنه سمع أعرابياً يقول: هذه بساتون بنى فلان، مع أن ابن جني - مع ما عرف عنه من توجيهه للقراءات حتى ألف كتاباً في ذلك أسماء المختسب - يقول عن هذه القراءة إنها غلط (٢).

وهو يرى أنه لا يصح رفض القراءة بعد أن تستكمل شروط القبول ولذا فهو يلحق النجاة درساً في القراءات، ويبين لهم فساد منهجهم في رد القراءة مع أن القرآن ليس بموضع ضرورة. يقول المعري على لسان الحية الفقيمة: «فلما توفى أبو عمرو كرهت المقام فانتقلت إلى الكوفة، فأثقت في جوار حمزة بن حبيب فسمعتهم يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية كخفض (الأرحام)، وكسر الياء في (وما أنتم بمصرخي)، وكذلك سكون الهمزة في (ومكر السيء). وهذا إغلاق لباب العربية لأن الفرقان ليس بموضع ضرورة وإنما حكى مثل هذا في المنظوم» (٣).

فهو يرى صحة هذه القراءات التي ردها النجاة كما سبق أن ذكرنا، ويرى أن في إنكارها تضيقاً لواسع وإغلاقاً لباب العربية، وهو يعمل

(١) المرجع ص ٣٣.

(٢) ميث الوليد ص ٢٢٦ والمختسب ورقة ١١٨.

(٣) رسالة الغفران ص ٢٨٩ — ٢٩٠.

هذا بقوله : (لأن الفرقان ليس بموضع ضرورة) ، فمنناه أن هذه القراءات التي نقلت إلينا يجب أن نقبلها ولا نردها بضرورة أو نحوها لأنه ليس هناك ما يدفع القارئ من وزن أو قافية إلى ارتكاب محذور ، أو يفرض عليه نوعاً من التعبير قد يخالف الآلهلوب القويم . وإنما الضرورة محال المنظوم .

ولا يعكر على هذا الفهم لعبارة المعري قوله فيما سبق (فسمعه يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية) وقوله في مكان آخر : (وأصحاب العربية يجمعون على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى) (١) ، لأنه نأقل — وكونه صادفاً في هذا النقل أو غير صادق قضية أخرى — ونأقل الكفر ليس بكافر .

كما لا يعكر عليه وصفه بعض القراءات بأنها رديئة كما قال في قراءة ابن مسعود (وله الجوارُ المنشآت) (٢) . فهو يعنى بذلك أنها ليست في المرتبة العليا من الفصاحة ، وأن هناك ما هو أفصح منها . ونحن لا ندعى — ولا غيرنا — أن القراءات جميعها على درجة واحدة من الفصاحة وإنما نرى أنها تتفاوت فيما بينها في درجات الفصاحة كما تتفاوت اللهجات العربية نفسها التي نزلت القراءات موافقة لها .

ولا يعد كذلك خروجاً على هذا المنهج ما قاله عن قراءة (أفئدة)

(١) المرجع ص ٣٩٣ .

(٢) عبث الوائد ص ٢٢٨ .

ووصفه هذا اللفظ بأنه على (بناء مستنكر لم يحىء مثله في الأحاد ولا في الجوع) (١). إذ معناه أن هذا الوزن لم ينقل سماعه في كلام العرب ، كما قال في وزن (كثرى) إنه بناء مستنكر لم يذكر سيدوياله نظيراً (٢). مع اعترافه بصحته وفصاحته ، ولا يعنى بهذا الطعن على هذه القراءة وإنما يريد أن يقول إن هذه الكلمة جاءت على وزن غـير معهود . والمعنى في هذا لا يحكم رأيه ، وإنما يحكم النقل والسمع اللغوي عن الثقات .

ومنهج أبي العلاء في قبول القراءة وتوجيهها والتماس وجه لها في العربية تحمل عليه منهج قويم لا ينبغي العدول عنه ، ولهذا يقول السيوطي في الاقتراح : (أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية) (٣).

استشاده بالحديث النبوي :

وموقف النحاة من الحديث شبيه بموقفهم من القراءات فمنهم من يرفض الاستشهاد به ومنهم يستشهد به (٤). أما أبو العلاء فكان موقفه صريحاً إذ كان يستشهد بالحديث في مسائل اللغة والنحو وأحياناً

(١) رسالة الملائكة ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع ص ٢٦ .

(٣) ص ١٧ .

(٤) راجع خزائن الأدب ١/ ٥ ، ٦ .

يُورد في الصفحة الواحدة أكثر من حديث ، ولعل خبرته بأصول الحديث واشتغاله برواية الحديث ، وسماعه الحديث بالشام عن الثقات (١) جعله يطمئن إلى سلامة لفظ ما استشهد به ، وصحة نسبته إلى الرسول أو الصحابي ، فلم يجد حرجاً في الاستشهاد به كما وجد بعض النحاة .

والاحاديث التي استشهد بها أبو العلاء كثيرة ولذا سنكتفي بذكر بعضها ونحيل إلى بعضها الآخر . فها استشهد به قول الرسول « من فوق سبعة أرقعة » ، وقد استشهد به على أن الرقيع : السماء وأنه لفظ مذكر لتأنيث العدد ولجنس الجمع على أفعله . إذ لو كان مؤنثاً لمكان الواجب أن يقول من فوق سبع أرقع لأن فعيلاً إذا كان للوثن يجمع على أفعال كذلك استشهد على أن الشرخ ، جمع شارخ بالحديث المرفوع : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوث بسرية فأمرهم أن يقتلوا شيوخ المشركين ويستبقوا شرخهم (٢) .

وموقف أبي العلاء في الاستشهاد بالحديث موقف شديد . وإذا كانت الرواية بالمعنى هي السبب في ترك من ترك الاستشهاد بالحديث فقد كان من الرواة من يتمسكون بحرفية النص . وحتى على فرض وقوع

(١) راجع : تعريف القدماء ص ٢٠٠ ، ٢١٠ — ٥٢٤ .

(٢) الفصول والذبايات ص ٣٧٩ ، ٢٨ وانظر كذلك الصفحات ١١٤ ، ١٩١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ،

٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ...

الرواية بالمعنى فقد تم ذلك في الصدر الأول قبل فساد اللغة حين كان كلام أولئك المبدلين حجة كذلك (١).

الضرورة الشعرية :

اختلاف النحويون في حد الضرورة الشعرية فذهب الجمهور إلى أنها « ما وقع في الشعر بما لم يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا » ، ومذهب ابن مالك ، وهو الصحيح عن سيبويه ، وما يشعر به كلام ابن الحاجب أنها « ما ليس للشاعر مندوحة عنه » (٢) . وبين أثر الخلاف فيما جاء في الشعر ووجدت فيه المندوحة ، فالجمهور يقصره على السماع وابن مالك يقيس عليه . ولذلك « أجاز وصل ال بالمضارع قليلا ولم يجعله ضرورة استدلالا بقول الشاعر :

ما أنت بالحقم الترضى حكومته

لتسكنه من أن يقول : « المرضى حكومته » . وحيث لم يقل ذلك « مع الاستطاعة ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار » (٣) . وكأنى بأصحاب المذهب الأول قد وسعوا في مدلول الضرورة

(١) واجم : الزفازف : التعريف بالقرآن والحديث من ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ وخزانة الأدب ٧/١ .

(٢) موطئة الفصيح ورقة ١٩ — ٢١ والضرائر اللوسى ص ٦ .

(٣) موطئة الفصيح ورقة ٢٠ وخزانة الأدب ١٥/١ .

لتكون سلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم أو يمجزون
عن تفرجه ، وفي هذا من الخطورة ما فيه . ولذلك نجد أبا العلاء يرفض
هذا المذهب — وإن كان مذهب الجمهور — ولا يتردد في لصرة المذهب
الثاني والذود عنه ولذا فهو يقول : **دينشد قول أبي ذؤيب الهذلي :**

تركوا هوى وأعنفوا هواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ولو أنشد : **هوى لم يكن بالوزن بأس . والاستشهاد بالشعر على**
نوعين : أحدهما لا مزية فيه المنظوم على المنثور ، والآخر يكون حكم
الموزون فيه غير حكم النثر . فالضرب الأول كبيت أبي ذؤيب الذي
مر .. والضرب الآخر هو الذي يكون الوزن إن غير عما استشهد به
عليه لحقه إخلال كقوله :

ألا من مبالغ الحرين عني مغالاة وخص بها أبا
يطوف بي عكب في معد ويطعن بالصملة في قفيا

فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال قفى ، (١).

ويقول في بيت الهذلي :

أبيت على معارى فاخرات بهن ملوح كدم العباط

الذى يدعى النحاة أنه ضرورة — يقول أبو العلاء : **ولو قاله**

معار لم يخل بالبيت ، (١) إذ إن يكون فيه سوى تسكين لام مفاعلتين ،

خاتمة

أثره في النحو ومكانته بين النحاة

والآن وقد جئنا جولة في نحو أبي العلاء ، وعرضنا أصول مذهبه نحب أن نقف قليلاً لنرى أثره في النحو ، وما قدمه لهذا العلم من أفضال .

١ — وأول شيء يذكر للمعري بالنحو الإكثار من ذلك المنهج القويم الذي خطه لنفسه وسار عليه في تقييده للنحو ، لا سيما حين أن يبتنا .

٢ — وحديثنا عن منهج أبي العلاء بجرنا إلى الحديث عن أسلوبه الخاص الذي ابتدعه ورأى فيه شير طريق يعرض به مسائل النحو الجافة ويحبب النشء فيها ، ويقربها إلى أفهامهم ، فكان أن ابتدع ذلك الأسلوب الأدبي والفصحي الذي لا تعرف أحداً من النحاة غيره قد استخدمه في عرض مسائل اللغة والنحو . وفي هذا يقول الدكتور طه حسين :
« وكثير مما صور أصحاب النحو والصرف .. قد سلكه أبو العلاء في كتبه قصصاً جميلة راقية ، أو حواراً ابتدعاً متمماً » (٢) . وقد عرضنا فيما سبق نماذج لذلك من رسالة الغفران ، ولا نرى الآن بأساً من أن

(١) المرجع السابق ص ١١٠ .

(٢) مع أبي العلاء في سجنه ص ١٧٢ .

تشير إلى مواف آخر له تبدو فيه تلك الظاهرة بوضوح وهو رسالة الملائكة ، التي يبدو فيها خياله الواسع ولباقته وحسن اختياره للأساليب التي تنفذ إلى أعماق القلوب ، فقد جعل نفسه كأنه أشرف على الموت وجاءه الملك فأراد أن يدافعه فذكر له أصله ملك ، واشتقاقه ، ثم تطرق إلى الحديث عن عزرائيل . ثم دار الحديث بينه وبين منسك ونكير . وهو في أثناء ذلك يعرض لأدق مسائل النحو والصرف . إلى أن جرى ما جرى بينهم وبين رضوان ، واتخذ ذلك وسيلة للحديث عما في الجنة من نعم فحدث عن أشرف كثرى ووزنها ، وسفر رجل وسندس ، وشجرة طوبى وهل هي من ذوات الوار أو ألياء ... ولو أنه سرد تلك المسائل وتكلم عن كل واحدة منها بعد الأخرى كما يفعل النحاة لها إقاربه وتسربت السآمة إلى نفسه .

٣ - كما كان يجلس للتدريس بالمعهد ، ويقصده الطلاب من مختلف البلاد لكي يستفيدوا من علمه . وقد انفتحت كلمة المتقدمين ، أن رسالة الملائكة ألفها أبو العلاء جواباً عن مسائل صرفية سألها عنها بعض الطلبة ، (١) . كذلك روى أن أحد طلبة العلم اليميني وقع لإليه كتاب في اللغة سقط أوله وأعجبه جمه وترتيبه . وكان يسأل كل من التقى به عن اسمه واسم عصفه دون جدوى ، وأخيراً دُلَّ على أبي العلاء فقصده

بالمرة وقرأ له من الكتاب شيئاً فقال له أبو العلاء : هذا ديوان الأدب
ومؤلفه الفارابي وأكمل له التلخيص الذي عنده (١) .

٤- ومن أفتناله على النحو كذلك تلك الكتب التي ألفها فيه
وعدها أحد عشر كتاباً كما سبق أن ذكرنا .

ولكن هل كان أبو العلاء نحويًا ؟

قد يبدو هذا السؤال غريباً الآن بعد أن عشنا مع نحو أبي العلاء
ورأينا شخصيته النحوية بادية في كل خطوة بخطوها ، ولكن ماذا
نعمل ونحن نطرون إلى طرح هذا السؤال بعد أن رأينا من الباحثين
من يسخر من نحو أبي العلاء ويستأثر عليه أن يكون نحويًا ، فيسلبه
بذلك خاصية من ألزم شخصاً فيه ، وصفه من أصق الصفات به ، يقول
الاستاذ إبراهيم مصطفى : (وأستطيع الآن أن أقرر مطمئناً أن أبا
العلاء كان عالماً بالنحو ، وأن أقرر كذلك أنه لم يكن نحويًا . . . وإنما
كان ناغداً لغويًا ، درس النحو فمأ به . وضاق به ، وانصرف عنه) (٢)

ونحب أن نسأل الاستاذ الفاضل : لماذا أخرجت المعرى من زمرة
النحاة ؟ وما الشروط التي تفرضها لتسلك الشخص بموجبها في عداد
النحاة ؟

(١) الفارابي اللغوي ، ص ١١٣ .

(٢) المهرجان الثاني ص ٣٧٢ .

أهي أن يزكّيه العلماء ويشهدوا له بالكفاية والسبق في النحو ؟
 أم هي أن يكون عالماً باللغة وبالقرآن والحديث وراوياً للشعر والأدب ؟
 أم هي أن يكون صاحب كتب ورسائل في النحو ؟
 أم هي أن يكون مؤرخاً ذا قدرة على المناقشة والجدل والاستقصاء ؟
 أم هي أن يملك لتدريس النحو ، وأن يكون ذا مدرسة لها تلاميذها
 في البحث وطريقتهما في التناول ؟

الحق أننا نحار في تعرف أسباب هذا الحكم الجائر ، فقد توافرت
 في أبي العلاء من الصفات والخصائص ، ووعب من الذكاء والقدرة على
 الفهم ما يرشحه لأن يكون نحورياً من الطراز الأول :

فقد زكاه العلماء قديماً وحديثاً وشهدوا بسبقه في النحو وترجموا له
 في النحاة كما فعل ياقوت في معجم الأدباء والفقطنى في إنباء الرواة
 والسيوطى في البغية .

وكان عالماً باللغة وشواردها ملأها بلهجات العرب حتى قال تليذه
 التبريزى : « ما أعرف أن العرب نطقت بكلمة ولم يسمعها المأوى » (١) .
 وكان عالماً بالقرائات وراوياً للحديث بصيراً بأشعار العرب وآدابها
 حافظاً لكتب اللغة .

وكان صاحب مؤلفات في النحو بلغت أحد عشر مؤلفاً .

(١) تعريف القدماء من ٥٦٩ .

وكان ذا موهبة وقدرة على البحث والاستقصاء لا يعرض لمسأله لغوية أو نحوية ثم يدعها قبل أن يستقصيها . ويكفى أن أحيل السيد الباحث إلى ما قاله أبو العلاء في لفظ «إياك» في رسالة الملائكة ليرى دقته وحرصه على الاستقصاء التام .

وكان صاحب مدرسة نحوية يؤمها الطلاب من شتى البقاع ، ولها أسلوبها الخاص في البحث والتناول .

فإذا ينقصه بعد هذا من صفات النحوي ؟

لقد تسرع الاستاذ الفاضل فأصدر هذا الحسك دون أن يكلف نفسه عناء قراءة نحو أبي العلاء ، ودون أن يتعمق في فهم ما قرأه من نحو أبي العلاء فظنه نقداً سطحياً ، ليس دقيق المسلك ولا خفي المسكنة ، (١)

ولو أنه قرأ نحو أبي العلاء وتعمقه وتمن فيه لتردد كثيراً قبل أن يصدر هذا الحسك ، بل لو وضع أبا العلاء في صف أئمة النحو الأعلام ، ولشهد له بالسبق والنبوغ ، وإقال فيه كما قال الدكتور طه حسين : « كان أبو العلاء في القرن الخامس بإقليم حلب كابن خالويه في القرن الرابع » ، (٢) .

وإذا كان أبو العلاء قد نبغ في فروع كثيرة من المعرفة ، واشتهر

(١) المهرجان الألفى ص ٣٧٢ .

(٢) ذكرى أبي العلاء ص ٢١٧ .

بها ، فإن ذلك ينبغي أن يحسب له لا عليه . وكثير من النحاة الذين لمع اسمهم في النحو وحده لم يتركوا من الآثار النحوية مثل ما ترك أبو العلاء رغم تعدد جوانب شخصيته العلمية . وهذا أدعى إلى تقديره وإلحاح به .

مصادر البحث

(١) مؤلفات أبي العلاء المعري :

- ١ — رسائل أبي العلاء — نشر مرجليوث — طبع أكسفورد .
- ٢ — رسالة الغفران — تحقيق بذت الشاطى — طبعة أولى ١٩٥٠ .
- ٣ — رسالة الملائكة — تحقيق محمد سليم الجندى — ط دمشق ١٩٤٤ .
- ٤ — شرح ديوان الحماسة — مخطوطة دار السكتب المصرية رقم ٣٠٨ أدب .
- ٥ — عبث الوليد — ط دمشق ١٩٣٦ .
- ٦ — الفصول والغايات — نشر محمود حسن زفانى — ط أولى ١٩٣٨ .
- ٧ — اللزوميات — ط حجر — بومباى ١٣٠٣ هـ .
- ٨ — معجز أحمد — مصورة دار السكتب المصرية رقم ٢٤٦ أدب .

(ب) مراجع أخرى :

- ١ — أبو العلاء وما إليه — الراجكوتى — ط السلفية ١٣٤٤ هـ .

- ۲ - أبو العلاء المعري وعلم النحو - إبراهيم مصطفى - المبرجان
الآلافى لآبى العلاء - دمشق ۱۹۴۵ .
- ۳ - إتحاف فضلاء البشر - الدمياطى - مخطوطه دار الكتب
المصرية رقم ۴۱۳ قراءات .
- ۴ - الاقتراح فى علم أصول النحو - السيوطى - ط أولى -
حيدر آباد ۱۳۱۰ هـ .
- ۵ - بغية الوعاة - السيوطى - ط أولى - القاهرة ۱۳۲۶ هـ .
- ۶ - التعريف بالقرآن والحديث - محمد الزفراف - ط أولى -
القاهرة .
- ۷ - تعريف للقدماء بأبى العلاء - جمع وتحقيق لجنة - ط دار
الكتب المصرية ۱۳۶۳ هـ .
- ۸ - الجامع لاحكام القرآن - القرطبى - ط دار الكتب ۱۹۲۹ .
- ۹ - الحجة - أبو على الفارسى - مصورة دار الكتب المصرية رقم
۴۶۲ قراءات .
- ۱۰ - خزائن الادب - البغدادي - ط أولى - ط بولاق .
- ۱۱ - ذكرى أبى العلاء - دكتور طه حسين - مصر ۱۳۳۴ هـ .
- ۱۲ - الرد على الزحاة - ابن مضاء القرطبى - تحقيق دة شوقى ضيف
ط أولى ۱۹۴۷ .
- ۱۳ - شرح كتاب سيبويه - السيرافى - مخطوطه دار الكتب رقم
۱۳۷ نحو .

- ١٤ - الضرائر - الألوسى - ط السلفية ١٣٤١ هـ .
- ١٥ - الغفران - دكتورة بنت الشاطئ - ط أولى - المعارف ١٩٥٤ .
- ١٦ - الفارابى اللغوى - دكتور أحمد مختار عمر - مقال بمجلة معهد
الخطوط - مجلد ٧ جزء ٢ .
- ١٧ - القياس فى اللغة - محمد الخضر حسين - ط السلفية ١٣٥٣ .
- ١٨ - كتاب - يبيوبه - ط أولى - بولاق ١٣١٧ هـ .
- ١٩ - محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- ٢٠ - المختصب فى تبيين وجوه شواذ القراءات - ابن جنى -
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢ ش قراءات .
- ٢١ - مع أبى العلاء فى سجنه - دكتور طه حسين - ط مصر .
- ٢٢ - معجم الأدباء - ياقوت - ط الحلبي .
- ٢٣ - المختصب فى النحو - المبرد - مخطوطة دار الكتب المصرية
رقم ١٩٠٩ نجو .
- ٢٤ - موطئة الفصيح - ابن الطيب الفاسى - مخطوطة دار الكتب
المصرية رقم ١٧٩ لغة .
- ٢٥ - نشأة النحو - محمد الطنطاوى - ط الصاوى ١٩٣١ .
- ٢٦ - النشر فى القراءات العشر - ابن الجزرى - دمشق ١٣٤٥ .
- ٢٧ - النقد واللغة فى رسالة الغفران - دكتور أمجد الطرابايعى -
الجامعة السورية ١٩٥١ .

الفصل الثالث

بين الفصحى والعامية

- ١ — هل تستسلم لدعاة العامية ؟
- ٢ — دراسة تطبيقية لبعض الأساليب الشائعة :
 - (أ) لا تردد أن تقول .
 - (ب) تجنب أن تقول .
 - (ج) ألفاظ يقع فيها الاشتباه .

هل نستسلم لدعاة العامية^(١) ؟

لا أدري إلى متى سيستمر أبناء العروبة ومثقفوها يهاجمون اللغة الفصحى ، وينتصون من قدرها ، ويحملونها مسئولية قصورهم عن التعبير ، وعجزهم عن الاستيعاب ؟ ولا أدري إلى متى سيظلون واقفين تحت تأثير التيار الاستعماري النفاث فيرددون — بوعي أو بدون وعي — ما سبقهم الاستعمار إلى ترديده منذ عشرات السنين ، إن لم يكن منذ مئات السنين ؟ ولا أدري متى سيسفر الصبح اسكل ذي عينين ، وتحقن هذه النغمة الكريهة ، نغمة الضرب على وتر العاميات واللهجات المحلية ؟

ومن العجيب حقاً أن يرتفع صوت العامية هذه المرة من الكويت ، بلد العروبة المخلص ، وقلبها النابض ، بعد أن خفت الأصوات — أو كادت — في بلد مثل لبنان ظل دعاة العامية فيه نحو نصف قرن يكتبون ويؤلفون ويروجون دون ما فائدة ، أو بلد مثل مصر نامت فيه هذه الدعوة مؤخراً أمام ضغط تيار القومية الجارفة ، وتمسك الجماهير بعروبيتها . وقد أحسست بالخطورة حين وجدت « البيان » تفسح — في عددها الأخير — صدرأ لهذا الصوت الذي

وإن بدا خافتاً هذه المرة ، لن يلبث إذا رأى النور أن يزيل القناع عن وجهه ، ويعلن عن نفسه في صراحة ، وربما يتلافه ذوو الضمائر السليمة والنيات الحسنة ، الذين يصدقون كل ما يقرءون ، أو السكالي منا الذين عجزوا عن تعلم لغتهم الوطنية وإجاداتها ، فسرهم أن يجدوا غيرهم يسدد لها سهامه ويصب عليها لعناته .

وإذا كان الأستاذ سليمان الشيخ — صاحب مقال : حول العامة والفصحى من جديد — قد ناقش القضية في إيجاز شديد ، فقد أثار عدة نقاط لابد من الوقوف أمامها لتحصيلها ، وعرض وجهة النظر الأخرى فيها .

وإذا كان صاحب المقال قد عرض آراءه في تحفظ شديد واستحياء ظاهر ، فقد سبقه دعاة عرب آخرون كانوا في دعوتهم أجهر صوتاً وأخطر أثراً ، ولا سيما أن منهم من كان — ولا يزال — يحتل مراكز للتوجيه والتثقيف في عالمنا العربي . وأذكر من بينهم على سبيل المثال الأستاذ يوسف الصباغى — وزير الثقافة في مصر الآن والحائز على جائزة الدولة التقديرية في الآداب لهذا العام — والدكتور صلاح عجمي أستاذ الجامعة المثقف الذى يقوم على تخريج الأجيال وتربية الشباب .

أما أولهما فقد كتب حين كان رئيساً لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » المصرية ، والحمد لله أن المجلة لم تعمر طويلاً فلم تأخذ دعوته فرصة

للذويوع والانتشار ، كتب يقول — معرضا باللغة الفصحى وقواعدها
مأتمه بالحرف الواحد : د يجب أن نتحلل من هذه القيود السخيفة ..
لماذا كل هذا اللتب ؟ الآن العرب منذ ألف سنة رفعوا هذه ونصبوا
تلك .. ليكن .. لنحافظ عل تراثهم (تراثهم هم وليس تراثنا نحن)
كما هو ... على أن نتحل لغتنا من أئماله وقيوده ، ونقولها بأبسط الطرق
الممكن آخر كل كلمة .. ولنبتل التتوين . ولنقل الجمع بالياء فقط ..
ولنحرم أدوات الجزم والنصب من سلطاتها .. لننتحلل من كل هذا ،
ولنصرف الممنوع من الصرف .. ولنحدث باختنا دون خوف من لحن
أو خطأ .. يجب أن يزول احتكار اللغة بقيودها وقواعدها ونحوها
وصرفها .. وعلى أية حال إن لم نهطمها الآن فستحطمها الاجيال القادمة
فلنكن شجعان ونريحهم نحن منها ، .

وأما الآخر فقد كتب منذ بعض الوقت في مجلة (الكاتب) —
المصرية أيضاً - كتب يقول : (أترانا في حاجة إلى مواطن يجيد الكلام
بأكثر مما يجيد العمل ؟ وهل هناك من جدوى لمعرفة يتم اكتسابها في
وقت ما ليمسحها الواقع بعد ذلك ؟) . وبعد أن سماجم تدريس اللغة
الفصحى في دور العلم ، واستنكر على الدولة أن تنفق على تعليم اللغة
العربية ماتنفقه ، واعتبر هذا جهدا ضائعا لا طائل من ورائه ، وعد اللغة
الفصحى شيئا كغشاء السيل ، وعلما لا يفهم المجتمع أصدر حكمه عليها
بأنها يجب أن (تسقط في الطريق وتلفظها الذاكرة) .

ولست هنا في مجال بسط القول لتفنيد هذه الدعوة الخطيرة ، ورصد

نصرانها المشبوهة عبر التاريخ ، وإنما اكتفى بأن أسجل — فقط — بعض الملاحظات التي يغفلها دعاة المائيات دائما لأنها تأتي ظللا من الشك على دعواتهم ، بل تهزها من أساسها هزا عنيفا .

والخلاصة هذه الملاحظات فيما يأتي :

١ — أن الهجوم على النصص ، والدعوة إلى تبني اللهجات العامية قد ارتبط في القديم بدعوى الشمولية وأعداء العربية ، في الحديث بالاستعمار وأعوانه ، أما في القديم فقد روى لنا صاحب (مسج الأندلس) أن ابن زيد بن ثابت (ابن عمر) دأب منذ أكثر من أربعمائة على مواجهة الفقهاء في اللغة ، فلم يكن شأما وكان يردد دائما قوله (لا خير أوله شغل وآخره بخل) حتى انتهى له أبو جعفر النحاس — العالم الفخري المصري المتوفى عام ٤٣٨ هـ — وورد على دعواه قائلا :

و قد صار أكثر الناس يطعن على متعالي العربية — جهلاء تنبأص — حتى أنهم يجهلون بما يزعمون أن القاسم بن مخيمرة قال : (النحو أوله شغل وآخره بخل) . وهذا كلام لا معنى له ، لأن أول الفقه شغل وأول الحساب شغل .. وكذلك أوائل العلوم ، أفترى للناس تاوكين العلوم من أجل أن أولها شغل ؟ ، .

وأما في الحديث فقد راجت هذه الدعوة حين بدأ الاحتكاك بين العالم العربي وذوى الاطماع والمستعمرين وأخذت هذه الدعوة — إلى جانب مهاجمة الإسلام والمسلمين — تهاجم العربية الفصحى والتراث العربي ، وتروج

للعاميات واللهجات المحلية . ويتربع على عرش المهاجرين (w. spitta) وكان رجلا ألمانيا تولى إدارة دار الكتب المصرية خلال عهد الاحتلال البريطاني لمصر .

وقد ألف كتابا في قواعد اللغة نشر عام ١٨٨٠ وفادى فيه باتخاذ العامية لغة أدبية ، تارة بالنيل من اللغة الفصحى ، وتارة بالإشادة بالعامية وميزانها . وتتابع الكتاب بعده يضربون على نفس الوتر ، ويلحون على نفس الفكرة وكان أشهرهم وليم ولسكوكس مهندس الرى الإنجليزي الذى وفد إلى مصر عام ١٨٨٣ ، وتفرغ للهجوم على اللغة الفصحى وتقويض دعائها . وكان أن ألقى محاضرة بعنوان (لم لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن ؟) زعم فيها أن ذلك يرجع إلى أنهم يؤلفون ويكتبون باللغة الفصحى ، ولو أنهم كتبوا وألفوا بالعامية لأعان ذلك على إيجاد ما لا يحصى من الأفكار وتنميتها ١١ وحدد ولسكوكس مدة عشر سنوات يتم فيها التعلم بها حتى يتخلص المصريون من العنزة الثقيلة التى يعانونها من جراء الكتابة بلغة عربية فصحى . ومن سخرية الاقدار أن يتمكن ولسكوكس من الوصول إلى رئاسة تحرير (مجلة الأزهر) وأن يجد المجلة للدعاية لفكرته ، ويفشل ولسكوكس كما فشل إخوة له من قبل ومن بعد ، وتغلق مجلة الأزهر أبوابها على يديه بعد إصداره العدد العاشر منها .

ألا تكفى هذه المحاولات — وغيرها كثير لا يتسع له المقام — لأن نقشك في كل دعوة لتبنى العاميات ، وأن نطالب — بإلحاح — بإسكات

أى صوت من هذا القبيل مهما كان مخلصا ، وإغلاق الباب عليه بالضربة
والمفتاح كما يقولون ؟

٢- أن تبني العاميات ، واستخدام اللهجات المحلية في ميدان الكتابة
والتأليف سيكون أكبر عامل في تقطيع أوصال الأمة العربية وعزل
أبنائها بعضهم عن بعض . ولا أدل على ذلك أننا نحن المصريين كنا
حين نلتقي - أثناء الدراسة بريطانيا - بعرب من جنسيات أخرى -
نجد صعوبة في التفاهم ولهجاتنا العامية ، فكنا نختار إما اللغة الفصحى
أو اللغة الإنجليزية وسيلة للتفاهم ، فإذا ماتت اللغة الفصحى - كما
يرجو لها البعض - أو انزوت - كما يرجو لها بعض آخر - فإن
وسيلتنا للتفاهم مع إخواننا العرب ستكون إحدى اللغات الأجنبية ، وبإله
من عار - حينئذ - أى عار .

٣ - ثم أى لهجة عامية تلك التى قد يحب دعاة العامية أن يروجوا
لها على فرض بحثهم عن وسيلة مشتركة للتفاهم ؟ ودعنا أولا نقتصر على
جمهورية مصر العربية وحدها ، ولا نتجاوز حدودها لئلا نرى مدى إمكانية
هذا الوهم . لاشك أن مصر بطولها وعرضها تشتمل على لهجات كثيرة ،
والتفاوت بينها قد يزيد على التفاوت بين أى منها واللغة الفصحى . ولا شك
أن ابن القاهرة لو جرب الحديث إلى رجل من أعماق الصعيد لنعذر
عليه أن يفهمه . فلا بد إذن - لكي تنجح التجربة أن تختار إحدى اللهجات
العامية ، ويروج لها ، وتتخذ لغة كتابة وحديث وبهذا نقع فيما فررنا
منه . سنفرض لهجة منطقة معينة على سائر المناطق ، وسنطلبها لغير أهلها .

وإذا كان لا مفر من ذلك فن الأولى أو الأسهل أن نوجه جهتنا الذي سننقله في تعليم لهجة عامية إلى تعليم اللغة العربية الفصحى . والامر أكثر تعقيدا واستحالة إذا وسعنا دائرة النظر ، وأردنا تطبيق المحاولة على الصعيد العربي كله . وحينئذ سنبقى إلى جانب المشكلة السابقة . مشكلة العصبية ، ونشك كل قطار بابجته لا يريد أن يحدد عنها . والامر على غير ذلك بالنسبة للغة العربية الفصحى ، حيث تحتفر فيها الخصائص المحلية — إلا نادوا — وحينئذ لا يدعوا قطار عربى نسبتها إليه دون غيره ، وحينئذ يعتبرها الجميع لغة عامة ، وملكها مشاعا .

٤ — من أكبر الاوهام ما يدعيه بعضهم — ومنهم كاتب المقال الأخير — أن العامية لغة متحركة متجددة ، وهى قادرة على مواكبة الحياة ، فى حين أن الفصحى لغة جمادة متعجرة تمكس اهتمامات وخبرات عفا عليها الزمن ، ولم تعد تدخل فى تجاربنا ونشاطاتنا المستحدثة . فاللغة الفصحى لم تقف عاجزة فى أى يوم من الايام عن مواكبة الحياة ، ولم تتخلف عن التعبير عن مختلف الثقافات التى تمثلها أبناء الامة العربية . ورواهم كل الوهم من يظن أن فصاحتنا اليوم ، سواء فى مفرداتها أو تراكيبها أو نظام جملها صورة طبق الاصل من فصاحتنا الجاهليين أو غيرهم ؛ فالفصحى تتطور كما تتطور العامية — وإن كان ذلك بمعدل أقل — لا لأن هذه فصاحتنا وتلك عامية ، ولكن لأن هذه صيغة مكتوبة ، وتلك صيغة مسموعة . والكتابة تقيد حركة اللغة ، وتحد من تطورها ، وهو ما سيصيب العامية حتما لو قدر لها أن تصير لغة مكتوبة فى يوم ما .

ومن يرجع إلى المعجم الوسيط (من إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة) أو إلى قوائم ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية التي وضعها الجامع والهيئات العلمية في العالم العربي يعرف إلى أي مدى يمكن للغة أن تتطور ، ويدرك أن أبناء اللغة يسلكون في تطوير لغتهم سبلا مختلفة كالاشتقاق والتعريب والنحت وإحياء الألفاظ القديمة ونقل المعنى ، وغير ذلك مما لا مجال لتفصيله . وأطاب من السكاتب أن يقارن بين الكلمات الآتية في معانيها الحديثة وفي معانيها التي ذكرتها المعاجم القديمة يرى بنفسه مدى ما لحقها من تطور : تأميم — سيارة — طائرة — قطار — قنبلة — إعدام — مقالة .. فإذا أضفنا إلى هذا ما لحق اللغة الفصحى من تعديل أو تغيير في نظام الجملة يتبين مدى الوهم الذي يهيمه السامعون حين يظنون أن الدعوة إلى الفصحى عودة إلى أساليب الجاهليين والقدماء . فلا سبيل إلى ذلك الآن بعد الشوط الطويل الذي قطعته اللغة الحديثة في تطورها وبه — د أن تغيرت البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية .

ه — يؤيد السكاتب دعوته إلى السكناية بالعامية بقوله :

« علينا تذكر الامية ، وأنها ما زالت متفشية بشكل كبير في وطننا العربي ، فهل تبقى هذه النسبة العالية من الناس على هامش الحياة الأدبية ؟ وهذا منطق غريب يناقض أوله آخره . فما دامت الامية متفشية فسيقرأ الأمي ما يكتبه بالعامية ؟ وإذا كان الأمي الذي لا يقرأ (م ٩ — قضايا اللغة)

ولا يكتب سيمتمد على السماع فإن أذنه يمكنها أن تستجيب لنداء الفصحى كما تستجيب لنداء العامية . وعلى هذا فالنذرع بتفشى الامية لا يخدم قضية العامية مطلقا . لأن الامى ان ينفعه أن تكتب له بالعامية لأنه لا يقرأ ولن يضره أن تخاطبه بالفصحى لأنه يسمع ويفهم ويكفى لى أثبت للكاتب أن الامى يفهم ويتابع بوعى وإدراك ما يترجم له باللغة الفصحى - أن أحيله إلى الاحاديث السياسية ، وخطب الجمعة والعديد من المناسبات ، ونشرات الاخبار التى تؤدى باللغة الفصحى ، وإلى التمثيليات والمسرحيات والبرامج الجادة التى تقدمها الإذاعتان المسموعة والمرئية بين الحين والحين باللغة الفصحى وأذكره كذلك بما هو شائع فى الريف المصرى حين يتحدث الفلاحون فى أوقات فراغهم حول فتى يقرأ لهم أخبار الصحف والمجلات وهم يتابعون ويناقشون دون أن تفهم اللغة حائلا بينهم وبين الفهم والاستيعاب .

٦ — أما ما يتذرع به بعضهم من صعوبة الفصحى وسهولة العامية فهو حجة تمكس — من ناحية — عيبا فى أبناء اللغة ، لا عيبا فى اللغة نفسها . كما تكشف — من ناحية أخرى — عن خطأ يذغى تصحيحه لا السكوت عليه .

فليست اللغة الفصحى باللغة الصعبة إذا توافر لها المناخ المناسب ، ودخلت حياتنا العامة والخاصة .

وليست العامية باللغة السهلة إذا كانت تكتسب عن طريق التعلم والدراسة وليس عن طريق التقليد والمحاكاة . وإذا كان للفصحى قواعد

ونظم ، فللعمامة قواعد ونظم كذلك ، ولا توجد لغة في العالم بدون قيود وضوابط .

وإذا كان السكائب أو الفارسي العربي لا يجد مشقة في السيطرة على لهجته ، ويجد العنت كل العنت في التمكن من الفصحى وتملك زمامها فما ذلك إلا لأن الأولى تسكتسب منذ نعومة الأظفار ، وتصلك الاسماع في كل لحظة وأوان ، وتفزوننا في عمر دارنا ، وفي خارج ديارنا حتى في قاعات الدرس والمحاضرة . أما الفصحى فقد كذب لها الانزواء والانطواء ، وحكم عليها أبتاؤها بالعزلة ، وحولوها إلى لغة شبه أجنبية على ألسنتهم ، لغة غريبة عليهم يسمعونها — ولكن لا يمارسونها — في ساعات الدرس وأوقات المحاضرات فقط ، وينسحبون عنها بقية ليالهم ونهارهم . ومن الغريب أن نجد من دعاة العمامة من يقول : إن الفصحى ليست لغة متكلمة في الحياة العادية وأنها عرضة للنسيان بالترك ، ويرتب على ذلك مطالبته بإلغاء دروس اللغة العربية في المدارس . أليس من الأجدر أن يمكن أمثال هؤلاء الدعاة القضية ويطالبوا بدل ذلك أن تدعم الدراسة في المدارس ، وتستعمل شتى الطرق والوسائل لتدخل الفصحى لغة الحياة العامة ، وبذلك توثق المرحلة الدراسية ثمرتها ، ويجد التلميذ في حياته العامة ما يربطه دائما بما درسه داخل الفصل ؟

٧ — ويأتي معظم الهجوم على الفصحى من جانب نحوها وعلامات إعرابها . وهي مقالة — إن صحت جزئيا — فلا تسلم إلى النتيجة التي

تراد لها . وأقصى ما تسلم إليه هذه المقدمة المطالبة بتيسير قواعد النحو وتبسيط مسائله ، وحذف الأبواب والمسائل غير العملية منه لا المطالبة بحذف اللغة بأكملها ، وإلغائها في سلة المهملات . وإذا كان بعضهم يضيق بالإعراب في الفصحى فإنني أراه خيرا لا شرا ، ونعمة لا نقمة . ذلك أن الضبط الإعرابي يوضح العلاقات بين كلمات الجملة ، ويحدد السامع وظيفة كل كلمة وهو في نفس الوقت يعطي السكاتب حرية تحريك الكلمات من أماكنها تقدما وتأخيرا لأسباب بلاغية أو أسلوبية ، دون ما خوف من غموض أو إبهام . وإذا كانت العامية قد سكنت أواخر الكلمات فقد استعاضت عن الحركة بترتيب الجملة ووضع كل جزء من أجزائها في مكان معين . فحين نقول : زار محمد عليا ، تسكتني الفصحى بضبط محمد ، بحركة الرفع و د علي ، بحركة النصب ، وتترك المتكلم مخالفة الترتيب متعددة على أن الضبط الإعرابي يعضد السامع من الخطأ في التحليل . وإذا أخذنا مقابل هذا الجملة العامية : محمد زار علي ، نجد أنها قد استغنت عن الضبط الإعرابي بترتيب المفردات في الجملة . وبهذا لو قلت د علي زار محمد ، لاختلف المعنى فصار الزائر موزرا ، والمزور زائرا . وأكثر من هذا ، ما دامت العامية تشترط وضع كل جزء من أجزاء الجملة في مكان معين فعنى هذا أنها تفترض في المتكلم أن يعرف أولا العلاقات بين كلمات الجملة الواحدة حتى يستطيع أن يضعها في ترتيبها الصحيح . وهي في نفس الوقت تفترض نفس الافتراض في السامع لكي يقدر على فهم مراد المتكلم . بمعنى أن المتكلم يجب أن يعرف أين هو الفاعل فيضمه أولا ، والفعل فيضمه ثانيا ، والمفعول فيضمه مؤخرا . وحين يريد السامع فهم

الجملة لا بد أن يفهمها على ضوء هذا التحليل، فأى فرق أن تدل على الفاعلية
بضممة ، أو تدل عليها بالموهومية ؟ وكذلك أن تدل على المفعولية بفتحة
أو تدل عليها بالموهومية ؟ كلاهما يتطلب من المتكلم وعيا وحرصا ،
وكلاهما يخضع للتحليل الإعرابي ، ويحتاج إلى عمالية ذهنية من المتكلم
قبل النطق بالجملة ، ومن السامع قبل فهمها .

٨ — ومن الأوهام التي يرددها الدعاة كذلك — ومنهم كاتب
المقال الأخير — « أن الموضوع برمته يجب أن يترك للحياة ، على
أساس أنه ما دام التعليم آخذا في الانتشار والتوسع فمن الطبيعي إذن
أن تقل احتمالات العامية ، . وإذا صحت القضية في جزئها الأخير
فهي لا تصح في جزئها الأول . فمن غير المعقول أن يترك اللبيل على
الغارب لأي قيمة اجتماعية ما دامت تضر بالمجتمع دون تدخل من
سلطة عليا توجه وترشد ، بل وتقوم وتلزم إذا اقتضى الأمر . وإذا
كان محور الامية مطالبا عزيزا فأعز منه إحياء لغتنا الفصحى وتشجيع
استعمالها في مجالات الحياة المختلفة . وإذا كان من الممكن فيما مضى أن
يفسر شيوع اللهجات وغلبة عوامل التفريق على عوامل التجميع على
أساس من صعوبة الاتصال ووجود العوائق الطبيعية ، فإنه لا يمكن
أن يظل الأمر كذلك الآن بعد تطور وسائل الإعلام وتقدم سبل
الاتصال . وقد سبقتنا شعوب كثيرة واعية في هذا المضمار فدخلت الدولة
على المستوى الرسمي بوسائلها المختلفة للقضاء على اللهجات العامية ،
وتوحيدها في لغة فصحى مشتركة ولم تعتمد على محور الامية وحده .

ويعمل ذلك الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « مستقبل اللغة المشتركة » بقوله « لأن تجربة نحو الآرامية لم تبرهن على النجاح في معظم الحالات . فالطفل في المرحلة الأولى يتلم كتابته بعض الجمل والكلمات ويستطيع قراءة بعض السطور ، ولكنه بعد أن يترك المدرسة لا يابث أن ينسى كل ما تعلم ، ولا يجد في حياته العامة حاجة ملحة إلى الاستفادة بهذا الذي تعلمه ، فلا ينمي ولا يعتز به .. » . ويطالب الدكتور أنيس إلى جانب ذلك بتشكيل « لجان تضع الكتب العربية التعليمية لكل مراحل التعليم بحيث تناسب كل الأمم العربية .. وعلى تلك اللجان أيضا تغيير النصوص الإذاعية التي تسكن تلك النهضة اللغوية مع ملاحظة عنصر التشويق الضروري في كل إذاعة لتحقيق الغرض منها » . ويدعو أخيرا إلى إنشاء « مجمع لغوي عربي له من قوة التشريع والنفوذ ما يساعده على أن يضع من الألفاظ والأساليب ما يقبله كل الأمم العربية » .

٩ — وإذا كان الدكتور أنيس فريضة قد تمنى في أحد مقالاته (عام ١٩٥٥) « أن يرى عاملا عسكريا سياسيا يفرض اللغة العامية على العرب ، فإني أتمنى - بعد أن لم يحقق الله أمنيته حتى الآن - أتمنى أن أرى حكام العرب جميعا يتعاونون في فرض اللغة الفصحى على العرب ، لا بقوة السلاح ، وسلطان القانون ، وإنما بأساحة الإعلام المختلفة ، وبطوير وسائل تعليم اللغة ، وبإلزام الكتاب بتقديم أناشيدهم وأغانيهم ومسرحياتهم باللغة الفصحى ، وبتشجيع عامة الشعب على التزام اللغة

الفصحى في رسائلهم ومكاتباتهم، إذ لا ريب أن كثرة تردد النصوص الفصحى على السمع، وحفظ الكثير منها، يكسب اللسان القدرة على التعبير الصحيح الفصحى، ويساعد كثير على نشر تلك اللمة التي انشدها بين جمهور المتعلمين . وبهذا يرتفع التناقض الذي أحس به المستشرق الألماني د فنت فور ، حين لاحظ إطلاق السكتاكي اسم لغة الشعب على العامية فقال : د كثير الحديث عن لغة الشعب ولغة المثقفين . وهذا غريب ! لأن الشعب في كل البلاد العربية لا تجمع له عامية واحدة ، وإنما العربية الفصحى ، .

١٠ — وفي ختام مقالنا لا يفوتنا أن نشير إلى ملاحظة ذكية للمستشرق الألماني السابق الذكر ، وذلك حين يقول عن لغته الألمانية د ليس للمدافعين عن اللهجات وزن في الحياة الحديثة ، وذلك لأن الناس في عصرنا الحديث ، عصر الفضاء يعيشون بطريقة تختلف اختلافا كبيرا عن الحياة التي كانوا يعيشونها من قبل ، فالأصل الآن أوسع وأوثق . وحتى محاولات هنلر لإحياء اللهجات العامية عن طريق تعليمها في المدارس باءت بالفشل ، ، حين يقارن هذا الوضع بوضع العربية فيقول : د أما بالنسبة للبلدان العربية ، أول ما يلاحظه هو وجود لهجات عديدة يستعملها الناس في التحدث دون اللغة الفصحى . الفصحى العربية لم تدخل جميع ميادين الحياة . والذي سهل بقاء العربية الفصحى بعيدة عن التداول تداول الألمانية الفصحى أنه لم يبذل أى مجهود يذكر في تضيق شقة الخلاف بين العامية والفصحى ، .

كما تشير إلى قرار منصف أصدره المستشرقون في مؤتمرهم عقدوه
ببلاد اليونان ، وإن لم يصل مضمونه — مع الأسف — إلى أسماع
أبنائنا المثقفين من العرب . يقول القرار : « إن اللغة العربية الفصحى
هي اللغة التي تصلح للبلاد الإسلامية والعربية للتخاطب والكتابة والتأليف
وإن من واجب الحكومات في هذه البلاد أن تعنى بنشرها بين الطبقات
الشعبية لنقضى على اللهجات العامية التي لا تصلح كلغة أساسية للأمم
تجمعها جامعة الدين والعادات والأخلاق » .

دراسة تطبيقية

لبعض الأساليب الشائعة

سنحاول في الصفحات الآتية أن نتعرض لبعض العبارات والألفاظ التي تشيع على ألسنة المتكلمين وفي كتابات الأدباء ويدور حولها القيل والقال . ولما كان بعض هذه العبارات صحيحاً فصيحاً رغم ما يوجه إليه من نقد ، وكان بعضها الآخر مطعوناً في صحته، منهما في فصاحته، فقد رأينا أن نقسم الموضوع إلى قسمين يتناول أولهما ما هو صحيح فصيح ، أوله وجه في العربية يمكن أن يخرج عليه ، ويتناول ثانيهما ما هو خطأ ينبغي على الكتاب والمتكلمين تجنبه والتخلي عنه . وأخيراً سنقدم بعض الألفاظ التي يقع فيها الاشتباه قاصدين إلى إزالتها .

أولاً : لا تخرج أن تقول

يتسرع كثير من الباحثين فيحكمون على الفاظ وعبارات بالخطأ رغم أنها صحيحة فصيحة لا غبار عليها ولا حرج في استعمالها . وفي الحقيقة أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب ، لأن الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة ، وهذا يستلزم الاستقراء التام وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان . أما الحكم بالصواب فيمكن

لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة . ولذا كان الدليل
السلبي أصعب بكثير من الدليل الإيجابي . بل أكثر من هذا يمكننا
أن نقول إنه من الصعب — حتى بعد الدراسة الوافية للفظ من جوانبه
المتعددة — الحسك على كلمة ما بالخطأ ، لأن المعاجم ربما أغفلت اللفظ
أو أهملت النقص عليه رغم وروده في كلام عربي فصيح يحتاج به .
فليست المعاجم بالمراجع الوافية التي حصرت المادة اللغوية ولم يند
عنها شيء ، فما أكثر ما تركت ، وما أكثر ما غاب عن جوامعها رغم
دأبهم وكدهم وبذلهم من الجهد الشيء الكثير . وسنرى نماذج كثيرة
لذلك فيما نعرضه من ألفاظ تحت العنوان الذي معنا . وقاعدتنا في هذا
الباب أن كل كلمة يمكن أن تخرج في العربية فلا مانع من استعمالها :

(١) نص صاحب لسان العرب (١) أن ابن سيده منع أن يقال :
هب أنى فعلت ، وزعم الحريري في درة الغواص كذلك أن قول
الغواص : هب أن زيدا قائم لحن .

والصواب في هذا ما ذهب إليه ابن بري من صحة هذا التركيب
حيث قال : « إذا جعل هبى بمعنى احسبني واعددني مما يتعدى إلى
مفعولين فلا يمتنع أن تسد أن ومعمولاها مسددها فتقول هب أنى فعلت .
وقد سمع ذلك أيضاً فلا مانع منه قياساً واستعمالاً » . وما يشير

ابن بري إلى سماعه هو ما روى في الحديث النبوي في مسألة من مسائل الميراث تسمى « بالحجرية » أو « الحجرية » فقد اعترض أحدهم على عمر بن الخطاب لعدم تورثه من أبيه بقوله: هب أن أبانا كان حماراً.. هب أن أبانا كان حبراً..

(٢) يشيع كذلك على الألسنة القول: ها أنا أفعل كذا، وها هو ذاهب إلى كذا.. ويخطئ بعضهم هذا التعبير ويطلب إضافة اسم الإشارة بعد (ها) والضمير، فنقول هأنذا أفعل كذا، وها هو ذاهب إلى كذا، وهأنتم أولاء... ونحو ذلك. ورغم اعترافنا أن هذا هو الأسلوب القرآني، كما جاء في قوله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) — فإننا لا نرى حرجاً من استعمال التعبير غير القرآني بدون اسم الإشارة. وهنا نقف لنقول إن ما جاء به النص القرآني يصلح الإثبات، ولا يصلح للنفي، بمعنى أنه يصلح دليلاً على صحة الاستعمال المعلن ولكن لا يصلح دليلاً على خطأ ما عداه. فالقرآن لم يجمع اللغة العربية جميعها، والقرآن ليس هو المصدر الوحيد للصحة اللغوية، ورب عبارة لم يأت بها القرآن جاء بها غير. من النصوص المؤتفة فارفع الحرج عن استعمالها. وقد عثرت على أمثلة كثيرة فصيحة جاءت بدون اسم الإشارة. ومن ذلك ما يروى أن الحجاج قد خطب هنذا بذت أسماء بن خازجة الفزاري، ولما ذهب رسوله إلى أسماء وأبائه طلب الخطبة قال له أسماء: «ها هي تسمع ما أدبت». ويروى كذلك أن زيد بن عمرو بن عثمان بن عفان قد استأذن زوجه

سكينة في الحج مع سليمان بن عبد الملك فأذنت له على ألا يذهب إلى ضيعته ، وإسكنه ذهب . ولما رجع أنبأها بالحقيقة وقال لها : « هأنا تائب إلى الله » . وكذلك وردت « هأنا » بدون اسم الإشارة في شعر النصيب (١) .

(٣) يمنع اللغويون لإدخال « ال » على « كل » و « بعض » ، (٢) مع ورود ذلك في الصحيح فقد أئسد المعرى في رسالة الغفران لسحيم شاهداً هو قوله :

رأيت الغنى والفقر — ير كليهما
إلى الموت يأتى الموت لكل معمدا
وأما إدخالها على « بعض » فشاهده قول مجنون ليلى :

لا تنكر البهـض من دبنى فتنجده
ولا تحـدثنى أن سوف تقضينى

(١) انظر في كل ذلك دراسة الأغاني لشفيق جبرى ص ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٧١ (ط دمشق ١٩٥١ م) [وكلمها نصوص واردة في كتاب الأغاني . وانظر كذلك بحث الأستاذ محمد شوتى أمين في مجلة المجمع (الجزء ٢٨) .

(٢) إيجاء في دقائق العربية (الأمير أمين آل ناصر الدين) : « قال ابن خالويه : العوام وكثير من الخواص يقولون الكل والبعض . ولما هما كل وبعض لا تدخلهما الألف واللام لأنهما معرفتان في نية الإضافة » ص ٧٢ .

وينقل للفيومي في المصباح المنير عن ابن المقفع أنه كان يقول : العلم كثير وليسكن أخذ البعض غير من ترك الكل . (يروى كذلك : العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض) .

(٤) كذلك يمنع الكثيرون لإدخال د لا ، النافية على د قد ، ويخطئون من يقول : قد لا أفعل كذا ، زاعمين أن هذا لم يرد في أساليب الفصحاء . ومن نص على خطأ ذلك ابن هشام في كتابه د المغنى ، .
ولسكني وجدت لإدخال د لا ، على د قد ، في نص يحتاج به وهو المثل العربي القديم وقد جاء شطراً في بيت شعر :
وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وربما كان مقيداً كذلك أن نذكر أن ابن مالك — وإن كان لا يستشهد بكلامه — قد نال في ألفيته :

ولا اضطرار أو تناسب صرف

ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (١)

• — يخطئ كثيرون كلمات مثل : دولى رأمى وصحنى وكتنى مما نسب إلى الجمع مستنديين إلى رأى البصريين الذين يحتمون رد الجمع إلى

(١) ويقول ابن هشام رغم نفيه على اللزم : « بل قد تأتى لذلك .. وقد لا تأتى له » (راجع المغنى — هل) . ووردت « قد لا » في شعر النمر بن تواب (أزهير الفصحى ص ٣١) .

مفرده أولاً ثم النسب إلى المفرد . ورأى السكوفيين الذى يسمح بالنسبة إلى الجمع أولى بالاتباع هنا ، لأنه يفتح باباً فى النسب لا يضر بل يفيد . ويبدو أن مجمع اللغة العربية فى مصر قد اقتنع بوجهة نظر السكوفيين ولذا نجد فى قراراته الأخيرة يسمح بهذه النسبة ونص قراره (ويرى المجمع أن يذهب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك (١) .

٦ — وبناء على ما قرره مجمع اللغة العربية من التوسع فى القياس ، وجواز تكملة مادة لغوية لم يرد بعضها فى كتب اللغة ، يمكن تصحيح كثير من التعبيرات والألفاظ التى ترد على ألسنة الخطباء وأقلام الكتاب ويرميها المعتمدون بالخطأ أو التوليد ومن ذلك :

(١) استعمال (النضوج) مصدر للفعل (نضج) . فهذا المصدر - وإن لم تنص عليه المعاجم - مصدر قياسى . وهذا الوزن يطرد مصدراً للفعل اللازم إذا كان علاجاً ووصفه على فاعل نحو قدم قدوماً وصعد صعوداً وأزف أزوفاً واصق اصقوا .

(١) يرى الدكتور مصطفى جواد وجوب النسبة إلى الجمع إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعى وتكون النسبة إلى المفرد — فى رأيه — خطأ حينئذ . وهو اتجاه لا بأس به لأنه يفرق بين الدولى المنسوب إلى مجموعة الدول ، والدولى المنسوب إلى الدولة الواحدة . وقد ساق أمثلة نسب العرب فيها إلى الجمع مثل رجل شعوبى وعالم أصولى وأخبارى . وقد وردت النسبة إلى الجمع كذلك فى تعبيرات المشهورين من الأدباء الفصحاء مثل الجاحظ الذى قال فى كتابه الحيوان : « إن سهرة بالليل ونومه بالنهار خصلة ملوكية » وسمى ابن جنى كتابه « التصريف الملوكى » (قل ولا تقل ص ٦١ ، ٦٢) .

(ب) استعمال كلمة بؤساء جمعا (لبائس) كما شاع في الاستعمال الحديث ، قياسا على عالم وعلماء وشاعر وشعراء وفاضل وفضلاء ورأشد ورشداً وعائل وعقلاء ونابه ونبيهاء .

(ج) استعمال (بواسل) جمعا لباسل قياسا على فوارس وسوابق ودراجن (مقيمون) وهــوالك ونواكس ونواكس وخوالف (قاعدون متخلفون) وغوايب وشواهد وغيرها . . . بل قد صح ورود كلمة (بواسل) جمعا لباسل في شعر عربي قديم ورد في الحماسة (١)،

(د) استعمال كلمة التقدير بمعنى الاحترام . وهذا المعنى وإن تكن المعاجم العربية قد أهملته فقد قرئ به قوله تعالى : وما قدروا الله حق قدره . جاء في الكشف عند شرح الآية السابقة من سورة الزمر : (وما قدروا الله حق قدره وقرئ بالتشديد على معنى : وما عظموه كمنه تعظيمه) . فثبت سمع الفعل بالتشديد يسوغ استعمال مصدره وهو التقدير ، ولا حرج .

(هـ) جر الاسم المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة ظاهرة بدلا من جره بفتحة مقدرة . فالمشهور في مثل هذا أن يجر الاسم بفتحة مقدرة كما في قوله تعالى . والفجر وليال عشر . وعلل النحاة ذلك بأن الفتحة

(١) انظر أزهير الفصحى للأستاذ عباس أبو السعود (ص ٢٥ ، ٢٦) . وقد أقر المجمع اللغوي مؤخرا هذا الجمع .

هنا نائبة عن السكرة ، والسكرة ثقيلة . فيكون النائب عن الثقل
ثقيلا كذلك .

وقد وردت أمثلة كثيرة عن العرب على عكس ذلك ، أى يجر
الاسم بفتحة ظاهرة ، كما هو القياس ، ومن ذلك قول الفرزدق :
فلو كان عبد الله مولى هجوته وليكن عبد الله مولى موالى
وقوله المذلى :

أبيت على معارىَ فاخرات بهن ملوب كدم العباط

وقرى عليه : والفجر وليالى عشر ...

(و) ولست أرى مانعا كذلك من استعمال كلمة (الانائية)
(أنانى) (١) رغم عدم نقلها عن العرب الفصحاء . والحق أن باب النسب
فى اللغة العربية من الأبواب التى يكثُر فيها القيل والقال وتحتاج دراسته
إلى نظرة جديدة . ونعود إلى كلمة (أنانى) فنرى صحتها بزيادة النون قياسا
على الأمثلة السكثيرة التى وردت عن العرب كذلك مثل : الحيامى وتحنانى
وفوقانى وسفلانى وشعرانى ورقبانى وربانى ... الخ .

(ز) وبناء على ما قرره مجمع اللغة العربية من قياسية تعدية الفعل

(١) ممن يخطئونها صاحب كتاب أزهير الفصحى ص ٧٤ .

الثلاثي بالهمزة يمكن تصحيح كلمات مثل : أفسح التي ذكر بعضهم أنها خطأ في قول القائل (وأفسح لنا مجال الموازنة والتحليل) وأن الصواب (فسح) بدون الهمزة لقوله تعالى (فافسحوا يفسح الله لكم) . فإذا قلنا إن التعدى بالهمزة قياسي تسكون أفسح صوابا . ومثل هذا يقال في الفعلين : (أرجع) و (أوقف) الذين شاعا في العصر الحديث في مثل أرجع محمد الكتاب وأوقف على مكتبته على الطلاب ، مع أن كتب اللغة تنص على أنها وردا عن العرب بدن الهمزة أي (رجع) و (وقف) وفي القرآن الكريم : (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم) وفيه : (وقفوه لهم مسئولون) . والفعالان كما ترى متعديان . وليكن إذا علمنا أنها وردا كذلك لازمين كقولك رجعت محمد إلى الحق ، وقف الصف مستقيما أمكننا أن نقول إن من استعمل الفعلين بالالف لم يفعل أكثر من تعدية اللازم بالهمزة وهو مقيس كما قلنا .

ج) كذلك بالنوسع في القياس يسكن تصحيح مثل قولهم د ظل وريف ، بدلا من د ظل وارف ، وما يزال الكثيرون يرددون في استعمال العبارة الأولى . ولوعرفوا أن د وريف ، مصدر وارف ، بفتح الفاء والعين ، فإنه يقال ورف الظل وريفا إذا اتسع وامتد ، وعرفوا أن العرب قد وصفوا بالمصدر كثيرا فقالوا رجل عدل ورضا وزور وفطر ، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالزمو الإفراد والتذكيرا
(م ١٠ — قضايا اللغة)

لو عرفوا ذلك لأقدموا وما أحجموا . ولا يضر نافي شيء أن يكون على التأويل بالمشقة — كما يقول الكوفيون — أى عادل ومرضى وزائر ومفطر ووارف ، أو على تقدير مضاف أى ذو عدل ورضا . . أو على إرادة المبالغة بجعل الموصوف هو نفس العدل والرضا . . إلخ .

ط (واستقيحاء لفرار بجمع اللغة العربية بتسكلة مادة لغوية لم يرد بعضها في كتب اللغة ، يجوز لنا استعمال كلمة الصمود بمعنى الثبات رغم اعتراضات المعترضين مثل الدكتور مصطفى جواد الذى يقول : « وثبات الثبات ولا تقل الصمود ذلك لأن الصمد هو المقصد . ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللبث والمسك (١) . . إلخ . فكما ساق السكاتب شواهد وأمثلة على أن صمد بمعنى تقدم أسوق له الأمثلة الآتية التى تدل على أن المادة تدل ضمن ما تدل عليه على معنى الثبات والرسوخ فمن معانيها الصمد (بفتح الميم) الشديد من الأرض ، والصمد من الرجال الذى لا يعطش ولا يجوع في الحرب ، والمصمد الذى ليس فيه خور ، والصمد (بسكون الميم) : الشديد من الأرض ، والصمدة : الصخرة الراسية في الأرض ، وناقصة مصماد : الباقية على القر والجذب .

٧ — وهناك أعداد كبيرة من السكلمات كنا نخرج عن استعمالها ثم جاءت موافقة بجمع اللغة العربية على تصحيح هذه السكلمات رافعة للخرج ومن أمثلة ذلك :

(١) قل ولا تقل ص ٢٢، ٢٣ .

(ا) تصحيح استهدف في التعبير « استهدف المصلحة العامة » مع أن هذا الفعل لم يرد متعديا في كتب اللغة . وقد رأى المجمع تخريجها على أن السين والتاء فيها للجعل أو الاتخاذ ، واستهدف المصلحة العامة معناه جعلها أو اتخذها هدفا .

(ب) تصحيح ضبط كلمة « منطقة » بفتح الميم وكسر الطاء على اعتبار أنها اسم مكان مشتق من مادة الانتطاق برغم أن الفعل الثلاثي من هذه المادة لم تنص عليه المعاجم . واسكن هذا الثلاثي غير المستعمل يصح أن لشتق منه اسم مكان كما قرر المجمع بخصوص استكمال المادة اللغوية ، وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق هو منطق (على افتراض أنه من باب ضرب) ثم لحقته التاء فجاءت منطقة بمعنى مكان الانتطاق ، ثم تعمم دلالة ليطاق على كل مكان محدد بالمعنى الجغرافى . وبما يقوى هذا الضبط على الضبط الآخر (منطقة) أن الصيغة الأخيرة من صيغ اسم الآلة لأسماء المكان ، وللصيغة دلالتها ، فلا يصح استعارة صيغة اسم الآلة للدلالة على اسم المكان .

(ج) تصحيح ضبط كلمة (متحف) بفتح الميم . وقد كان قرار المجمع كالآتى :

كلمة متحف بضم الميم صحيحة من حيث القياس ومن حيث المعنى للدلالة على مستودع التحف . والفعل أتحف ليس مقصورا على معنى

أعطاه تحفة ، بل يصح أن يكون معناه أيضا عرضها للاطلاع عليها (١) وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان وإقراره قواعد الاشتقاق من الجوامد ، وماتراه اللجنة من التوسع في جواز الاشتقاق من اسم العين دون تقييد بالضرورة العلمية ، واستئناسا بأن وجود الثلاثي المزيد في الفعل يشعر بالمجرد منه ، تقرر اللجنة أنه يجوز أن يؤخذ من تحفة بمعنى شيء يقدم للإطاف فعل ثلاثي من باب نصر ، ومن مصدره يؤخذ اسم مكان على وزن مفعول . فـ تكون كلمة متحف « بفتح الميم والحاء ضميحة في الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن لمكان إيداع للتحف أو عرضها .

(د) من التعبيرات الشائعة بيننا الآن : « الغاية تبرر الوسيلة »

(١) يصلح هذا ردا على الدكتور مصطفى جواد الذي أوجب أن نقول « متحف » بالناء على اعتبار أن قياس الاسم الذي يدل على مكان كثرة الشيء واجتماعه هو « مفلة » كبصلة ومأسدة ومساحة . . . ومثله متحف للمكان الذي تكثر فيه التحف . وقد رفض الدكتور الضبط متحف (بضم الميم) ومن باب أولى متحف (بفتح الميم) محتجا بأن التحف مشتق من « آتفه فلان » أى أعطاه نعمة أو أهدى إليه شيئا . فلو كان كل زائر للمتحفة يعطى شيئا ما بقى فيها شيء يرى من العاديات والتحف العتيقة (س ٣٩) . وانظر كذلك بحث الأستاذ العرواحي (كتاب في أصول اللغة ص ٢٣٠) الذي فسر الإنحاف على أنه من قبيل المجاز إذ أريد به مجرد المشاهدة فقد شبه عرض القطع الأثرية على من يشاهدها بإنحاف المرء بطرف من الفاكهة أو الرياحين .

واستخدام التبرير بمعنى التسويغ يرفضه المتشددون من الغويين ويمتنون
استخدام التسويغ أو الإبرار (١). ولكن جاء قرار مجمع اللغة العربية:
« في المعجم برحجه : قبل . وتضمينه بره : جملة مقبولا ومن ثم ترى
اللجنة إجازة ما شاع من استعمال التبرير في معنى التسويغ ، استنادا إلى
قرار المجمع في قيامية تضمين الفعل للتكثير والمبالغة . »

(هـ) يكثر في الاستعمال الحديث قولنا مصائر جمعا لمصير ومكائد
جمعا لمسكيدة ومضائق جمعا لمضيق . والقاعدة المشهورة في مثل هذه
المفردات أن تجمع بالياء (لا بالهمزة) فيقال مصاير ومكايد ومضايق
لأن الياء في هذه الكلمات أصلية لا زائدة ، وإنما تقلب همزة في الجمع
الياء الزائدة كصحيفة وصحائف والواو الزائدة كركوبة وركائب والألف
الزائدة كرسالة ورسائل . ومع ذلك سمع عن العرب مصائب جمعا
لمصيبة مع أن الياء أصلية كما سمع منائر جمعا لمنارة مع أن الألف أصلية
وغير ذلك . وقد رأى مجمع اللغة العربية أن يسوى بين حرف المد الأصلي
وحرف المد الزائد وبذلك أصدر قراره التالي : « ترى اللجنة جواز
إلحاق المد الأصلي في صيغة مفاعل بالمد الزائد في صيغة فاعل . وعلى هذا
يحموز في عين مفاعل قلبها همزة سواء أكان أصلها واوا أم ياء فيقال
مكايد ومكائد ومغاور ومغائر . وقد أيد الأستاذ الصوالحي اتجاه المجمع
بأن ساق شاهدا من القراءات القرآنية وهو قراءة نافع وابن عامر

(١) راجع الدكتور مصطفى جواد لل ولا نقل س ٦٥، ٦٤ .

والاعرج وزيد بن علي وغيرهم : د جعلنا لكم فيها معاش ، مع أنها جمع معيشة ذات الياء الأصلية . كما ساق قول الفراء (ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها د فميلة ، فيشبهون د مفعلة ، بفميلة) .

(و) يستعمل المحدثون الفعل د قوم ، ومصدره التقويم في مجال التمديل وإصلاح المعوج في حين يستعملون د قيم ، ومصدره للتقييم بمعنى بيان قيمة الشيء . والذي في كتب اللغة استعمال الفعل قوم للمعينين كليهما . ولكن بجمع اللغة العربية قد صحح استعمال الفعل د قيم ، بقياسا على ما قاله العرب في د عيد الناس ، إذا شهدوا العيد ولم يقولوا عود تحاشيا من توهم أنها من العادة . فكذلك هنا نقول قيم الشيء بمعنى حدد قيمته للفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله . وقد ساق الاستاذ الصوالحي أمثلة أخرى فرق العرب فيها بالواو والياء ومن ذلك جمعهم (عيد) على أعياد دون أعواد حتى لا تلتبس بجمع (عود) وجمعهم (قيل) على أقيال دون أقوال حتى لا تلتبس بجمع قول ، وجمعهم (نار) على أنيار دون أنوار حتى لا تلتبس بجمع (نور) وهكذا .

(ز) يكثر على السنة المحدثين تأنيث (فعلان) (بفتح الفاء وسكون العين) بالناء دون تأنيثه على وزن فعلى فيقولون عطشانة وغضبانة وأشباههما . وقد صحح المجمع اللغوي ذلك وكان قراره : من حيث إن تأنيث فعلان بالناء لغة بنى أسد . وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال عطشانة وغضبانة . ومن ثم يصرف

(فعلان) وصفا ، ويجمع (فعلان) ومؤنثة (فعلانة) بمعنى تصحيح .

٨ - كذلك من الممكن تخريج بعض الألفاظ التي يحكم المتشددون عظمها - تخريجها على رأى قاله لغوى أو أكثر أو على لهجة من اللهجات العربية ، فيكون هذا التخريج مزيلا للخرج من نفوس الأدباء والكتاب ومن أمثلة ذلك :

(أ) معاملة كل مؤنث مجازى بغير التاء معاملة المذكر . وبذلك لانفك حائرين أمام اللفظ لنقول أهو مذكر أم مؤنث ، ولا نجد أنفسنا بحاجة الى الرجوع الى كتب اللغة لاستشارتها في كل لفظ نشك فيه . وقد كان المبرد من أشهر اللغويين الذين تبنا هذا الرأى وأعلنوه في صراحة لا ايس فيها . يقول أبو جعفر النحاس في كتابه (لأعراب القرآن) (١) ما نصه :

والعين مؤنثة . وقد حكى تذكيرها كما قال : والعين بالإيمد الحارى مكحول قال محمد بن يزيد . ما لم يكن فيه علامة التأنيث وكان غير حقيقى التأنيث فلك تذكيره نحو هذا نارة . وأجاز السكوفيون تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثا مجازيا إذا لم تمكن فيه علامة التأنيث سواء كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا وعلى ذلك خرجوا قول الشاعر :

فلامزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل لإبقالها

وقد عقب النحاس على البيت بقوله (والسكوفيون يقولون بجواز التذكير لانه لا علامة فيه للتأنيث) (١) .

(ب) استعمال الفعل (توفى) بالبناء للمعلوم فى مثل قولهم : (توفى فلان) ، أى مات . فعلى الرغم من أن الاستعمال الفصحح توفى بالبناء للمجهول فليس الاستعمال الآخر بالبناء للمعلوم خطأ . وقد قرأ بعض القراء (ومنكم من يتوفى) وعلق أبو جعفر النحاس على هذه القراءة بقوله (فعناه يستوفى أجله) (٢) .

(ج) النسب إلى لفظ (حياة) — بالناء على لفظه — كما يقال : هذه مسألة حياتية . فقد أجاز يونس ذلك فى كل ما نلزم تاؤه مثل أخت وبنت .. والاخذ بمذهب يونس يجمعنا نفرق بين صيغة النسب إلى كلمة « حياة » وكلمات « حيا » و « حى » .. وعلى مذهب الجمهور تكون الصيغة واحدة ، بما يوقع فى لبس .

(د) مراعاة حال المقرض أو المجمع (من حيث التذكير والتأنيث) فنذكر العدد أو نؤنثه فى مثل : ثلاثة حمامات ، فيصح كذلك أن نقول ثلاث حمامات (الاول مراعاة للمفرد والثانى مراعاة للمجمع) . وقد نقل جواز الوجهين عن البغداديين والسكاتى .

(١) المرجع ورقة ١٢١ . ويقول الفيبوى فى خاتمة المصباح المنير: العرب تجتري على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث .
(٢) إعراب القرآن ورقة ١٢٣ .

(هـ) ويمكن كذلك تخريج النطق الشائع على السنة بعضهم اسكلمات مثل بيوت وعيون بكسر الحرف الاول — تخريجه على قراءة (جيوبهن) في قوله تعالى : (وايضربن فخمرهن على جيوبهن) وقراءة (بيوتا) التي تكررت أكثر من مرة في القرآن الكريم . وقد ذكر أبو جعفر النحاس أن هذه القراءة هي (الصحيح من قراءة الكوفيين) (١)

و (صحة استعمال (زوجة) المؤنث . وكان الاصمعي يذمه رغم وروده في شعر صحيح كقوله : وإن الذي يسمى ليفة سد زوجتي .. ورجة الاصمعي قوله تعالى ، اسكن أنت وزوجك - أمسك عليك زوجك .. وينقل ابن منظور في اللسان اعتراض بعض اللغويين عليه قائلاً : فهل قال عز وجل : لا يقال زوجة ! ويعقب على هذا بقوله : (وكانت من الاصمعي في هذا شدة وعسر) .

ز) كما شاع في هذا العصر جمع (غيور) (على غيورين) ويزى المتشددون أن هذا الجمع خطأ ، وأن الصواب جمع الاسم جمعا مكسرا فيقال (غير) وذلك لأن غيور عما يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث وهذا قاعدته التكمير لا التصحيح — ولكن رأى المجمع اللغوي إجازة جمع التصحيح بعد أن أجاز لحاق التاء بهما للفرقة بين المذكر والمؤنث .

ح) جمع حاجة على حوائج ، وصوابه — كما يدعى بعضهم —
 جمعها على حاج . والحق أن كلا الجمعين صواب ، ويبدو أن اللغويين
 قد انقسموا منذ القدم فريقين حول صحة الجمع الأول ولكن المحققين على
 صحته . وقد عرض ابن الطيب الفاسي خلاصة آراء الفريقين فقال :
 « ما ذهب إليه الأصمعي . . أن حوائج كلمة مولدة لم تستعملها العرب
 وقد قلده في ذلك الرئيس أبو محمد القاسم بن علي الحريري في درة الغواص
 وجعل الحوائج من أوهم الخواص ، زاعما أنه لم يحفظ لتصحيحه شاهدا
 من كلام العرب ولا ألقى له حجة في دواوين الأدب إلا بيتا واحدا
 للبديع الحمذاني نسبته فيه للغلط ، وأكثر عليه فيه من اللغط . وهذا قصور
 ظاهر لا يرضاه أحد . وقد تصدر الرد عليه ونسبته (أي نسبة الحريري) إلى
 الغلط فيما استند إليه الإمام أبو محمد عبدالله بن برى في رسالته التي
 جلب فيها نصوص الأئمة الاعلام وأحاديث رويت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وأشعارا حجة من إنشاء العرب العرباء الذين هم رؤساء
 الكلام ، كلها تشهد باستعمال لفظ الحوائج . . . وقد أورده الخليل
 في كتاب العين ، وأبو الفتح بن جني في كتاب الجمع ، وابن السكيت في
 كتاب الالفاظ له ، وسيبويه في باب تفعّل واستفعل من كتابه وابن
 دريد في جهرته ، وتلميذه المهلب فيها كتبه عنه ، ونقل عن أبي عمرو بن
 العلاء وغيرهم من الأئمة . قلت وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى
 جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس كما أوما إليه ابن برى وغيره ..
 على أنه حكى الرياشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع
 عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظير ..

وكان الحريري رحمه الله لم يطن على أذنه إلا ما نقل عن الأصمعي فقلناه
بالقبول تقليدا ، ولم يتأمل تأمل ألمعي ، وكان في غنى عن توهم العوام
فضلا عن الخواص .. (١) .

طـ) وهناك حيلة أو نصيحة يمكن أن تجنب الكاتب أو المتحدث
جزءا من مشاكل باب العدد وذلك في القرار الذي اتخذته المجتمع
اللغوي ونصه : (من أراد في الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة في مراعاة
قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيسا جاز له
استعمال كلتا الصورتين إذا قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة)
فبدلا من أن تقول ثلاثة أقلام يمكنك أن تقول أقلام ثلاثة وأقلام
ثلاث ، فالأول على المخالفة طبقا لقاعدة العدد والثاني على المطابقة طبقا
لقاعدة الصفة .

يـ) ومن التعبيرات التي اختلفت في صحتها ، وينبغي أن يزول الحرج
من نفوس مستخدميها التعبير : أنت تستأهل كذا .. بمعنى تستحق . قال
ابن قتيبة في أدب السكاتب : فلان مستأهل لكذا خطأ ، وإنما يقال :
أهل لكذا ، وإنما المستأهل الذي يأخذ الإهالة (٢) .

وسندى في تصحيح ما خطأه ابن قتيبة ما جاء في تهذيب اللغة
للأزهري (٣) ونصه : (وأما أنا فلا أنكره ، ولا أخطيء من قاله ،

١) مقدمته اشرح كفاية المتحفظ لابن الأجدابي .

(٢) ص ٤٣٩ .

(٣) ٤١٨/٦ .

لأنى سمعته . وقد سمعت أعرابيا فصيحاً من بني أسد يقول لرجل أولى
كرامة : أنت تستأهل ما أوليت . وذلك بحضرة جماعة من الأعراب فما
أنكروا قوله) .

ك - كذلك مخطيء المتشددون قول الكتاب : (ما هو السبب) ؟
بحجة أنه لا مكان لضمير الفصل هنا . وفي رأى أن التعبير صحيح لأن
النحاة اشترطوا وقوع الضمير بين معرفتين ، أو بين معرفة وفكرة تشبه
المعرفة في عدم قبولها أداة التعريف . والعبارة السابقة تدخل تحت هذا
النوع الثانى .

ل (وأخيراً نشير إلى التعبير) كاد فلان أن يفعل كذا (بإدخال (أن) على
خبر كاد فقد خطأ ابن قتيبة قائلاً : كاد فلان يفعل كذا ولا يقال أن يفعل . قال
تمالى : فذبحوها وما كادوا يفعلون . وقد جاء فى الشعر وهو قليل ، قال
الشاعر : قد كاد من طول البلى أن يمصحا (١) .

ولست من رأى ابن قتيبة ؟ فدخل (أن) على خبر (كاد)
وارد فى النثر ، كما هو وارد فى الشعر ، ومنه الحديث : (ما كدت
أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) ، وهو ليس قليلاً فى
الشعر كما زعم وإنما هو كثير . وقد أثبت بعض الباحثين المعاصرين أن
ورود كاد مع (أن) فى الشعر القديم أكثر من ورودها بدون (أن) .
وهذا وذاك يبطل دعوى ابن قتيبة بشقيها .

ثانياً : تجنب ان تقول

تشمل القائمة التالية عدداً من الالفاظ والتعبيرات التي تشيع على ألسنتنا اليوم ، ولم أجد لها وجهاً في العربية تصح به ، ولذا ينبغي على الادباء تجنبها غير محتجين بالمثل المشهور (خطأ مشهور خير من صواب مهجور فالصواب المهجور يتحول إلى مشهور باستعماله ، وصواب مشهور خير بلا شك من صواب مهجور ومن خطأ مشهور . والامثلة التالية قد أخذتها كلها من كتابات الادباء أو أحاديثهم .

(١) في إحدى المجلات المصرية الادبية جاءت هذه العبارة :
(عنصران اثنان كانا سبب نجاحه ، ذانكما العنصران . .) ووجه الخطأ في هذه العبارة أن السكائب طابق بين المشار إليه والمخاطب ظناً منه وجوب ذلك . والقاعدة العربية أن اسم الإشارة إذا لحقته السكاف الحرفية تصرفت تصرف الاسمية ، وأنه لا ارتباط بين المشار إليه والمخاطب . فقد يشار إلى مفرد ويخاطب جمع وبالعكس . فاسم الإشارة يتغير بتغير المشار إليه والسكاف تتغير بتغير المخاطب . فإذا أشير إلى مفرد مذكر وخوطف جمع ، قيل : (ذاكم) وإذا أشير إلى مثني وخوطف جمع قيل (ذانكم) وهكذا . ولما كان المشار إليه في العبارة السابقة مثني والمخاطب جمعا فقد كان الواجب أن يقال (ذانكم العنصران) بناء على القاعدة السابقة .

(٢) سمعت أحد الادباء المشهورين يقول في المذيع : (في القرن التاسع عشر) و (جاء القرن التاسع عشر) بإعراب صدر العدد المركب

ويبدو أن المتحدث ظن أن اسم الفاعل من العدد المركب يخالف العدد المركب من حيث البناء ، والحقيقة غير ذلك . فالعدد تسعة عشر واسم الفاعل منه وهو التاسع عشر كلاهما مبنى على فتح الجزئين .

(٣) يكثر على الاسنة القول : فعلت هذا (أول أمس) أو (أمس الاول) . وكلا الاستعمالين يخالف ما نقل عن العرب وورد في كلامهم . فقد جاء في فصح ثعلب (باب حروف منفردة) . وتقول ما رأيته منذ أول من أمس . فإذا أردت يومين قبل ذلك قلت ما رأيته منذ أول من أول من أمس (وجاء في لسان العرب — مادة وأل : (وتقول ما رأيته منذ أمس ، فإن لم تره يوما قبل أمس قلت ما رأيته منذ أول من أمس ..) .

(٤) قرأت في إحدى المجلات الأدبية هذه العبارة : (إن كلمتي لا تفي الكاتب حقه من التقدير) بتعدي الفعل (تفي) إلى مفعولين . وهذا تعبير شائع لا يرى مستعملوه حرجا في استعماله ولا يخالجه نفوسهم شك في صحته مع أنه بجانب لما جرى عليه الاستعمال العربي . فالفعل (تفي) مضارع (وفي) وهو فعل لازم . تقول العرب : وفي الشيء أي تم ، وتقول وفي بعده ووعده ، وتقول هذا الشيء لا يفي بذلك أي يقصر عنه ولا يوازيه . أما الفعل المتعدي فهو (وفي) بالتضعيف ،

يقال وفي فلاناً حقه : أعطاه إياه وافياً تاماً . وفي القرآن الكريم :
 ووجد الله عنده فوفاه حسابه ، وفيه : وأما الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات فيوفيهم أجورهم . فصحة العبارة : لا توفي الكاتب حقه .

(٥) (ان أفعل هذا طالما أنا حي) . يشيع مثل هذا التعبير بيننا
 الآن دون أن ننتبه إلى أن (طالما) لا معنى لها هنا ، وأن الصواب أن
 يقال : لن أفعل هذا ما دمت حياً . أما (طالما) فمعناها (كثيراً)
 وهي مكونة من الفعل طال + ما الزائدة . يمكنك أن تقول مثلاً لقد
 طالما نصحتك فلم تمتثل أو تقول طالما نصحتك .. بدون قد .

(٦) تقول كذلك : أحب أكل الفاكهة سيما التفاح وصوابه :
 ولا سيما التفاح ، فقد جاء في معنى اللبيب عند الكلام على لا سيما :
 (وتشديد يائه ودخوله (لا) عليه ودخول الواو على لا واجب . قال
 ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

ولا سيما يوم بدارة جلجل

فهو مخطئ .. وجاء في المصباح المنير (ولا تستعمل إلا مع الجحد ،
 نص عليه أبو جعفر أحمد بن محمد النحوي في شرح المعاني ولفظه :
 (ولا يجوز أن تقول جاءني القوم سيما زيد حتى تأتي (بلا) لأنه
 كالاستثناء ، وقال ابن يعيش أيضاً : ولا يستثنى بسيا إلا ومعها جحد ،
 وفي البارع مثل ذلك ..) .

(٧) ومن التعبيرات الشائعة تكرار (بين) أو (كلما) في مثل :
قام الصراع بين العرب وبين إسرائيل ومثل : كلما لان العرب كلما
زادت صلاقة إسرائيل . وكلا التعبيرين قبيح والأصح أن يقال :
بين العرب وإسرائيل وأن يقال كلما لان العرب زادت . . ولا يصح
تكرار بين إلا مع الضمير مثل : بينهم وبين الإسرائيليين .

(٨) ومن الاستعمالات غير الفصيحة وإن كان من الممكن قبولها
قولهم : انعدم وانعكف على نفسه . ووجه النقد في مثل هذه الكلمات
أن صيغة (انفعّل) لا تؤخذ إلا من الأفعال العلاجية الحسية . ولهذا
لا يقال أيضاً : علمت الشيء فانهلم ولا ظننت الأمر فانظن . وصواب
التعبيرين الأولين : عُدِمَ (بالبناء للمجهول) واعتكف . وقد جاء في
كتب اللغة بالنسبة لكلمة انعكف : (وتعكف في المكان واعتكف تحبّس
فيه ولبت ولا تقل انعكف) .

(٩) يشيع على الألسنة كذلك التعبير (الثلاثة رجال) إلى (العشرة
رجال) فإذا علمنا أن العدد يعرب مضافاً والمعدود يعرب مضافاً إليه
تنبهنا إلى المساخذ في إدخال الآلاف واللام على المضاف إليه .
ويبدو أن هذا التعبير قد تسرب من تعبير آخر يقع فيه المعدود تمييزاً
لا مضافاً إليه ، وبذا يأتي نسكرة ويكون العدد إما معرفة أو نكرة
بحسب المراد . وذلك نحو العشرون رجلاً والواحد عشر رجلاً ،
أو عشرون رجلاً وأحد عشر رجلاً . ونعود إلى التعبير الأول
فنقول إن الأسلم أن نقول ثلاثة الرجال فصحة هذا التعبير يجمع عليها

كما يمكن أن تقدم المعدود على العدد فنقول الرجال الثلاثة . أما قولنا الثلاثة رجاله وكذلك الثلاثة الرجال فهما تعبيران ينبغى تجنبهما حتى يخرج المتكلم من دائرة الخلاف ما دام لديه المندوحة ، وإن كان من بين النحاة من صححهما .

(تبنى المجمع اللغوى مؤخراً هذا الرأى وحكم بصحة إدخال ال ، على العدد المضاف دون المضاف إليه استثناساً بورود مثله في الحديث وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور) .

وشبه بهذا التعبير قولهم (الغير مفهوم) فصحته (غير المفهوم) بادخال (ال) على المضاف إليه .

١٠ — من الأخطاء الشائعة في باب العدد عدم تحقيق المطابقة من حيث التذكير أو التأنيث في اسم للفاعل المأخوذ من العدد المركب مثل أحد عشر فاسم الفاعل منه حادى عشر واثنا عشر فاسم الفاعل منه ثانى عشر . والقاعدة في هذه الأوصاف المشتقة أن تطابق في جزميتها الموصوف من حيث التذكير والتأنيث فنقول : التليذ الحادى عشر والتليذة الحادية عشرة ، والرجل الرابع عشر والمرأة الرابعة عشرة . فما يقال من مثل : في الساعة الثانية عشر ونحو ذلك واضح الخطأ .

١١ — من الأخطاء الشائعة كذلك استعمال كلمة « كبرياء » على أنها مذكر ، فيقولون مثلاً : الكبرياء الكاذب ، والصواب استعمالها مؤنثة لوجود ألف التأنيث الممدودة بها ، فيقال : الكبرياء للكاذبة . (١١م — قضايا اللغة)

١٢ - (مباح) (١) تواجهنا هذه الكلمة على بعض السلع التي اشتراها أحد العملاء وتركها عند البائع وصوابها (مبيع) من لفعل (باع) — أما الفعل أباع فيعني عرض للبيع ، وهو غير المعنى المراد .

١٣ — ويرتبط بعملية البيع عملية الشراء ومنها يقولون : أخذت مشترواتي كلها من الصالية . والخطأ موجود في كلمة (مشتريات) لأن مفردهما (مشتري) فحق ألفه أن تقلب ياء في الجمع لأنها خامسة في الكلمة (تطبق القاعدة على الألف الراجعة نصاعدا) فيقال . مشتريات .

١٤ — ومن الأخطاء الشائعة قولهم : سوف لا يحدث كذا ، أو : سوف لن يحدث كذا .. د وسوف ، موضوعة للمستقبل الموجب ، أما إذا أردنا نفي المستقبل فنستعمل (لن) ، فنقول : لن يحدث كذا ، بدون سوف .

١٥ — كذلك مما يشيع قولهم : ليس ثمة هناك داع لكذا .. فإذا علمنا أن (ثمة) بمعنى هناك ، وضعنا أيدينا على وجه الخطأ وعرفنا أن الصواب : ليس ثمة داع أو ليس هناك داع .

١٦ — من الأخطاء الشائعة كذلك منع كلمات مثل : أزياء وأجزاء

(١) شبه بها كلمات مثل : معاش (بضم الميم) — مهاب (بضم الميم) — ملفت للنظر — مدين (بضم الميم) وصوابها على التوالي : تجربة مديشة — مهيب — هيء لاف للنظر — فعل شائن ...

وإباء وأبناء وأعداء .. من الصرف ظنا أنها فعلاء — بألف التانيث
المعدودة . وهي في الحقيقة أفعال ، وأنما لا يمنع من الصرف .

١٧ — يلبس كذلك على الكتاب ثنية (دعوة) وثنية (دعوى)
والأولى ثنى على (دعوتان) والثانية على (دعويان) . ولا يجوز
غير هذا .

١٨ — ومن الأخطاء أيضا تنوين العلم الموصوف بـ ابن مثل : قال محمد
ابن علي .. والصواب بدون تنوين : محمد بن علي .

١٩ — يشيخ كذلك جمع كلمة (مدير) على (مدراء) وهو وهم
أوقع فيه الظن بأن (مدير) على وزن (فاعل) وهي في الحقيقة (مفعول)
وقياس جميعها إذن مديرون .

٢٠ — وآخر ما نذكره كلمة خصيصي ، في مثل التعبير : جاء
فلان خصيصي لتوديعك . فالكلمة منتهية بالالف المقصورة - وتكتب
بالياء ، وليست منتهية بالصاد كما يظن الكثيرون فيكتبونها
ويطغونها : خصيصاً .

ثالثا : الفاظ يقع فيها الاشتباه

مستناول تحت هذا العنوان مجموعة من الألفاظ التي انحرف بها الاستعمال الحديث فخلط معناها بمعنى ألفاظ أخرى تشبهها — غالبا — في الأصول وتخالقها في الحركات والسكنات . وسيقتصر عملنا على فصل اللفظين من بعضهما وذكّر معنى كل منهما حتى يمكن للكاتب أن يضعهما الموضع الصحيح :

(١) الكفاءة والكفاية :

يخلط الكتاب بينهما فيستعملون اللفظ الأول بمعنى الثاني فيقولون مثلا : أثبت فلان كفاءة في عمله ، ويعنون تفوقا وتميزا على غيره . فإذا عرفنا أن الكفاءة بمعنى المساواة ، والكفاية هي التي تحمل معنى التفوق والتميز أمكننا أن نعرف وجه الخطأ في هذا الاستعمال .

وقد اشترط الفقهاء في الزواج الكفاءة بين الزوجين ولم يطلب أحدهما الكفاية أى تميز أحدهما على الآخر . فإذا أردنا أن

نشق وصفا من الكفاءة قلنا « كفء » ، ومن الكفاية قلنا « كاف » وذو كفاية .

(٢) أَكْفَاءٌ وَأَكْفَاءُ :

سمعت مؤخرا تعليقا لأحد مقدمي البرامج في الإذاعة المرئية على قصيدة أرسلها إليه مدرس شاعر جاء فيه : « نحن في حاجة إلى مدرسين أَكْفَاءَ لا أنصاف شعراء » وهو طبعا يعنى مدرسين ذوى كفاءة أو كفاية في العمل ولا يعنى مدرسين غير مبصرين . وقد شاع مثل هذا التعبير في العصر الحديث وهو خلط بين صيغتين من صيغ جموع التكسير . أما أولاهما فهى أَكْفَاءُ — بوزن أفعال — جمع كُفء ، وأما ثانيتهما فى أَكْفَاءُ — بوزن أفعلاء — جمع كفيف مثل شديد وأشداء ، ولا أقدر مدى الحرج الذى يقع فيه هذا المذيع حين يعلم بهذا الخلط الشأن .

(٣) ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ :

الظرف الوعاء الذى يوضع فيه الشيء ، وكذا كل ما يستقر غيره فيه . والمظروف هو ما اشتمل عليه الظرف . ولكن يشيع

الآن مثل : « وتوضع الأوراق في مطروف » وصحة العبارة أن يقال : « وتوضع الأوراق في ظرف » ، أو « وترسل الأوراق مطروفة . . » .

(٤) خُطْبَةٌ وَخُطْبَةٌ :

يقال خطب الناس خُطْبَةً وَخُطْبَةً ، وخطب فلانة خُطْبًا وَخُطْبَةً . ومع ذلك يخط الناس فيستعملون « خُطْبَةً » في المعنيين غافلين عن هذا الفرق بين الكلمتين وقد جاء القرآن الكريم على هذا ، فقد جاء في سورة البقرة « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خُطْبَةِ النساء » .

(٥) عَمَّارٌ وَعَمَّارٌ :

العَمَّار — بدون تشديد — الأشياء الثابتة كالمنزل والضيعة والنخل والأرض ، أما العَمَّار — بالتشديد — فهو ما يُتداوى به من النبات والشجر . وجمع الأول عَمَّارات وجمع الثاني عَمَّاقير . وبهذا فهم الخطأ في قول بعضهم : عَمَّارٌ يُتداوى به أو هذا العَمَّار مفيد للصحة أو نحو ذلك .

(٦) طوال وطوال :

يقولون إن أفعل هذا طوال الدهر وصحة التعبير طوال الدهر بفتح الطاء ، فالطَّوال الطُّول ومدى الدهر ، أما طوال فجمع طويل .

(٧) قيد وقيد :

يقولون لن أحيد عن مبدئ قيد شعرة أو قيد أملة . وصحة التعبير : قيد شعرة وقيد أملة . فالقيد بالكسر القُدْرُومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : حتى ترتفع الشمس قيد رمح . أما القيدُ فعُروف .

٨- ع.رض وع.رض :

يقولون ضرب به عرض الحائط وصحته : « عرض الحائط » فعرض السيف صفحه وعرض العنق والوجه جانبه ، وضرب به عرض الحائط أى رمى به أى ناحية كانت . أما العَرض فنخلاف الطول والعَـنْبُل والجيش العظيم .

٩- صبيح وصباح :

يقولون : وجهه صَـبُوح والصواب « صبيح » يقال سقام

صباحا وهو ما حُلب من اللبن بالغداة وما أصبح عندهم من شراب .
أما الصبيح فهو الوصف من الصباحة بمعنى الجمال .

١٠ - رؤيـة ورؤيا :

يقولون مرتنى رُؤياك . ولكن إذا علمنا أن الرؤيا خاصة بما يرى في المنام^(١) والرؤيـة للنظر بالعين أو القلب - أمكننا أن نصل إلى أن الصواب « مرتنى رؤيتك » .

١١ - أمس والأمس :

إذا أطلقت « أمس » يراد بها اليوم السابق ليومك ، أما « الأمس » فيقصد بها أى يوم مضى . وهذا هو معنى قول النحويين إن « أمس » إذا نكرتُ عُرِّفت وإذا عرفت نكرت . أى إذا استعملت بدون أل كان مدلولها معرفا محددًا وإذا استعملت بآل كان مدلولها عاما غير معين . وعلى هذا فقولهم : زرتك بالأمس فلم أجذك

(١) وردت الرؤيا — بقلة — في البقطة ، وعليه قول المتنبي :

ورؤياك أحلى في العيون من الغمض (اللسان — رأى).

(قاصدين اليوم السابق مباشرة) خطأ صوابه زرتك أمس بالبناء
على الكسر .

١٢ - استلم وتسلم :

الأولى بمعنى اللبس ، ومنه : استلام الحجر الأسود في الحج ،
أى لمسه أما التسلم فهو الأخذ والتناول . وعلى هذا يتبين خطأ من
يقول : استلمت من فلان كذا .. أو استلمت أوراق الطلاب ..
أو نحو ذلك .

١٣ - عَنان وعِنان :

فى المعاجم : عَنان كسحاب وسماء وزنا ومعنى .
وعِنان كلجام وزنا ومعنى .
وعلى هذا يقال عَنان السماء وعِنان الفرس وترك له العِنان .

١٤ - قاصرة ومقصورة :

الاستعمال الصحيح أن يقال :
هذا الشيء قاصر عن أن يوصل إلى المطلوب (أى عاجز) .

وهذا الشيء مقصور على فلان (أى موقوف عليه وخاص به) .
أما قولهم هذا الشيء قاصر على كذا فخطأ .

١٥ - خَطَّةٌ وَخُطَّةٌ :

يستعمل العرب اللفظ الأول فيما يختطه الرجل من أرض ليبنى عليه ، ومنه سمي المقرئ كتابه « الخطط » وسمى على مبارك كتابه « الخطط التوفيقية » . أما الخطة بالضم فمعناها التدبير والأمر . وعليه ينبغي أن يقال « الخطة الخمسية » ، و « خطة التنمية » ونحوها . وفي الحديث : أنه قد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها . وجمع الخطة خطط وجميع الخططة خطط .

وقد جاء في الحديث النبوى : إنه أعطى للنساء خططا يسكنها فى المدينة شبه القطائع .

١٦ - جاءوا سويا - معا :

السوى المعتدل لا إفراط فيه ولا تفريط ، والعادى لأشدوز فيه ، والوسيط ، والخالى من العيب . وليس فى اللفظ معنى المرافقة

أو المصاحبة ولذلك لا يصح أن يقال جاءا سويا أو جاءوا سويا ، وإنما يجب أن يقال : معا .

١٧ - عَقْدٌ وَعَقْدٌ :

العَقْدُ البيع والعهد ، كما يقال فلان في العَقْدِ الثاني من عمره أى بين العاشرة والعشرين . أما العَقْدُ فهو القلادة .

وعلى هذا يتضح خطأ من يقول : وقعت عَقْدًا مع فلان ، أو فلان في العَقْدِ الثاني من عمره .

١٨ - خَلَقَ وَأَخْلَقَ :

يشيع على الألسنة مثل : « يقوم فريق من الشباب الذين لا خلاق لهم بعمل كذا » ظنا أن « خلاق » بمعنى أخلاق . وهذا التباس مرده تشابه الكلمتين في اللفظ فالخلاق الحظ والنصيب . وقد قال المفسرون في قوله تعالى : « وماله في الآخرة من خلاق » أى ماله من نصيب في الخير . ويجوز على ضرب من التأويل قبول التعبير الشائع على أساس أن من يفعل المنكر لا نصيب له من الخير والصلاح أو على تفسير الخلاق بالدين كما ذكر بعضهم .

١٩ - كهل وشيخ :

قرأت في إحدى الصحف « كهل في الثمانين .. » والكلمة التي كان يجب أن تستعمل في هذا المقام كلمة « شيخ » فالشيخ في اللغة الذي استبان فيه السن ، أو من فوق الخمسين . أما الكهل فقيل الذي جاوز الثلاثين ووَخَطَهُ الشَّيْبُ ، وقيل من الثلاثين إلى الأربعين وقيل من ثلاث وثلاثين إلى خمسين .

٢٠ - قطّ وأبدا :

يشيع على الألسنة والأقلام مثل « لن أفعل هذا قط .. » ، وصحة التعبير « لن أفعل هذا أبدا » لأن المنقول عن العرب استعمال « قط » في الماضي وحده ففي اللسان : « وأما قط فإنه هو الأبد الماضي تقول ما رأيت مثله قط » وفي معنى اللبيب : « ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وتختص بالنفي يقال : ما فعلته قط ، والعامة يقولون : لا أفعله قط وهو لحن » .

٢١ - رَوَّع ورُوع :

يقولون : ألقى في رَوْعِه بكذا ، وصوابه : ألقى في رُوعِه فالرَّوْع الفرع ولا معنى له هنا . أما الرُّوع فهو القلب والعقل . وقد

جاء في الحديث النبوى الشريف : إن روح القدس نَفَثَ في رُوعى
أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها .

٢٢ — نفذ ونفذ :

يشيع على الألسنة وبخاصة في مجال الناشرين قولهم : « نفذت
هذه الطبعة » سارعوا بشراء كتاب كذا . . قبل نفاذه . وهذا
التعبير خاطيء وصوابه : « نَفَذْتُ هذه الطبعة » و « سارعوا . .
قبل نفاذه » لأن الذى يدل على معنى الانتهاء والنفاذ هو الأصل
الدال . وفي القرآن الكريم : « قل لو كان البحر مدادا لكلمات
ربى لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربى » . أما نَفَذَ فلها معان
أخرى ليس من بينها ما يصلح في هذا السياق فمن معانيها الوصول .
يقال نَفَذَ كذاى إلى فلان أى وصل . ومن معانيها الاختراق
والنفاذ فى الشيء ومنه قوله تعالى : « يا معشرَ الجن والإنس إن
استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا ، لاتنفذون
إلا بسلطان » .

٢٣ — هوى وهوى :

يخلط كثيرون بين هذين الفعلين ، ويستعملون أحدهما مكان

الآخر مع ما بينهما من بعد الشقة . فالفعل هَوَىَ بمعنى أحب ومضارعه يَهْوِي .
يَهْوَى . أما الفعل هَوَىَ فبمعنى سقط ومضارعه يَهْزِي .

٢٤ — عِلَاقَةٌ وَعِلَاقَةٌ :

لا يفرق كثير من الناس بين هذين اللفظين في الاستعمال مع وجود فارق بينهما فالعِلَاقَةُ بالكسر تستعمل في مجال الحسيات فيقال :
عِلَاقَةُ السوط وعِلَاقَةُ القوس ونحوهما لما يُعْزَى به . أما المِلَاقَةُ
بالتفتح فتستعمل في مجال المعنويات فيقال يجمع فلانا وفلانا عِلَاقَةً طيبة ،
وصادت المِلَاقَةُ بين فلان وفلان ، ومعناها الصلة والمناسبة والصدقة .
حقاً إن كثيراً من الكلمات التي على وزن فَعَالَةٍ جاءت باللغتين مثل
دَلَالَةٍ ودِلَالَةٍ وكذلك وَكَالَةٌ وَجَنَازَةٌ وَوَلَايَةٌ وَوَزَارَةٌ ولكن هذا
ليس قياسياً بالقدر الذي يسمح بتعميمه في كل الكلمات المشابهة .
ولم يذكر ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق كلمة « عِلَاقَةٌ » من
الكلمات التي جاءت على فَعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ بمعنى واحد .

٢٥ — الْخُلُوعَةُ وَالْخُلُوعَةُ :

يستعمل كثيرون اللفظين بمعنى واحد وهما ليسا كذلك .
فالْخُلُوعَةُ تستعمل في العربية بمعنى الْخُلُقُ وَالْخُلَّةُ سواء كان الْخُلُقُ

محموداً أو مذموماً وفي الحديث النبوى : « كانت فيه خَمَلَةٌ من خصال النفاق » أما الخَمَلَةُ فتطلق على الشعر المجتمع أو القطعة من الشعر . ولها معان أخرى ليست فى شهرة استعمال هذا المعنى . وقد تأتى الخَمَلَةُ بمعنى الخصلة فيطلقان جميعاً على العنقود وعلى كل عود فيه شوك . ولكن استعمال الخصلة فى مكان الخَمَلَةُ بمعنى الخُلُق والخَمَلَةُ لم يرد فى كتب اللغة .

٢٦ - الخَمَلَةُ والخُلَّةُ :

من معانى الأولى :

(١٠) الحاجة والفقر ، ومنه قول العرب : اللهم اسدد خلته ؛ وفى المثل : الخَمَلَةُ تدعو إلى الدَمَلَةِ ، أى الفقر يدعو إلى السرقة .

(٢) الخَمَلَةُ والخُلُقُ سواء كان محموداً أو مذموماً .

(٣) الفرجة والنقبة فى الشيء .

ومن معانى الثانية :

(١) الصداقة وبه فسر قوله تعالى : لا يبيع فيه ولا خُلَّة

ولا شفاعة .

(٢) الصديق والخليل وقد يطلق على الزوجة بخاصة .

٢٧ — الحمل والحمل :

قال ابن السكيت في إصلاح المنطق . الحمل ما كان في بطن
أو على رأس شجرة ، أما الحمل فهو ما حمل على ظهر أو رأس .
ومن هذا يتبين الفرق بين اللفظين في المعنى والاستعمال .

٢٨ — أذان وأذان :

الأول بمعنى أذان الصلاة : والثاني جمع أذن . وعلى هذا نقول
أذان الظهر مثلاً ولا نقول أذان ، كما يفعل بعضهم .

٢٩ — واحد وعشرون — حادى وعشرون :

الأول عدد ، أما الثاني فهو وصف من العدد . وعليه نقول : جاء
واحد وعشرون طالباً . وجاء الطالب الحادى والعشرون ، ولا يصح
أن نقول — كما يشيع الآن — الطالب الواحد والعشرون .

٣٠ — الآداء والفاء :

الأولى تدل على وجبة من الطعام ، وهى مقابل الآشاء ، أما الفاء
فهو الطعام ، وما يكون به نماء الجسم وقوامه .

٣١ — الآشاء والآشاء :

الأولى وجبة المساء ، والثانية هى الوقت المعروف .

٣٢ — ثُمَّةٌ وَثُمَّتٌ :

الأولى إشارة للمكان مثل 'ثُمَّ' وهناك . والثانية حرف عطف ،
بمعنى 'ثُمَّ' كقول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يعنيني

٣٣ — جِرْمٌ وَجُرْمٌ :

الجِرْم — بالكسر — البدن والجثة . أما الجُرْم فهو
الذنب والجناية .

٣٤ — رُءْمَةٌ وَرُءِمَةٌ :

الرُءْمَةُ العظام البالية . أما الرُءِمَةُ قطعة حبل يُجَرَّ بها ثَم توسع
فيه حتى قيل : أخذت الشيء بِرُءِمَتِهِ ، أى كله . ومنه سمى الشاعر
المعروف : ذو الرُءِمَةِ .

٣٥ — لا يجب أن تهمل — يجب ألا تهمل :

النفي في الأولى منصب على الوجوب ومعنى هذا أن الإهمال جائز
الوقوع أما في الثانية فهو منصب على الإهمال ومعناه أن الإهمال ممتنع
الوقوع . وعلى هذا يتضح خطأ من يضع الأولى موضع الثانية . فحين
(م ١٢ — قضايا اللغة)

أقول مثلاً : لا يجب أن أذهب إلى السوق فعناه أننى قد أذهب وقد لا أذهب ، وليس الذهاب مفروضاً على . أما حين أقول : يجب ألا أذهب إلى السوق فعناه امتناع ذهابى إلى السوق .

٣٦ — شيق وشائق :

يقال : أنا شيق (بمعنى مشتاق — صفة مشبهة أو اسم فاعل) للعثق . ويقال مَنِ شائق وقصة شائقة بمعنى أنها تشوق وتعجب من قرأها . ولا يصح وضع أحد التعبيرين مكان الآخر .

٣٧ — مَلءَ وملء :

يتضح الفرق بينهما فى قولنا : عليك ملء هذا الإزاء ، وقولنا: خذ ملء هذا الكوب لبناً . فالأولى مصدر الفعل ملأ ، والثانية اسم للشئ الذى يملأ . .

٣٨ — جَدَدَ وجَدَد :

الأولى جمع جَدِيد ، والثانية جمع جَدَّة وهى الطريقة فى السماء والجليل وعليه قوله عز وجل : جَدَدَ بيض وحر ، أى طرائق تخالف لون الجبل . وبهذا يتضح وجه الخلط حين يقول بعضهم: الطلبة الجَدَد.

٣٩ — الثاني والآخر :

تستعمل « الثاني » فيما يليه ثاثر ورابع ... وكلمة « الآخر »
 فيما لا يتبعه شيء . وعلى هذا يقال ربيع الآخر ، ولا يقال ربيع الثاني ^(١)
 لأنه لا يوجد : « ربيع الثالث » . ولهذا قيل في صفات الله تعالى :
 الآخر لأنه ليس بعده شيء . ومثل هذا يقال في شهرى جمادى ،
 فيقال : جمادى الأولى ، وجمادى الآخرة .

٤٠ — لبان ولبان ولبان :

الأول بمعنى الصدر وخصصه بعضهم بذى الحافر خاصة ، كقوله :
 فازور من وقع القنا بلبانه وشكا إلى بعبرة وتمحجم
 والثاني بمعنى الرضاع أو لبن الأم خاصة ، كقول الشاعر :
 رضيت لبان فدى أم تحالفا
 بأسهم أداج عوض لا تفرق
 والثالث : ضرب من الصمغ والعلك الذى يمضغ ^(٢) .

(١) وفي اللسان : ولا يقال فيهما إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر .

(٢) أما اللبنة — بالناء — فهي الحاجة .

الفصل الرابع

قضايا نحوية :

- ١ - مفاعل ومفاعيل .
- ٢ - صيغ أخرى للمبالغة .
- ٣ - اسم المصدر .
- ٤ - وقوع المصدر صفة واسما .
- ٥ - ذوات الثلاثة وذوات الأربعة .

١ - مفاعل ومفاعيل^(١)

المشهور بين الباحثين أن كل ما بديء بميم زائدة من أسماء المفاعلين والمفعولين لا يصح جمعه جمع تكسير ، وإنما يجمع جمع مذكر سالما ، أو جمع مؤنث سالما ، ولا يستثنى شيء من ذلك . وقد نص الزنجشیری على أن هذا النوع مما « يستغنى فيه بالتصحيح عن التكسير » وأيد ابن يعيش هذا الزعم واعتبر أن ما جاء من هذا النوع مكسرا من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه^(٢) .

ولكن سيبويه يفصل ، فيجيز في مَفْعِل (بضم الميم وكسر العين) الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء أن يكسّر ، وذلك نحو مَظْفِل ومَطَاقِل ، وشَدِيد ومَشَادِن ويمنع تكسير ما عدا ذلك^(٣) .

(١) نشرت في مجلة الأزهر رمضان شوال سنة ١٣٨٣ — فبراير مارس

١٩٦٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يمش ٦٧/٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٠ .

ومع ذلك نلاحظ على سيبويه أن عبارته ليست صريحة في المنع ، فهو يقول : « قالوا مكسور . ومكاسير ، وملعون وملاعين ، ومشتوم ومشائم ، ومسلوخة ومساليخ . . فأما مجرى الكلام الأكثر فإن يجمع بالواو والنون ، والمؤنث بالناء . وكذلك مُفْعَل (بضم وفتح) ومُفْعَل (بضم وكسر) إلا أنهم قد قالوا مُنْكَرًا ومناكير ، ومُنْطَر ومفاطير وموسر ومياسير . . فكلمة الأكثر تقيد أن جمع التكسير كثير لا قليل . »

وهذا الذى اشتمته من كلام سيبويه ، كان حافزى إلى محاولة درس هذه القاعدة من جديد ، وتتبعها فى كتب اللغة والنحو والأدب . وبعد جولة طويلة فى عشرات من أمهات مصادرنا ، تبين لى أن هذا المنع لا مسوغ له ، ولا يستند إلى واقعنا اللغوى ؛ ودليل على ذلك ما يأتى :

أولاً : أننى وجدت من اللغويين من صرح بصحة التكسير ، ومن هؤلاء الفارابى (أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم صاحب ديوان الأدب . وقد توفى سنة ٣٥٠ هـ) فقد قال : « وإذا كانت الزيادة مما مفتوحة فهو اسم الزمان والمكان والمصدر . هذا إذا كانت العين

مفتوحة . . وإذا كانت العين مكسورة مع فتح الميم فهو اسم
المكان والزمان مما كان مستقبلاً على يفعل بكسر العين . وما كان
يضم الميم وفتح العين فهو اسم المكان والزمان والمصدر والمفعول
من أفعل يفعل . وإذا كسرت العين منه فهو باسم الفاعل
من هذا الباب . . وإذا كانت الميم مكسورة والعين مفتوحة
فهو ما يعمل به وينقل (١) . . . وجمعها جريماء الماء كان أو بغير الماء :
على مفاعل (٢) .

وقد وجدت هذا الرأي كذلك عند الميداني صاحب « السامى
فى الأسامى » إذ يقول : « وإذا كان أول حرف منه ميماً زائدة جمع
على وجه واحد سواء كانت الميم مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة . !
وكذلك القياس فيما رابعه حرف مدولين نحو مملوك وممالك ومغروود
ومغاريذ . . . وكذلك إن كان مثقل الحشون نحو مُحَنَّث ومُخَانِث (٣) .
فهذا صريح فى جواز هذا الجمع .

(١) يعنى به اسم الآلة .

(٢) ديوان الأدب الورقة السادسة .

(٣) السامى فى الأسامى ، لوحة ٣ .

كذلك يؤخذ من كلام ابن سيده في مقدمة « المحكم »
قياسية هذا الجمع إذ يقول : « لا يلزم إذا كان لفظ الجمع مفعلاً
أن يكون الواحد مفعلاً (بفتح وكسر) ، بل قد يكون مفعلاً
(بفتح وكسر) ومفعلاً (بفتح الميم والعين) ومفعلاً (بضم وكسر)
في بعض المواضع » .

ويقول بعد أن عدد منهجه فيما تركه : « ومنه أني لا أذكر
تكسير المزيد من الثلاثي ولا تكسير بنات الأربعة ، ولا يعتل على
بذكرى متائيم في جمع مُتَمِّم ونحوه فإنما أذكر ذلك لأشعر أن مفعلاً
(بضم وكسر) في نية مفعال « (١) . ومفهوم هذا أن جمع مُتَمِّم على
متائم قياس .

ثانياً : أن هذا الجمع قد تردد كثيراً في كلام اللغويين الثقات ،
دون أن يكون مثاراً للنقد ، رغم كثرة مآلف في نقد اللغويين وتبع
زلاتهم ، ومن ذلك قول ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب » بعد
أن ذكر بعض الكواكب ومنازلها ، « فهذه الكواكب ومنازل
القمر مشاهير الكواكب » (٢) . ويقول الفارابي في معجمه « ديوان

(١) مقدمة المحكم ص ١١ ، ٧ .

(٢) ص ٩٦ ، ٩٧ .

الأدب » : « وإبل دِقاق أى مهازيل » ، ويقول : « ابن مُفَازِر
(بضم الميم) شاعر ، وبعضه يفتح الميم منه فيقول مَفَازِريريد جمع مُنْذِر » ،
ويقول : « وَحَفَنَهُمُ الحَاجَةُ إِذَا كَانُوا مُحَاوِيجَ » ، ويقول : « انْخَلَفَ
بِالْحَصَى : الرمي به بالأصابع ، وهو أحد منا كير قوم لوط » .^(١) وقد
استعمل الفيروز آبادي في قامرسه كلمة « المشاهير »^(٢) واستعمل الزبيدي
في مستدركه كلمة للمشاكل^(٣) .

ثالثاً : أن هذا الجمع قد تردد في كثير من الشواهد النثرية والشعرية
ومن ذلك قوله تعالى : « وَحَرَّ مَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعُ مِنْ قَبْلِ » ،
وقول الشاعر :

قَالَ مُلَيْمٌ لَا أَحِبُّ الْجَعْدَيْنِ
وَلَا السَّبَاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتَيْنِ
وقول الآخر :

تَرَى آفَافًا وَغَمًّا قَبِيحًا كَأَنَّهَا
مَقَادِيمُ أَكْبَارِ ضَخَامِ الْأَرَانِبِ^(٤)

(١) ديوان الادب . ورقة ٦٦ ، ١٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ .

(٢) ٢٢/١ .

(٣) تاج العروس — مادة شكل .

(٤) لسان العرب مادة تنن وكير .

وقول الهذلي :

كأنّ مصاعيب غلب الرقا

بـ في دار صرم تلاقي مريحاً^(١)

وقول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة

ولا ذاعب إلا بين غرابها^(٢)

وقول أبي ذؤيب :

وإنّ حديثاً منك لو تبدّلنيـة

جنى النحل في ألبان عود مطافل

وقول الراجز :

ألا إيهماها إنها مناهيم^(٣)

وغير ذلك .

رابعاً : أننى رجعت إلى كثير من كتب اللغة لأحصى ما جمع من

(١) ديوان الهذليين ١٣٠ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٤١٨ .

(٣) ديوان الأدب ورقة ١٥٦ .

هذا النوع جمع تكسير فأحصيت ما يربو على الثمانين كلمة. ولا أزعـم
أننى أحصيتها كلها، كما لا أزعـم أنها كل ما جمع من هذا النوع جمع
تكسير، وهذه هى الكلمات مرتبة ترتيبها هجائياً بحسب حرفها الأول:
هزة : مؤتـمـر (بضم وكسر ومعناه شهر المحرم) ومأمـر ومأمـر—
مأسـور ومأسـير .

باء : مـبـىـق (بكسر السين من أبسقت الناقة وقع فى ضرعها
الأمأ قبل النتاج) ومباسق ومباسيق — مـبـمـلة (بكسر الهاء ، الناقة
لاخطام عليها) ومباهيل .

تاء : مـعـمـم (بضم وكسر) ومـمـام ومـمـاهيم — مـمـمـم ومـمـائم .

اثناء : مثـلـوج ومـثـالـيج — مـثـقـوب ومـثـاقـيب .

جيم . مـجـالـج (بكسر اللام ، الناقة تدر على الجوع) ومـجـالـج—
مـجـمـض (بكسر الهاء) ومـجـاـهـيـض — مـجـمـد (بفتح السين ، مأشبع
صبغه من الثياب) ومـجـاسـد — مـجـرـع (بكسر الراء ، الناقة ليس
فيها ما يروى) ومـجـارـع — مـجـهـولة ومـجـاهـيل — مـجـنـون ومـجـانـين .

حاء : مـخـنـق (بكسر النون ، وهو الضامر) ومـخـانـيق —

مُحَدِّث (بكسر الدال ، الناقّة دنا نتائجها) ومحاديث — مُحَرِّم
(بتشديد الراء وفتحها) ومحارم ومحاريم — محتاج ومحاييج .

خاء : مُخْرِط (بكسر الراء ، الناقّة ذَنَدَ لبنها) ومخارط
ومخاريط .

دال : مُدْنِيَّة وَمَدَانِ .

ذال : مُذْهَب (بضم الميم وفتح الهاء) ومذاهب .

راء : مُرَد (بكسر الراء وتشديد الدال ، الناقّة شربت الماء
فورمت) وَمَرَادٌ — مُرْمِ (الناقّة استبان حملها) وَمَرَايَ —
مُرْمَل بفتح (الين) ومراسيل . مُرْمَع (بكسر الصاد ،
النحلة لها فراخ) ومراصيع — مرجوع ومرابيع .

زاي : مَزْمُور ومزامير .

سين : مُسْنَد (بفتح النون) وَمَسْنَدٌ — مَسْلُوخة وَمَسَالِيخُ —
مُسْنَفَة (بكسر النون ، بتقدمة) ومسانيف .

شين : مُشْرِق (بتشديد الراء وفتحها) ومشارق — مشنوم

ومشائيم — مُشَدِّن (بكسر الدال ، الظبية شَدَن ولدها أى طلع
قرنه) وَمَشَادَن ومَشَادِين .

صاد : مُصَنَّب (بفتح العين) ومصاعب ومصاعيب .

ضاد : مضمون ومضامين .

طاء : مُمَقَل ومَطَافِل ومَطَافِيل — مُطَرَّف (بفتح الراء ،
رداء من حرير مربع) ومَطَارِف .

عين : مُنْضِلَة ومعاذيل — مُعْجِل (بكسر الجيم) ومعاجيل
— مُعْصِر ومَعَاصِر ومعاصير — مُنْـوِز (بكسر الواو)
وَمَـاَوِز .

غين : مُنْـدَ (بكسر الغين وتشديد الدال) وَمَـنَادَ —
مُنْـعِـلِم ومغاليم .

فاء : مُفْرِق (بكسر الراء) وَمَفَارِق — مُفِيق وَمَفَاقِق —
— مُفْـعِـر ومقاطير .

قاف : مَقْعَس ومَقَاعَس — مَقْلُوب ومقاليب — مُتَرَبِّب
(بكسر الراء) ومقاريب — مَقْطُوع ومقاطيع — مُقَيَّد ومقاييد —

مَقْدَمٌ وَمُقَدِّمٌ (بكسر الدال) ومقاديم .

كاف : مكسور ومكاسير — مُكْمَرٌ (بكسر العين ، ولد
الناقة إذا نبت في سنامه الشحم) ومكاعير — مكبون (من صفات
الفرس) ومكاين .

لام : ملعون وملاعين — مُلَاح (بكسر القاف) ومَلَاح
— ملقوحة وملاقيح .

ميم : مُمْلِطٌ (بكسر اللام ، الناقة ألقت جنينها) وممايط —
مُمْلِصٌ (بكسر اللام) وممايص — مُمْمَرٌ (بكسر الغين ، الناقة
تجلب لبنا خلطه دم) وممّاغير — مُمَجِّرٌ (بكسر الجيم ، الشاة التي
لا تستطيع النهوض) وممّاجر — مملوك ومماليك .

نون : مُنْفِرٌ ومنّاغير — مُنْهَمٌ ومنّاهم . مُنْجِدٌ ومنّاجد —
منسوب ومنّاصيب — منزوح ومنّايزج — مُنْهِيَةٌ (سمينة) ومَنَاقٍ
— مُنْتَنٌ ومنّاين — مُنْجَبٌ ومنّاجية — مُنْزِبٌ ومنّادية — مُنْكَوْدٌ
ومَنَّاكيد — مُنْكَرٌ (بفتح الكاف) ومنّاكير .

هاء : مُهَوِّعٌ (بفتح الراء) ومهارع — مُهَذَّبٌ (بتشديد الذال

وفتحها) ومهاذيب ومهاذبة — مهزول ومهازيل .

واو : مُوَقَّرة (بكسر القاف وفتحها) وموقر (بكسر
القاف وفتحها) ومُوقَّرة جمعها موقر — مومس وموامس
وميامس ومياميس .

ياء : ميسور ومياسير — ميمون وميامين — مويسر
ومياسير .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجل على النحاة تناقضهم مع
أنفسهم بخصوص هذا الجمع . فمع أنهم يمنعون — كما سبق النقل عنهم —
نجدهم عند حديثهم عن حذف بعض حروف المفرد التي تخل بالجمع ، لم
يلتزموا ما قالوه من عدم جمع هذه الكلمات جمع تكثير ، وابن
مالك نفسه يقول في ألفيته :

والسين والقاف من كاستدع أزل

إذ بينا الجمع بقاؤها نخل

والميم أولى من سواء بالبقاء

والهمز والياء مثله إن سبما

ويقول ابن عقيل في شرح الألفية : إذا كان الخماسي مزيدا فيه

حرف ، حذفت ذلك الحرف إن لم يكن حرف مد قبل الآخر ،
فتقول في فذوكس فذاكس وفي مدحرج دحارج . ويقول تعقيبا
على بيتي ابن مالك السابقين : سَقَدَع تقول في جمعه مَدَاع ،
فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لأنها مصدرة وبجودة للدلالة على
معنى . ويقول الخضرى: كلام المصنف يشمل ما كان رباعى الأصول
زيد فيه حرف كمُدْخَرَج أو حرفان كمُسْتَدْخَرَج فيقال دَحَارَج .
ويقول : حرف اللين الأصلى كمختار ومنقاد لا يقلب بل
يحذف ويقال : مختر ومنقاد . وفيه نظر ظاهر إذ القياس أن يقال:
مخاير ومقايد .

وأظننا - الآن - بعد هذه الجولة الطويلة لا نجد حرجا فى استعمال
كلمات مثل معاجم ومشاكل ومواضيع ومفاهيم ومضامين ومشاريع
ومراسيم ومظاريف وغيرها ، مما شاع استعماله على ألسنة المتحررين
من الكتاب^(١) .

(١) نشر هذا البحث عام ١٩٦٤ . وفى الدورة السادسة والثلاثين
(١٩٦٩ - ١٩٧٠) لجمع اللغة العربية بالقاهرة اتخذ المجمع قرارا بقياسية هذا
الجم . (انظر البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين ص ١٢٤ ، ١٢٥) ،
وانظر كذلك مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين (ص ٢٠٩) .

٢ - صيغ أخرى للمبالغة^(١)

يتحدث النحويون عن صيغ المبالغة المشهورة فيحصرونها في خمس صيغ هي فَعَّالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ ومِمْعَالٌ وفَعِلٌ . ومع ذلك نجدهم يختلفون في شأن هذه الصيغ ومدى صحة القياس عليها ، فمنهم من ذهب إلى أن الصيغ فَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ هي الأكثرية ، ومنهم من ذهب إلى أن صيغة فَعَّالٌ خاصة هي القياسية المطردة ، وذهب بعضهم إلى أن الصيغ الخمسة قياسية من الفعل المتعدي فقط ، وبعض آخر إلى أنها قياسية من المتعدي واللازم .

وقد اعتبر سيبويه هذه الصيغ الخمسة أصلا في المبالغة دون أن يقول بقياسيتها ، ثم عاد فاعتبر صيغة فعيل قابلية وماعداها أصلا ، وخالف نفسه بعد ذلك فقال إن صيغة فَعِلٌ أقل من فعيل بكثير .

ومع هذا الخلاف الشديد اتفقوا على أن ماعدا هذه الصيغ الخمسة قليل في الاستعمال مقصور على السماع .

(١) مقالة نشرت في مجلة الأزهر — جادى الأولى ١٣٨٣ — أكتوبر

ولكننا نجد في كتب اللغة خلاف ذلك . ونرى في كلام اللغويين ما يفيد وجود صيغ أخرى تستعمل بكثرة للدلالة على معنى المبالغة . وهذه الصيغ هي :

- | | |
|------------------|-----------------|
| (١) فَعِيل . | (٢) فُعْلَة . |
| (٣) فُعْلَةٌ . | (٤) فُعَّال . |

وبين هذه الصيغ صيغة فريدة تدل على المبالغة في المفعول (لا الفاعل كسائر الصيغ) وهي صيغة فُعْلَةٌ التي لا يوجد في سائر الصيغ ما يحل محلها أو يغني عنها .

وقد لاحظ اللغويون — من قديم — ما في هذه الصيغ من مبالغة فذكروا ذلك صراحة أو ضمنا . ومنهم من أشار إلى كثرتها أو اطراد بعضها . كما أننا نجد منهم من يذكروا أمثلة للصيغة لا يذكروا غيرها .

وسنتناول الآن كل صيغة على حدة لنرى أقوال اللغويين فيها .
واقدم ما استطعت أن أجمعه من أمثلة لكل منها :

١ — فَعِيل :

قال ابن قتيبة : « ما كان على فَعِيل فهو مكسور الأول .. وهو

لمن دام منه الفعل » ، وبعد أن ذكر أمثلة لذلك تلاها بقوله : « ومثل ذلك كثير . ولا يقال لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو أو يكون له عادة » (١) .

وكذلك نص ابن السكيت على أن صيغة فَعِيل تدل على المبالغة ، فالسُّكْر الكثير السكر والفَسَق الكثير الفسق . إلى آخر ما مثل به (٢) .

كما لاحظ الفارابى (أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٥٠ هـ وصاحب ديوان الأدب) معنى المبالغة فى هذه الصيغة فكان يقرنها بما يفيد المبالغة . ومن ذلك قوله : الرِّيب المولع بالشرب ، الزَّميت أشد من الزميت الخ . يَر الدائم الشرب للخمر ، رجل شرير أى صاحب شر جدا . .

أما الأمثلة التى أمكننى أن أجمعها من كتب اللغة لهذه الصيغة فهى : شريب ، خريت ، زميت ، سكيت ، صميت ، زميت ، حديث ، خبيث ، عبيث ، خريج ، مريح ، مسيح ، عنيد ، غريد ، مرید ،

(١) أدب الكاتب ص ٣٢٤ .

(٢) لمصالح المنطق ص ٢١٩ .

جبير ، خنير ، خمير ، سكير ، سمير ، شخير ، شرير ، شمير ، ظفير ،
غدير ، فجير ، فخير ، فكير ، قسيس ، نطيس ، عقيص ، عريض ،
صريع ، ثقيف ، حريف ، خريق ، صديق ، طليق ، عشيق ، فسيق ،
سسيك ، ضليل ، هزيل ، ظليم ، غليم^(١) .

ولهذه الصيغة أهمية خاصة، لأنها كثيرة الدوران على السنة العوام
في مصر (ولكن بفتح أولها) للدلالة على معنى المبالغة ، وطغيانها على
ما عداها من الصيغ ، فهم يقولون : أكيل ، وحبيب ، وجميع ، ورسيم ،
وَوَويِم ، وكَسيب ، ولَعيب .. وغير ذلك .

ومن أجل هذا لا نستبعد أن تكون هذه الصيغة أقدم في الدلالة
على معنى المبالغة من صيغة فَمَّال التي يعترف بها النحويون ، وأنها
تطورت في اللغة الفصحى إلى فَوَّيل أو فَمَّال طبقاً لقانون الانسجام
الصوتي ، وظلت محتفظة بفتح أولها في بعض اللهجات ، ثم انحدرت
إلى ناعم بعض القبائل العربية التي نزحت إلى مصر .

ومن الغريب أن يبلغ عدد ما جمعته من أمثلة لهذه الصيغة خمسة

(١) راجع الجمهرة ٣/ ٣٧٦ ، والقول المحمل ص ٣٩٠ ، واللسان في عدة

مواضع ، ودبوان الادب ورقة ٧٠ ، ٢٤٦ .

وأربعين مثالا - ولا أزعـم أنه كل ما جاء منها - ثم نجد ابن دريد ينص على أنها سماعية ، ويحذر من القياس عليها . فهو يقول في جمهرته بعد أن عد ما يقرب من ثلاثين مثالا : « اعلم أنه ليسر لمولد أن يبنى فَمَيْلا إلا ما بنت العرب وتكلمت به . ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام (!!) فلا تلتفت إلى ما جاء على فَمَيْل مما لم تسمعه إلا أن يحيى به شعر فصيح » .

٢ ، ٣ - فَمَلَّة وفَمَلَّة :

قال ابن قتيبة : « وكَلُّ حرف على فَمَلَّة وهو وصف فهو للفاعل نحو هُدْرَة ونَكْهَة وظَلْمَة وسُخْرَة إذا كان مهذارا ، نَكَّاحا ، مطلقا ، ساخرا من الناس ، فإن سَكَنت العين من فَمَلَّة وهو وصف فهو للمفعول به . تقول رجل كَمَلَة أى يلعنه الناس ، فإن كان هو يلعن الناس قلت كَمَلَة . ورجل سَبَّه أى يسبه الناس ، فإن كان هو يسب الناس قلت سَبَبَة . وكذلك هَزْأَة وهَزْأَة وسُخْرَة وسُخْرَة وضَحْكة وضَحْكة وخُدْعَة وخُدْعَة . وقال مرة أخرى : وفَمَلَة من صفات المفعول وفَمَلَة من صفات الفاعل » ، ثم ذكر أمثلة لذلك ^(١) .

(١) أدب الكاتب ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٥٥٠ .

وقال ابن السكيت : « واعلم أنه ما جاء على فُؤلة بضم الفاء
وفتح العين من النعوت فهو في تأويل فاعل ، وما جاء على فُؤلة ساكنة
العين فهو في معنى مفعول به » (١) .

وعقد الثعالبي باباً بعنوان « فصل في الفرق بين ضدين بحرف
أو حركة » قال فيه : « وذلك من سنن العرب . وما كان فرقه
بحركة كما يقال : رجل أمانة إذا كان كثير اللعن ، ولُمنة إذا كان
لُعن . وكذلك ضُحكة وضُحكة » (٢) .

بل نص ابن منظور على أن هذين البنائين يطردان في معنى
المبالغة ، وكرر هذا أكثر من مرة فقال :

(١) نُكحة كثير النكاح ، وفُؤلة من أبنية المبالغة لمن
يكثر منه الشيء .

(٢) رجل بُؤلة كثير البول ، يطرد على هذا باب .

(٣) أَلَلَّة الأحمق الذي يُسخر به ، ويطرد عليه باب .

(١) إصلاح النطق ص ٤٢٧ .

(٢) فقه اللغة ص ٢٥٤ .

(٤) مُصْرَعَةٌ كثير الصراع لأقرانه وُصْرَعَةٌ يُصْرَعُ كثيراً ،
يطرد على هذين باب .

(٥) رجل لومة يلومه الناس ولومة يلوم الناس . . يطرد
عليه باب .

٦ . — اللَّعْنَةُ الكثير اللعن للناس ، واللَّعْنَةُ الذى لا يزال يُلعن
لشرارته ، والأول فاعل ، والثانى مفعول . ويطرد
عليه باب .

أما الألفاظ التى أمكننى أن أجمعها لصيغة مُعَمَّلَةٍ فهى :

مُكَدَّاةٌ — خُمَاءَةٌ — زَكَاةٌ — هَزَاةٌ — خَضَعَةٌ — سَبِيَّةٌ —
شَرِبَةٌ — طَلَبَةٌ — عَيْبَةٌ — قَوْبَةٌ — كَذِبَةٌ — لَعِبَةٌ — نَجَبَةٌ —
خُرْجَةٌ — لَجَجَةٌ — وَلَجَةٌ — نَكِيجَةٌ — حَمْدَةٌ — قَعْدَةٌ — بَذَرَةٌ —
دَغْوَةٌ — سَخْرَةٌ — سَهْرَةٌ — عَقْرَةٌ — قَذَرَةٌ — قَشْرَةٌ — هَذَرَةٌ —
لَمَزَةٌ — هَمَزَةٌ — جَلَسَةٌ — كُؤُوصَةٌ — رَفْضَةٌ — قَبْضَةٌ — لَقْطَةٌ —
خُدْعَةٌ — خَضْبَةٌ — صِرْعَةٌ — ضَجْجَةٌ — طَالَعَةٌ — لَسَعَةٌ — مَجْجَةٌ —
هَجْجَةٌ — هَقَقَةٌ — هَاعَةٌ — وَلَعَةٌ — نَفَقَةٌ — طَرَقَةٌ — طَالَقَةٌ —
عَرَقَةٌ — ضَحْكَةٌ — مَسْكَةٌ — أَكَلَةٌ — بَوْلَةٌ — حَوَالَةٌ — خَذَلَةٌ —
سَوْأَةٌ — عَذَلَةٌ — غَسَلَةٌ — وَكَلَةٌ — بَرَمَةٌ — جَثَمَةٌ — حَطْمَةٌ —
لَوْمَةٌ — نَوْمَةٌ — أَمْنَةٌ — عَلَنَةٌ — لَحْنَةٌ — لَعْنَةٌ .

وأما ما استطعت أن أجمعه لصيغة مُقَمَّلة فهو :

نَهْبة — سَبَّة — هَزْأَة — لعنة — سَخَرَة — ضَحْكة — هَمْزَة —
لَمْزَة — خَدْعَة — ضُورَة — اِعبَة — صَرَعَة — لُومَة — لَحْنة —
عمدة (١) .

٤ — مُقَمَّال :

قال ابن قتيبة : « قال أبو عبيدة : فإذا أرادوا المبالغة شددوا
فقالوا : كُرَّام وكُبَّار وظُرَّاف وعُجَّاب ، فالكُرَّام أشد كراماً
من الكُرَّام (٢) » .

وقال ابن السكيت : « ورجل . . طَوِيل وطُوَال ، فإذا أفرط
في الطول قيل : طُوَال » . ونقل عن الكسائي قوله : « سمعت
كبير وكُبَّار ، فإذا أفرط قالوا كُـار » (٣) .

(١) انظر في كل ما سبق اللسان — المواد المذكورة ، وإصلاح النطق
٤٢٨ ، ٤٦٩ ، والجمهرة ١/٢٣٦ ، والتريب المصنف من ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وأدب
الكتاب من ٣٢٥ ، ٣٢٦ والمزهر ٢/١٥٥ .
(٢) أدب الكتاب من ٥٥٨ ، ٥٥٩ .
(٣) إصلاح النطق من ١٠٨ ،

وقال كراع : « رجل طويل وطوال ، فإذا أمرف في الطول
 قيل طووال^(١) » .

ونص الزركشى على أن من صيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم
 صيغة فُعَال ، ومثّل لها بقوله تعالى : « ومكروا مكراً كُبَّاراً » . ثم
 نقل عن أبي العلاء المعري أنه قال في كتابه اللامع العزيزي : فَعِيل
 إذا أريد به المبالغة نقل به إلى فُعَال ، وإذا أريد به الزيادة شددوا
 فقالوا : فُوعَال ، من ذلك عجيب وعُجَاب وعُجَّاب ، وقرأ
 أبو عبد الرحمن السلمي : (إن هذا لشيء عجَّاب) بالتشديد : وقالوا :
 حلويل وطووال وطووال^(٢) .

أما الألفاظ التي أمكنني أن أجمعها لهذه الصيغة فهي :
 عَجَاب - كَبَار - ظُرَاف - جَمَال - كَرَام - حَسَان - طَيَاب -
 حُلُول - مَلَاَح - جَسَام . صباح^(٣) .

(١) المنتخب ص ٩٤ .

(٢) البرهان ٥١٣/٢ ، ٥١٤ .

(٣) ديوان الأدب ورقة ٦٩ ، ٣٢٤ ، والبرهان ٥١٣/٢ ، ٥١٤ ،
 والمنتخب ص ٩٤ ، والمخصص ٧/٦٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٠٩ .

وأعتقد أننا بعد هذا يمكننا ونحن مطمئنون أن نضيف هذه الصيغ الأربعة إلى الصيغ الخمسة التي ذكرها النحويون ، وننقلها من دائرة السماع إلى دائرة القياس . وأقدم هذا الاقتراح إلى الجمع اللغوي ليصدر قرارا به .

٣ - اسم المصدر

[نظرة جديدة]

قسم النحاة الأسماء التي تدل على الحدث إلى قسمين ، سمو أحدهما بالمصدر والآخر باسم المصدر . ولم يتفق العلماء على تعريف لاسم المصدر ، ولا على تحديد لأنواعه ، كما أنهم لم يقدموا لنا ضابطا نستطيع أن نميز به بين المصدر واسم المصدر ، ولم يحصروا أوزان اسم المصدر كما حصروا أوزان المصدر .

وبالنسبة لأنواع اسم المصدر يمكننا — بضم الآراء بعضها إلى بعض — أن نحصرها فيما يأتي :

١ - كل اسم يدل على الحدث دون أن يكون له فعل يجرى .

عليه مثل القهقرى ، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له يجرى على لفظه^(١).

٢ — كل اسم يدل على الآلة التي يؤدي بها الحدث مثل الطهور والطهور ، والفعل والفعل . فالطهور — بالضم — المصدر ، والطهور بالفتح — اسم ما يتطهر به والغسل — بالفتح — المصدر ، وهو فعل الغاسل ، والغسل — بالضم — ما يُغسل به الدرن كالماء والصابون والطفل وغيرها^(٢).

٣ — كل لم يوضع^(٣) لأي اسم يدل على الحدث مثل برة علم جنس على المبرة ، و— بجان علم جنس على التسبيح ، و— حماد علم جنس على الحمد ، وفجار . . إلخ^(٤).

(١) حاشية الشيخ يس على التصريح ٦٢/٢ .

(٢) للرجع ٦٢/٢ ، ٦٤ . قال ابن السيد : وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل بضم الغين يعنيون به فعل الغاسل . ولا أعرف أحداً من أهل اللغة قاله .

(٣) يلاحظ أن ابن مالك في أقيته لم يتحدث عن هذا النوع ضمن حديثه عن اسم المصدر ، وإنما وضعه في باب العلم ، فقال بعد حديثه عن علم الجاس : ومثله برة للمبرة . كذا فجار علم للفجرة .

(٤) التصريح على التوضيح ٦٢ / ٢ ، والنحو الوافي ٣ / ١٧٣ . وقد وضع الأستاذ عباس حسن عليه قيذا فقال : بشرط أن يكون برة من أبر ، وفجار من أفر . فإن كان فمهما فجر وبرفهما مصدران مباشرة .

٤ — كل اسم يدل على الحدث وقد بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة ، وهو الذى يطلق عليه الجمهور اسم المصدر الميمى ، مثل مضرب ومقتل^(١) .

٥ — (١) ما كان متجاوزا فعله الثلاثى وهو بزنة اسم حدث الثلاثى مثل غُسل ووضوء فى اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا ، فإن « غُسل » بمنزلة قُرب و « وضوء » بمنزلة دخول^(٢) .

(ب) كل ما ساوى المصدر فى الدلالة على معنى الحدث ، وخالفه بملوه لفظا وتقديرًا من بعض حروف عامله دون تعويض^(٣) . فحين

(١) شرح النصريح ٦٢/٢ ، والنحو الوالى ١٨٥/٣ .

(٢) النصريح ٦٢/٢ .

(٣) مما يلفت النظر أن يمد النجاة « عدة » مصدرا للفعل « وعد » رغم خلوها من الواو وذلك لأنها عوضت ، وأن يمدوا « تسليما » مصدرا للفعل « سلم » لنفس السبب ، لسكنهم يأتون فى « أنبت نباتا » ويقولون إن نباتا اسمه مصدر ، ولا يحكمون على الألف بأنها عوض عن الهمزة المحذوفة ، وفى « قاتل قتالا » ينجئون إلى الافتعال والتأويل فهم لا يحكمون بأن ألف المصدر عوض عن ألف الفعل . ومع ذلك يحكمون بأن قتالا مصدر ويدعون أن أصله « قتيلا » بالياء . وليس فى كلام النجاة هنا ما يستحق المناقشة ، ولكن أكتفى بأن أسجل عليهم أن تعريفهم المصدر يدخل كلاما فى سلاما وقاتلا فى قاتل قتالا فى عداد المصادر .

أقول : أعطيت المحتاج عطاءً ، — نجد كلمة عطاء تدل على معنى مجرد محض ، ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً ، ومن هنا فإن « عطاء » اسم مصدر للفعل أعطى . ومثله « سلام » في : سألته على اللاجيء سلام الأخ ، و « عون » في : عاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدراً للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره)^(١) .

والحكم سهل في الأنواع الأربعة الأولى — على فرض التسليم بأنها أنواع لما يسمى باسم المصدر ، كما أن الحكم بعمامها أو عدمه سهل أو يكاد يكون متفقاً عليه بين العلماء ؛ إذ لا يعمل منها عمل المصدر إلا النوع الرابع فقط ، ومنه قول الشاعر :

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظم

أما النوع الخامس فهو الذي نحب أن نقف عنده لنناقشه ونعرض

فيه وجهة نظرنا من حيث الإبقاء عليه أو إلغاؤه وضم كلماته إلى المصدر .

وهناك مشكلات ثلاث تواجه من يريد تحليل هذا النوع من اسم المصدر ، ودراسته :

- ١ — المشكلة الأولى تتعلق بمجده والتمثيل له .
- ٢ — المشكلة الثانية تتعلق بالتفريق بينه وبين المصدر .
- ٣ — المشكلة الثالثة تتعلق بإعماله أو عدم إعماله عمل المصدر .

المشكلة الأولى :

(أ) من التعريفين السابقين (انظر رقم ه أ ، ب فيما سبق) يتبين أن الحكم على اسم الحدث بأنه مصدر أو اسم مصدر يتوقف على الفعل المذكور في جملته . فإذا كان اسم الحدث جاريا على حروف فعله فهو مصدر ، وإن كان أقل فهو اسم مصدر .

(ب) من التعريفين السابقين يتبين أن اسم المصدر لا يقع إلا في أسماء الأحداث الثلاثية إذا كان صدرها على أكثر من ثلاثة

أحرف . فإذا كان صدرها على ثلاثة أحرف فهي مصادر وليست
أسماء مصادر .

(ج) ولكن ما الحكم إذا لم يوضع قبل الاسم الدال على
الحدث فعل يكشف عن هويته ؟ أيعد مصدرا أم اسم مصدر^(١) ؟

(د) وما الحكم كذلك لو عكست القضية فكان اسم الحدث
مشمئلا على حروف أكثر من حروف فعله ، كما فى عضاض وزفاف
اللغتين تردان إلى الفعلين : عض وزف ؟

وهذا التذبذب بين المصدرو واسم المصدر اتجاه خاص للنحاة ،

(١) يلاحظ أن الشواهد التى استشهد بها النحاة لاسم المصدر جاءت كلها
فى أمثلة من هذا النوع الذى لم يسبق بفعل غير ثلاثى ، ومنها :

ا — وبعد عطائك المائة الرتاء .

ب — بعشرتلك الحكرام تعد منهم .

ج — من قبله الرجل امرأته الوضوء .

ومع ذلك حكموا على كلمات الحدث فيها بأنها أسماء مصادر . على أى أساس
إذن أصدروا حكمهم ولم تسبق هذه الكلمات بأفعال من أى نوع ؟ قد يقال إن
عدم سماع فعل من مادتها هو الأساس ، ولكن هل كل المصادر سمع لها أفعال
من مادتها ؟ أو هل هذا شرط فى المصدر ؟

لا نجد عند اللغويين ، وهو يؤدي إلى بلبلة واضطراب كبيرين ،
ونكتفي بأن نعرض الأمثلة الآتية :

* في المعاجم أن الشفقة الاسم من الإشفاق ، ولا يقال شفقت .
ولكن ابن دريد حكى شَفَعْتُ وأشفقت^(١) . فهل تظل الشفقة اسم
مصدر مع سماع شفقت ؟ أو هي اسم مصدر على فرض عدم سماع شفقت
ومصدر على فرض سماع شفقت ؟ وهل إذا قلت أشفقت شفقة —
باختلاف الصدر عن العجز تكون اسم مصدر ، وإذا قلت شفقت
شفقة — باتفاقهما — تكون مصدرا ؟

* في الصحاح^(٢) أنه يقال شرب الماء وغيره شَرَبًا وشَرَبًا
وشَرِبًا . . وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى : فشاربون
شرب الهيم فأين المصدر من هذه الثلاثة وأين اسم المصدر ؟

على التعريفين السابقين يكون الثلاثة مصادر لأنها متفقة

(١) اللسان — شفق .

(٢) وكذا في اللسان عن ابن سيده .

الصدر والعجز ، ولكن أبا عبدة^(١) قال : بالفتح مصدر وبالضم والكسر اسما مصدر .

* يقال عوج الشيء عَوَجًا وَعِجًا . أين المصدر وأين اسم المصدر ؟ على التعريفين السابقين يكونان مصدرين . ولكن الجوهرى يعتبر العوج — بالفتح — مصدرا ، والعوج — بالكسر — اسم مصدر . ويفرق آخرون بينهما — مع اعتبارهما كليهما مصدرين . فالعوج — بفتح العين — مختص بكل شخص مرئى كالأجسام^(٢) ، وبعبارة ابن السكيت : بكل ما كان منتصباً كالخائط والعود ، والعوج — بكسر العين — مختص بما ليس بمرئى كالرأى والقول والدين والمعاش . .

* قال الله تعالى : والله أنبتكم من الأرض نباتا . على التعريفين السابقين يكون « نباتا » اسم مصدر للفعل « أنبت » لنقصان حروفه عن حروف صدره . ولكن أبا حيان^(٣) يعتبره مصدرا على أحد تخريجين :

(١) اللسان — شرب .

(٢) اللسان — عوج .

(٣) البحر المحیط ٨ / ٣٤٠ .

(أ) إما على حذف الزائد أى إنباتنا .

(ب) أو على إضمار فعل أى فنبتكم فنباتنا .

ويزيد النجشري تحرجا ثالثا بقوله : أو على تضمين أنبتكم
معنى نبتكم (١) .

* يقال : خَبُثَ خَيْبَةً وَخَيْبَةً وَكَثَّ مَكْثًا وَمَكْثًا . على
التعريفين السابقين تكون الكلمات كلها مصادر . ولكن الفارابي
باللغوى في معجمه « ديوان الأدب » اعتبر خبثا اسم مصدر ، وخيبانة
مصدرا ، واعتبر مكثا — بالضم — اسم مصدر ، وبالفتح مصدرا (٢) .
أما ابن منظور فقد سوى بين الخبث والخيبانة (٣) وليكنه اضطرب
في الفعل مكث . فاعتبر مرة المكث والمكث (وكذلك المكوث
والممكث والمكاث والمكثي) من مصادر ، ومرة أخرى اعتبر
المكث — بالضم — وكذلك المكث — بكسر الميم — اسمين ،
وليسا مصدرين (٤) .

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٤٠ .

(٢) ديوان الادب ورقة ٢٣ (مخطوطة ٣٨٣ لغة) .

(٣) اللسان — خبث .

(٤) اللسان مكث .

* يذكر النحاة من أوزان المصادر « فَمَلَّان » ١- كما كان معناه الحركة والاضطراب والذهاب والجمع . وحين تأتي له كلمة « اللَّهْبَان » نجد الفارابي^(١) يعتبرها اسم مصدر لا مصدرا، ثم نجد ابن منظور يعتبر اللهب واللهيب والأهب واللهبان كلها مصادر .

* كلمة الضَّجَّاج اعتبرها الفارابي اسم مصدر للفعل ضاجَّ^(٢) ، ولكن ابن منظور ينظر إليها باعتبارين . فهي من الفعل « ضَجَّ » مصدر ومن الفعل « ضاجَّ » اسم مصدر .

* ذكر الفارابي أن « فَمَلَّ » سمع بقلّة مصدرا لفعل يفعل . ومع ذلك اعتبر العنّج اسما من عنجت البعير أعنجه^(٣) ، ولم يرد اللفظ بهذا الضبط في اللسان وورد بدله العنّج .

* قال تعالى : وتبتل إليه تبتيلا . لم تجر كلمة تبتيل على المصدر وهي تنقص تاء عن الفعل (ولكنّها تزيد ياء . والزيادة لا اعتبار لها كزيادة الألف في عطاء) فهي على الرأى الثانى اسم مصدر، ولكن

(١) ديوان الأدب ورقة ١١٥ .

(٢) المرجع ورقة ٢٤٧ .

(٣) المرجع ورقة ٣٨ .

ماذا تكون على رأى الأول مع شرطه أن يكون اسم المصدر بزنة اسم حدث الثلاثى ؟

وإلى جانب هذا نجد أبا حيان^(١) يعتبرها مصدرا على غير الصدر، قال : وحسن ذلك كونها فاصلة، ويحملها الزخشرى فى الكشف^(٢) على أنها مصدر، لأن معنى تبتعل : بتل نفسه .

أما المشكلة الثانية : فهى التفريق بينه وبين المصدر .

وقد كان ينبغى على رأى النحاة أن اسم المصدر ليس اسم مصدر أبداً وأن المصدر ليس مصدرا أبداً — وإنما ذلك يتوقف على صدر الجملة — كان ينبغى بناء على هذا ألا يبحثوا عن فرق فى المعنى بينهما، لأن الفرق لفظى فقط . والذى يجب أن يبحث عن الفرق هم أولئك اللغويون الذين يثبتون اسم الحدث إما على المصدر أو اسم المصدر . ومع ذلك نجد النحاة هم الذين أخذوا يفتشون عن الفرق . وياليتهم وصلوا إلى فرق حاسم إذن لكان الأمر . فماذا قالوا :

(١) البحر المحيط ٣٠٩/٨ .

(٢) ٦٣٩/٤ : وانظر أمثلة أخرى لاختلاف ألفريين حول بعض الكلمات

(الجاوس على القاموس ص ١٩٥) .

(أ) فرّق بعضهم بقوله : المصدر يدل على الحدث واسم المصدر
لا يدل على الحدث وإنما يدل على لفظ المصدر^(١) .

(ب) وذهب بعض آخر إلى أن مدلوله الحدث كالمصدر ولا يمكن
دلالته عليه بطريق النيابة لا الأصلية .

(ج) وذهب فريق ثالث إلى أن اسم المصدر يدل مباشرة على
الحدث المجرد من غير واسطة .

وهناك تفسيرات أخرى لا تخلو من غموض وإبهام ، وهما دليل
تخبط النحاة وتعمدّهم في التماس الفرق حيث لا فرق^(٢) .

أما المشكلة الثالثة : فهي إعمال هذا النوع من اسم المصدر أو
عدم إعماله .

فالبصريون يمنعون إعماله لأن أصل وضعه لغير المصدر . فالغفل

(١) التصريح ٦١/٢ .

(٢) راجع الجو الوافي ١٧٤/٣ ، ١٧٥ وكذلك حاشية الشيخ يس على
التصريح ٦١/٢ . ويقول الشدياق مبيناً الفرق : والفرق بين المصدر والاسم أن
المصدر يتضمن معنى الفعل فينصب مثله والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل
(الجانوس ص ١٩٥) .

موضوع لما يُعتَسل به ، والوضوء لما يتوضأ ، ثم استعمل في الحدث (١) .
وعند هؤلاء يكون إهمال اسم المصدر فرقا بينه وبين المصدر . ولكن
المروى عن العرب انصحاء غير هذا ، فاروى عنهم الإعمال . والأمثلة
كثيرة ومتواترة ، وقد سبق ذكر بعضها . وفي جانب الإعمال نجد
ابن مالك الذي يقول في ألفيته :

..... ولا سم مصدر عمل .

وهؤلاء الذين أعملوا اسم المصدر اختلفوا :

(أ) فمنهم من قيده بما كان مضافا لأنه الوارد عن العرب (٢) .

(ب) او منهم من اعتبر إعماله قليلا مثل الأشموني .

(ج) ومنهم من اعتبر إعماله شاذا .

(١) شرح التصريح ٦٤/٢ . وهذا خاطئ من البصريين بين الفعل (بافتح)
الفعل (باضم) ، وبين الرضوء (بالضم) والوضوء (بالفتح) . فالأول من كل مصدر فهو
وبدل . أما الثاني فليس من نوع اسم المصدر الذي تحدث عنه لأنه من النوع
رقم ٢ الذي سبق ذكره ، وهو لا يعمل .

(٢) انظر حاشية يس على التصريح ٦٣/٢ .

(د) وعلق الصبان على اعتبار الأشموني إعماله قليلاً بقوله :
« وإن كان قياساً^(١) . »

وننتهي من كل هذا إلى أن هذا القسم الذى يدل على الحدث
بما سمي باسم المصدر لا فرق بينه وبين المصدر لا فى المعنى ولا فى العمل،
ولذا يجب إلغاء هذه الثنائية وإدماج النوعين فى نوع واحد
هو المصدر .

وقد أحسن ابن مالك فى بعض مؤلفاته^(٢) صنعا حين اعترف
بعدم وجود فرق بين النوعين . وقد كان المنطق حينئذ يقتضيه أن
يمنع التعدد ما دامت الحقيقة واحدة ولكنه جرى فى غبار النحاة
وحذا حذوهم .

اقتراح :

خروجاً من كل هذه الفوضى التى وقع فيها النحاة وأوقعونا معهم

(١) راجع الأشموني بحاشية الصبان من شواهد العتيق ٢/ ٢٨٨ .

(٢) جاء فى الجاسوس على القاموس (س ١٩٥) : « وقع فى كلام ابن مالك

فى شرح التسهيل ما يقتضى ألا فرق بينهما » .

فيها فإننا نقترح أن نعيد النظر في هذه الكلمات التي عدت من أسماء المصادر وأن تلغى التسمية إلغاء تاماً ونصنف هذه الكلمات على النحو التالي :

١ — إطلاق مصطلح « الاسم » أو « اسم الذات » على النوع الثاني .

- ٢ — الاكتفاء بمصطلح « علم الجنس » بالنسبة للنوع الثالث .
 ٣ — الاكتفاء بمصطلح « المصدر المسمى » بالنسبة للنوع الرابع .
 ٤ — أما النوع الخامس^(١) فإذا نظرنا فيه فإننا نجده على أربعة أنواع :

(١) كلمات مأخوذة من الثلاثي المجرد وسمع فعل ثلاثي مجرد بمعناها ، ولكن هذه الكلمات ليست على الأوزان المطردة أو الكثيرة لهذا الفعل . ومن أمثلتها قولهم :

القبح الاسم من القبح — اللطف الاسم من اللطافة —
 الرشق الاسم من رشق يرشق رشقاً .

(١) ونضم إليه كلمات النوع الأول ، وهي في رأينا معدودة .

(ب) كلمات مأخوذة من الثلاثى المجرد جاءت بمعنى أفعال من مزيد الثلاثى دون أن يرد ثلاثى مجرد بمعناها . ومن أمثلتها قولهم :
 الجدَل الاسم من الجدال — الغَزَل الاسم من المغازلة —
 العُجْب الاسم من الإعجاب .

(ج) كلمات مأخوذة من مزيد الثلاثى جاءت بمعنى أفعال من مزيد الثلاثى كذلك ولكن من باب آخر كقولهم :
 الضُّرام الاسم من الاضطرام — الخِيَار الاسم من الاختيار .

(د) كلمات مأخوذة من مزيد الثلاثى جاءت بمعنى أفعال من مجرد الثلاثى دون أن يرد لها فعل من بابها كقولهم :

العضاض الاسم من العض ، الزفاف الاسم من زفت العروس .

وفى كل هذه الكلمات نلاحظ أن عدم ورود فعل لها من بابها كان هو السبب فى اعتبارها من أسماء المصادر . وفى رأينا أن هذه الكلمات يجب اعتبارها مصادر لأفعال من أبوابها وتكون هى دليلنا على الفعل حين الاشتقاق فيما لم يسمع له فعل ، وذلك على النحو الآتى :

١ — فى النوع الأول يعتبر اللفظ مصدرا للفعل المسموع . ويكون

من باب تعدد المصادر للفعل الواحد ، وهذا كثير في كلامهم . وقد أثبت ابن القطاع للفعل « شئ » أربعة عشر مصدرا ثم قال « وأما المصدران والثلاثة والأربعة والخمسة فتجىء كثيرا » (١) .

٢ — وفي النوع الثاني نعتبر هذه الكلمات مصدراً لفعل ثلاثي مجرد لم يسمع ، وتكون هي الحجة لمن أراد أخذ سائر التصرفات منها . وتطبيق هذا النوع يتضح في قول اللغويين : « الشفقة الاسم من الإشفاق .. ولا يقال شفقت » . فعلى اعتبارها مصدرا نقول شفقت ولا حرج .

٣ — أما النوعان الثالث والرابع فنعتبر كلماتهما مصدرا لأفعال من أبوابها لم تسمع ، وتكون حجة لمن أراد أخذ سائر التصرفات منها .

(١) أبنية الأسماء لابن القطاع (مخطوط) ورقة ١١٣، ١١٤ .

(٢) الصحاح للجوهري .

٤ - استعمال المصدر صفة واسما

يستعمل المصدر - كما يقول النحويون - للدلالة على الحدث . وقد لاحظ اللغويون أن من المصادر ما خرج على هذا الاستعمال فاستعمل استعمال الصفات أو الأسماء فكانوا يسمون أمم هذه المصادر على الاستعمال الجديد .

فن النوع الأول قول الفارابي اللغوى :

مفازة قفر (أى مقفرة) وهذا فى الأصل مصدر ^(١)

قوم فطر (أى مفطرون) وهذا فى الأصل مصدر ^(٢)

ثوب خنق (أى بال) وهذا فى الأصل مصدر ^(٣)

مكان زلق (أى كحض) وهذا فى الأصل مصدر ^(٤)

ولم يذكر الفارابي أن لنا أن نقيس على هذا النوع ، فنقول

(١) ديوان الأدب و ٢١ -

(٢) الرجم السابق و ٣٢ -

(٣) المرجع السابق و ٤١ -

(٤) المرجع السابق و ٤٢ -

مثلاً - كما يقول الكتاب الآن - ظلّ وريف أى متسع ، وهو مصدر وز فى الظلّ ولم ينقل عن العرب استعماله استعمال الصفات . ومعنى هذا أنه لا يبيح القياس عليه وإنما يقصره على السماع .

وعدم قياسية الوصف بالمصدر وهو مذهب جمهور النحويين رغم اعترافهم بكثرة وروده ومن ذلك قول ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً

فالتزموا الأفراد والتذكير

وهذا عجيب منهم ، فكيف يكون كثيراً ثم يكون فى نفس الوقت مقصوراً على السماع لا يقاس عليه ؟ . .

ولا أدلّ على تناقض النحاة فى هذا الموقف من أنهم وضعوا شروطاً للوصف بالمصدر^(١) . فما دام الوصف به سماعياً ، فما وجه الحاجة إلى تلك الشروط ؟

(١) نص عبارة الشيخ خالد فى «التصريح» : «الرايم بما ينعت به : المصدر سماعياً بشرط ٢٠٠» تم ذكر شروط ثلاثة . (انظر التصريح بمضون التوضيح ١١٣/٢) .

أما المصادرُ التي استعملت الأسماءُ فمن أمثلتها :

عنده حشدٌ من الناسِ أى جمع وهو فى الأصل مصدر (١)

الكنز واحد الكنوز » » (٢)

الرأس تراب القبر » » (٣)

أُخلد من أسماء الجنان » » (٤)

ولم يبين لنا الفارابى كيف انتقل المصدر من الدلالة على الحدث إلى الدلالة على الصفة أو الذات . ورأينا فى هذا أن المصدر لدلالته على الحدث داخل فى الصفة لأن الصفة ذات وحدث ، فأطلق التكلم ما يدل على الحدث على ما يدل على الذات والحدث . وأحيانا يكتفى بذلك فيستعمل المصدر للدلالة على الصفة ، وقد يخطو خطوة أخرى فينتقل من الصفة التى تشتمل على الذات والحدث إلى الاسم الذى يدل على الذات فقط . ومعنى هذا أننا نفترض أن المصادر التى استعملت الأسماء قد استعملت أولا استعمال

(١) دواىن الأدب و ١١ .

(٢) المرجع السابق و ١٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق و ٢٤ .

الصفات ثم اذْهَبَتْ من الصفة إلى الاسم . وأحيانا تبقى الاستعمالات الثلاثة جنبا إلى جنب وأحيانا يطفى بعضها على بعض . فمما بقيت فيه الاستعمالات الثلاثة كلمة « عَدَل » فهي مصدر للفعل عَدَلَ كما تقول كُذِّبَ اللغة . وقد استعملت كذلك استعمال الصفات فلو ارجل عدل^(١) . وتستعمل أيضا استعمال الأسماء ، فقد سميت الرمزية عدلا والفريضة عدلا^(٢) . ومن العرب من يؤثته ويثنيه ويجمعه على ذلك . وقد حكى ابنُ جني امرأة عدلة^(٣) . ومما استعمل مصدرا وصفة ولم يُسمع استعماله اسما قولهم رجل صوم وفطر^(٤) . ومما استعمل مصدرا واسما وطفى ذلك على استعماله صفة استعمالهم « الضَّرام » بمعنى اشتعال النار وبمعنى الحطب المشتعل أو الحطب الدقيق الذي يُسرع اشتعالُ النار فيه^(٥) ، ولم تذكر كتب اللغة أنه يقال حطب ضرام أو خشب ضرام . وفي مثل هذا المثال نفترض أن ذلك كان مستعملا أول الأمر ومنه انتقل إلى الاسم .

(١) شرح المفصل ٤٩/٣ .

(٢) اللسان : عدل .

(٣) المرجع السابق .

(٤) اللسان : صوم ، فطر .

(٥) اللسان : ضرم .

٥ - من غرائب المصطلحات النحوية^(١)

« ذوات الثلاثة » و « ذوات الأربعة »

في أثناء اشتغالي بمعجم « ديوان الأدب » للفارابي دراسة وتحقيقا جمعت مصطلحا غريبا يتردد في هـ-١ الكتاب هو إطلاق « ذوات الثلاثة » على ما يعرف بالأجوف ، و « ذوات الأربعة » على ما يعرف بالناقص . وقد شغلني هذا فترة من الزمن ، وبذلت المحاولات لمعرفة صاحب هذه التسمية ، وسبب التزام الفارابي لها ، وسر إطلاقها ، حتى اهتديت إلى ذلك .

أما صاحب هذه التسمية فهم البكوفيون الذين ابتدعوها ، ثم استعملوها وروجوها . وأول من رأيته يستعملها منهم الفراء (١٤٤- ٢٠٧ هـ) فقد نقل ابن السكيت عنه في « إصلاح المنطق » أنه قال : « . . . وليس في ذوات الأربعة مفعّل - بكسر العين - إلا حرفان : ماقى العين ومأوى الإبل ، قال الفراء : سمعتها ، بالكسر ، والكلام كله مفعّل . . . قال وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو

(١). أقوال مشرقة ، الأزهر - ربيع الثاني ١٣٩٠ / يونيو ١٩٧٠ .

بالتام إلا حرفان : « مسك مدووف وثوب مصوون »^(١) وتردد هذا الاصطلاح بعد ذلك في كلام ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ولم يتخل عنه مرة واحدة في كتابه « إصلاح المنطق »^(٢) ، وابن السكيت - كما هو معروف - من علماء النحو الكوفي ومن تلامذة الفراء . وقد عقد بابا بعنوان : « باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة » ذكر فيه كلمات مثل أغور وتحوز وتحجز ، وتوه وتبه . . الخ وبابا آخر بعنوان : « وما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة » ذكر فيه كلمات مثل حكوت وحكيت .

وقد علق الخطيب التبريزي على هذا الإطلاق في كتابه « تهذيب إصلاح المنطق »^(٣) فقال : « ترجم هذا الباب بأنه من بنات الأربعة والذي قبله بأنه من ذوات الثلاثة وكلا البابين من ذوات الثلاثة لأن غار وحكى بأيهما واحد ، إلا أنه سلك في هـ - ذا طريقة الكوفيين ، وذلك أنهم يقولون لما كان معتل العين من الأفعال هو من بنات الثلاثة وذوات الثلاثة ، ولما كان معتل اللام هو بنات الأربعة » .

(١) إصلاح المنطق (ص ٢٢٢) .

(٢) انظر صفحات ١٤٢، ١٤٤، ٢٢٠ .

(٣) مخطوطة دار الكتب رقم ٥١٢ ، ص ٢٤٢ .

ونحن نوافق في أن هذا الاصطلاح من وضع الكوفيين ولكن
نخالفه في شيئين :

١ — دعواه أن الكوفيين يطلقون على معتل العين اسم « بنات
الثلاثة » وعلى معتل اللام « بنات الأربعة » كما يطلقون عليهما ذوات
الثلاثة وذوات الأربعة ، فلم أجد أحدا منهم قد استعمل اسم « بنات
الثلاثة » أو « بنات الأربعة » وإنما يستعملون ذوات الثلاثة (فقط)
وذوات الأربعة (فقط) . وابن السكيت نفسه الذي ادعى عليه أنه
ترجم الباب بأنه من « بنات الأربعة » لم يقل ذلك ، وإنما قال « ذوات
الأربعة » كما جاء في نسخة إصلاح المنطق بتحقيق الأستاذين الكبيرين
أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون .

والكوفيون كانوا على وعى وإدراك حين اختاروا ذوات الثلاثة
وذوات الأربعة دون بنات الثلاثة وبنات الأربعة ؛ لأن التعبير الثاني
كثير التردد على ألسنة البصريين ويريدون بالأول الثلاثي وبالثاني
الرباعي ، وهم يستعملون كذلك بنات الخمسة ويريدون به الخماسي .

وقد تكرر هذا الاصطلاح في كلام سيبويه عن الأبنية عشرات
المرات ، كما تكرر في « المنصف » ، (شرح تصريف المازني ت ٢٣٦)
(١٥ م — قضايا اللغة)

والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٦) عدة مرات^(١) ، ولذلك ترك الكوفيون ما للبصريين واختاروا ذوات الثلاثة وذوات الأربعة^(٢) منعا للبس وتجنبيا للاشتباه .

لكن جاء في « أدب الكاتب » لابن قتيبة ما نصه « وقال سيبويه وغيره ليس في الكلام من ذوات الأربعة مفعول بكسر العين . ، وإنما جاء بالفتح نحو رَمَى وَمَدَعَى وَمَغَزَى ، وقال الفراء : قد جاء على ذلك حرفان نادران سمعتهما بالكسر وهما ما في العين ، وما وى الإبل ، فهذا يوهم أن البصريين أيضا كانوا يسمون الناقص « ذا الأربعة » . وقد رجعت إلى كتاب سيبويه ، فوجدت نص عبارته « هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام فالموضع والمصدر فيه سواء ، وذلك

(١) لم يدرك المبرد هذه التفرقة الاصلاحية ، ولذلك نراه في المقتضب يستعمل بنات الثلاثة وذوات الثلاثة ، وبنات الأربعة وذوات الأربعة مريدا الثلاثى وارباعى وكذلك فعل الزجاج و كتابه « من النحو » مخطوطة دار الكتب رقم ١٤٩ نحو ورقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) استعمل الفارابى مصطلح « أولاد الثلاثة » مرة واحدة في معجم ديوان الأدب مرادفا لذوات الثلاثة (باب فعمل من ذوات الثلاثة) .

لأنه معتل ، وكان الألب والفتح أخذ عليهم من الكسرة مع الياء ففروا إلى غمل إذ كان مما يبنى عليه المسكان والمصدر ، وأما بنات الواو فيلزمها الفتح ، لأنها يَنْوُلُ ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة ، ولهذا فأنا أرجح أن العبارة التي نقلها ابن قتيبة ليست عبارة سيبويه ، وإنما هي عبارة الفراء الموجودة في إصلاح المنطق ، ولما كان هو وسيبويه يشتركان في مدلولها فقد اكتفى ابن قتيبة بإيراد لفظ الفراء مراعاة للاختصار .

(٢) تقييده معتل العين بقوله : « من الأفعال » ، فهو يوهم أن هذا الإطلافي مقصور على الأفعال فقط ، وليس ذلك بصحيح ، فهو إطلافي عام في الأسماء والأفعال .

أما لماذا اختار الفارابي هذه التسمية فلا نه كان ذا نزعة كوفية ، ولذلك أكثر في معجمه « ديوان الأدب » من استخدام مصطلحات أخرى للكوفيين انفردوا بها واشتهرت عنهم . ويعد إصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة والغريب الصنف لأبي عبيد أهم المصادر التي استقى منها الفارابي مادته اللغوية ، وكلها ينتمي أصحابها إلى المدرسة الكوفية .

ولكن ، ما مر هذه التسمية ؟ ولماذا اصطلح عليها الكوفيون ؟
أهو مجرد الرغبة في مخالفة البصريين وحب الاستقلال عنهم ؟ أم
وراء ذلك حكمة وسبب ؟

لم يصرح أحد من المتقدمين بسر هذه التسمية ، كما لم يصرح
به الفارابي ، ولذلك أجهد المتأخرون أنفسهم في محاولة تحليل ذلك
والوقوف على سره . وأول من رأته يحاول ذلك الخطيب التبريزي
(ت ٥٠٢) في تهذيب إصلاح المنطق إذ قال : « وذلك لأن (غار)
إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت (غرت) فيكون على ثلاثة
أحرف ، و (حكي) إذا رددته إلى نفسك قلت (حكيت) فيكون
على أربعة أحرف » (١) ووافقه على ذلك الرضي (ت ٦٨٨) في شرحه
لشافية ابن الحالج فقال : « سمي (الأجوف) ذا الثلاثة اعتبارا
بأول ألفاظ الماضي ، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو
المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس ~~محو~~ ضربت وبعث لأن نفس
المتكلم أقرب الأشياء إليه والحكاية عن النفس من الأجوف على
ثلاثة أحرف نحو قلت وبعث » (٢) .

(١) ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) ذكر ابن منظور هذا التفسير أيضا في معجم لسان العرب بإضافة (غز) .

وقال في موضع آخر : « وسمى المعتل باللام . . ذا الأربعة
لأنه — وإن كان فيه حرف علة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي
على ثلاثة كما صار في الأجوف عليها فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة
باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم » .

ونحن نرى أن الكوفيين ومن انت لفهم لم يعنوا ذلك ، ولم
يلمحوا هذه الصفة حين التسمية ، وإنما كانوا أبعد نظرا وأعق غورا
من ذلك ، فقد اهتموا في بحوثهم عن الأبنية إلى حقيقة هامة ،
هي أن تنتهي أبنية الأجوف هو الثلاثي لا يتجاوزه ، ومنتهى أبنية
الناقص هو الرباعي لا يتجاوزه فاستفادوا من هذه الحقيقة في وضع
هذا الاصطلاح .

ونستطيع أن نستخلص هذه الحقيقة إذا تتبعنا الأبنية المجرودة في
(ديوان الأدب) وهو أول معجم عربي جامع يحصر أبنية اللغة
العربية ويضع الألفاظ تحت كل بناء ، ففي أبنية الأفعال لا يوجد
مكان للأجوف بين الرباعي منها ، فمنتهى بناء الأجوف هو الثلاثي
ومزيده ، ولا يوجد فعل أجوف رباعي الأصول ، في حين أن باقي

الأقسام جاء منها أفعال رباعية الأصول ، فبناء (فعمل) جاء منه السالم والمضاعف والمثال والمهموز ، وبقاء (افعمل) - وهو عند الفارابي من أبنية الرباعي - جاء منه السالم وذو الأربعة ، وبناء (افعمل) جاء منه السالم والمهموز . وهكذا لا نجد للأجوف وجودا بين الأفعال الرباعية ، ولذا كان جديرا أن يسمى (ذا الثلاثة) . وكذلك إذا تتبعنا أبنية الأسماء نجد أن منتهى بناء الأجوف منها هو الثلاثي ومزيده ، ولم يأت منه بناء رباعي الأصول ، وإنما جاء منه بناءان ملحقان بالرباعي هما « فِيعال » و « فِيعول » نحو ديار وضيع وعيوق .

ومعنى إلحاقهما بالرباعي أنهما يشتملان على ثلاثة أصول ، ثم زيد عليها حرف لتبلغ حد الرباعي ، فهما في الحقيقة من أبنية الثلاثي ، ولم تزد أصولهما عن ثلاثة أحرف .

أما الناقص فاستحق اسم ذي الأربعة لأن منتهى بنائه وصل إلى أربعة أحرف أصول سواء في الأفعال أو الأسماء ، فهناك أفعال رباعية الأصول معتلة اللام جاءت على مثال (افعمل) مثل (اضرورى) أى آتخم ، و (اعروريت) الفرس أى ركبته عويا ، و (اهلولى) الشئ أى حلا ، و (اذلولى) أى انطلق فى استخفاء ، و (اقلولى) أى أشرف ، و (احمومى) أى اسود ، و (اثنونى) أى اثنى .

وكذلك فى الأسماء لم يزد بناء الناقص عن أربعة أحرف أصول ، ولم يأت منه إلا بناء واحد من الرباعى الملحق بالخماسى وهو (فعوعل) مثل (خجوجى) للطويل الرجاين ، و (شجوجى) للطويل ، و (شرورى) اسم جبل ، و (قطوطى) للذى يقارب المشى ، و (قلولى) للطائرة الذى يرتفع فى طيرانه .

وعدم تجاوز الناقص أربعة أحرف أصول هو — فى الحقيقة — وصف لا يختص به وحده ، فإنه يشاركه فيه أقسام أخرى (فى الحقيقة لم يأت مما زاد على أربعة إلا السالم فقط ، فكأن مدار الأقسام تشارك الناقص فى وصف ذوات الأربعة) ، ومع ذلك فإطلاق (ذى الأربعة) على الناقص هو مقابل إطلاق (ذى الثلاثة) على الأجوف لبيان الاختلاف بين القسمين مع احتواء أصول كل منهما على حرف من حروف العلة ، وهذا وحده مسوغ لإطلاق هذا الوصف عليه مع عدم اختصاصه به .

ولا شك أن هذا أولى من تعليل التبريزى والرضى ؛ فإن نقص أحرف الأجوف عن الناقص إنما يتحقق فى الفعل دون الاسم ، فكلاهما فى حال الاسمية على ثلاثة أحرف نحو القول والرمى ، وهو

لا يتحقق في الفعل إلا إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب فقط ،
فإذا أسند إلى ضمير الغائب بطل التفاوت نحو قال ورى . بل إن
الأمر ينعكس إذا اتصلت بهما تاء التأنيث نحو باعت ورمت أو أخذ
منهما اسم الفاعل نحو قاتل ورام فيصير الأجوف جديرا باسم
(ذى الأربعة) والناقص جديرا باسم (ذى الثلاثة). ثم أين هي الأحرف
الثلاثة في الفعل (قت) والأحرف الأربعة في الفعل (رميت) ؟
ومتى كانت تاء الفاعل داخلة في بناء الكلمة معدودة بين أحرفها ؟

ومما هو جدير بالذكر أن الجوهرى قد تصرف في هذا الاصطلاح
فاستعمل (الثلاثي) بدل ذى الثلاثة (الأجوف) و (الرابعي) بدل
ذى الأربعة (الناقص) فقال : (ويقال أيضا جرف هار خفضوه
في موضع ارفع ، أرادوا (هار) وهو مقلوب من الثلاثي إلى الرابعي ،
كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكى السلاح)^(١) . أراد أن يقول إن
فعله مقلوب من (هار) الأجوف إلى (هرى) الناقص ، ولذلك
جاء على هار دون هار .

ولغرابة هذا المصطلح لم يظن ابن برى إلى مدلوله ، وظن أن

(١) الصحاح - هور .

الجوهري أراد بالثلاثي ما كان على ثلاثة أحرف ، وبالرباعي ما كان على أربعة أحرف ولذلك عقب بقوله : (هذه العبارة ليست بصحيحة ، لأن المقلوب من هائر وغير المقلوب من الثلاثي . ألا ترى هاريا وهائرا على وزن فاعل ؟ وإنما أراد الجوهري أن قولهم هار على ثلاثة أحرف وهائر على أربعة أحرف)^(١) .

ولو كان هذا هو مراد الجوهري لعكس العبارة وقال : (وهو مقلوب من الرباعي إلى الثلاثي) لأن المقلوب على أربعة أحرف والمقلوب إليه على ثلاثة .

(١) التنبيه والإفصاح، مخطوطة دار الكتب رقم ٨ لغة تيمور، ص ٢٧١، ٢٧٢

الفصل الخامس

عرض الكتب ونقدها

- ١ - الاتصاف لسبيويه من المبرد - لابن ولاد .
- ٢ - محاضرات في اللغة - الدكتور عبدالرحمن أيوب .
- ٣ - شرح القصائد التسع - لأبي جعفر النحاس .

من التراث اللغوي (١) :

الافتصار لسيبويه من المبرد

لابن ولاد

ت ٣٣٢ هـ - ٩٤٣ م

١ - ابن ولاد (٢)

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، الذي ولد بمصر ، وعاش شطراً كبيراً من حياته في القرن الرابع الهجري ، وهو قرن النهضة العلمية في جميع أرجاء العالم الإسلامي . وقد نشأ ابن ولاد في بيت علم ، فأبوه وجده كلاهما من علماء اللغة والأعلام ، وكلاهما درس في غير مصر ، وقرأ أمهات كتب اللغة والنحو على المتخصصين ، وله أخ اشتغل كذلك بالنحو وله ترجمة في كتب الطبقات (٣) . وقد تتلمذ

(١) مقال نشر . مجلة كلية المعلمين بالجامعة اليبية - العدد الأول ١٩٧٠ م .

(٢) انظر ترجمته في الزبيدي ٢٣٨ وما بعدها ، والنقطة ٩٩/١ وما بعدها ، و ٢٢٤/٣ وما بعدها ، والباقية ١٦٩ ، وشذرات الذهب ٢/٣٣٢ .

(٣) اسمه أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الوليد ، وقد اشتهر بعد وفاة أخيه ، وكان في حوزته نسخة مؤلفة من كتاب سيبويه جالس لتدريسها . ومن تلاميذه الزبيدي المؤلف الاندلسي المشهور .

ابن ولاد الحفيد على عدد من الأساتذة المتخصصين من مصريين وأجانب ، وعلى رأسهم والده^(١) ، وأبو جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة^(٢) ، وأبو إسحاق الزجاج ، وأبو جعفر أحمد بن رستم الطبري^(٣) . وحين لمع اسمه وجاس للتدريس قصده التلاميذ من كل مكان ، وكان من أشهرهم أبو الحسين على بن أحمد المهبلي^(٤) ، والقاضي مازن بن سعيد الأندلسي^(٥) ، وأبو عبدالله محمد بن الحسين اليمني^(٦) .

-
- (١) هو أبو الحسين محمد بن الوليد ، ولد عام ٢٤٨ هـ وتوفي عام ٢٩٨ هـ . درس في بغداد وترك كتابا في النحو سماه « النطق » .
- (٢) ولد في بغداد ودرس كتب والده ووفد إلى مصر عام ٣٢١ هـ حيث جلس لتدريس كتب والده بالإضافة إلى كتاب سيبويه .
- (٣) من كبار القراء والنحويين في بغداد . له من المؤلفات « غريب القرآن » و « المقصور والمدود » و « كتاب النجوم » .
- (٤) توفي عام ٣٨٥ هـ ، وله تلميذات على كتاب « المقصور والمدود » لابن ولاد .
- (٥) ولد عام ٢٦٥ هـ وتوفي عام ٣٥٥ هـ . وقد كانت له أسفار في طلب العلم .
- (٦) انظر معجم الأدباء ١٨٣/١٩ والفقه ١٠٣/١ والزيدي ٢٤٠ ونقح الطيب ١/٣٣٧ .
- (٦) توفي عام ٣٥٨ هـ وإليه يرجع الفضل في انتقال أمهات المکتب المصرية إلى الأندلس .
- (٧) توفي عام ٤٠٠ هـ وكان ضمن أساتذة « دار العلم » التي أسسها الفاطميون في مصر ، وكتب عدة مؤلفات .

ولم يكن ابن ولاد مكثراً في تأليفه ، كما لم يكن متنوع الثقافة .
وكل ما عرف له من مؤلفات أربعة كتب هي — بالإضافة إلى
كتابنا هذا — « المقصور والمدود » (١) ، « وكتاب النقائض » ،
وكتاب رابع مات بعد أن شرع في تأليفه وهو « معاني القرآن » .

٢ — نقد المبرد لسيبويه

أشار المؤرخون وكتاب التراجم إلى عديد من الكتب التي
اتخذت كتاب سيبويه محوراً لها وتاولته أو تناولت بعض مسائله
بالشرح والتحليل ، ولكن هناك كتاباً فريداً من بينها له طابع
خاص ، وهو واحد من خمسة كتب ألفها المبرد حول كتاب سيبويه .
هذا الكتاب وصلنا اسمه واقتباسات كثيرة منه في كتب متأخرة ولم
يصلنا نصه ، وقد خصصه المبرد لنقد سيبويه والاعتراض عليه . وقد
ذكر ابن جنى أن المبرد سماه « مسائل الغلط » (٢) ، وذكر ياقوت
أنه سماه « كتاب الرد على سيبويه » (٣) ، و

(١) وصلنا هذا الكتاب وقد طبع مرتين حتى الآن .

(٢) الخصائص / ط الهلال (١/٢١٣) .

(٣) معجم الأدباء ١٠٦/٩ .

وقد كان لصدور كتاب المبرد هذا رد فعل قوى لدى النحاة ،
إذ استكثروا جميعاً هذا الهجوم وانبرى بعضهم للدفاع عن سيبيويه
والانتصار له ، ولا نجد أثراً لأى كتاب ألف للانتصار للمبرد وأخذ
جانبه . وقد كان من بين من دافعوا عن سيبيويه وانتصفوا له من
المبرد تلامذة مخلصون للأخير مثل أبى اسحاق الزجاج الذى دافع عن
سيبيويه فى كتابه « شرح أبيات سيبيويه » كما يتضح من الاقتباسات
العديدة التى نقلها البغدادى فى « خزانة الأدب » عن هذا الكتاب^(١)
ومن دافعوا عن سيبيويه أيضاً أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) فى
كتابه « شرح كتاب سيبيويه » كما يتضح من الاقتباسات التى أخذها
البغدادى كذلك من هذا الكتاب^(٢) .

وقد كان مثار دهشة وعجب أن يأتى أقسى هجوم على سيبيويه
من المبرد رأس المدرسة البصرية فى عهده ، وأن يتعرض المبرد لسيبيويه
بالحجوم ويتعقب زلاته ويؤلف كتاباً فى محالفته وارده عليه ، فى حين

(١) انظر ١/٤٥١ و ٢/١٣٠ ، ٤٣٥ و ٣/٦٢٩ و ٤/٤٣٦ (بولاى ط
أولى) .

(٢) انظر ٢/١٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٣٠ - ٤٣٢ ، ٤٣٥ و ٤/٤٣٥ ، ٤٣٦ .

أن شهرته جاءت من دراسته لسيبويه وتدرسه لكتابه ، بالإضافة إلى ما كان يتقاضاه من مبالغ طائلة في مقابل شرح كتبه وتصحيح النسخ عليه . ومن أجل هذا جاول بعضهم أن يبريء المبرد من تهمة التعرض لسيبويه وادعوا بطلان نسبة هذا الكتاب إليه ومنهم من ادعى أن ما اعترض به المبرد على سيبويه حدث أيام الشباب وأنه عاد فرجع عنه^(١) وكلتها الدعويين في رأينا باطلة . أما الأولى فلأن الإشارة إلى عمل المبرد وردت عن طريق تلامذته الذين كانوا يلزمونه ويعرفون كل صغيرة وكبيرة عنه ، والذين كانت لديهم الفرصة للتحقق إذا وجد أدنى شك في صحة نسبة هذا الكتاب إليه . وأما الدعوى الأخرى فلم تصح إلا في مسائل قليلة معدودة ، ربما لا تتجاوز مسألة أو مسألتين رجع المبرد عن رأيه فيها وأخذ برأى سيبويه^(٢) .

(١) انظر الخصائص / ط الهلال (١/٢١٣) ، والمزهر (ط أولى تحقيق جاد المولى ٣٧٢/٢) .

(٢) انظر الانتصار لابن ولادس ٩٩ ، ١٨٢ .

٣ - كتاب الانتصار

نسخه :

توجد من هذا الكتاب نسخة وحيدة مخطوطة تحفظها دار الكتب المصرية برقم ٦٠٥ نحو تيمور . وهناك ملخص لهذا الكتاب مدون على هامش نسخة الزيتونة من كتاب سيبويه . وهذا الملخص مكتوب بخط عالم من علماء العربية هو ابن الحاج الأزدي الإشبيلي فاسخ الكتاب . ويبدو أن ابن الحاج لم يكن بتخليص مسائل الخلاف وإنما أسقط بعضهم ، لأن عدد المسائل في مخطوطة القاهرة ١٣٤ مسألة وفي مخطوطة الزيتونة ١١٥ مسألة فقط .

الهدف من تأليفه :

يتضح من عنوان الكتاب سواء كان « الانتصار لسيبويه من المبرد » كما سماه بعضهم ، أو « نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه » كما سماه بعض آخر - ومن مقدمته أن الهدف من تأليفه الدفاع عن سيبويه في المسائل التي ثار الخلاف فيها بينه وبين المبرد ، وليس الهدف التوسط بينهما وأخذ جانب الحياد منهما . وفي ذلك

يقول ابن ولاد في مقدمه سببه « هذا كتاب ألفناه لنذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس المبرد أن سيبويه غلط فيها ونبينها ونرد الشبه التي لحقت فيها » . ويؤدى تصنيف مسائل الكتاب إلى نفس النتيجة ، إذ أننا نجد ابن ولاد يأخذ جانب سيبويه في ١٣١ مسألة من جملة المسائل البالغ عددها ١٣٤ . أما الثلاثة الباقية فقد اتخذ في واحدة منها جانب المبرد ، وفي واحدة جانب الحياض ، وأما الثالثة فكان النقد فيها موجهاً - في الحقيقة - إلى الأخفش لا إلى سيبويه .

وصفه :

يبدأ الكتاب بمقدمة قصيرة - لم تتجاوز الصفحة الواحدة - تحدثت عن موضوعه ، وهو مناقشة مسائل الخصال بين المبرد وسيبويه ، وأشارت إلى اتخاذ جانب الحياض في الخصومة واختيار رأى المبرد إن بدا أنه الصواب^(١) ، كما دافعت عن مسلك المؤلف نحو المبرد وبررت هجومه عليه إذ قالت : « ولعل بعض من يقرأ كتابنا

(١) يبدو أن ابن ولاد لم يكن صادقاً في هذه الدعوى ، وأنه رى من ورائها إلى عدم جارية القارىء منذ اللحظة الأولى بهجومه على المبرد .

هذا يفكر ردنا على أبي العباس المبرد . وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ، فإنه رد عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه . وبعد ذلك انتقل المؤلف إلى مسائل الخلاف فذكرها مسألة مسألة بادئاً باقتباس رأى سيبويه على النحو الذى رواه المبرد ومثلياً بنقد المبرد ثم منتهياً برأيه هو .

هل تناول ابن ولاد جميع مسائل الخلاف ؟

يبدو من النظرة الأولى أن الإجابة ستكون « نعم » ما دام ابن ولاد لم يناصر سيبويه فى كل المسائل . ولكن يعكر على هذه الإجابة ما ثبت لدى من أن هناك مسائل كثيرة لم يتعرض لها ابن ولاد ، ومن تلك المسائل ما رواه البغدادى فى « خزنة الأدب » من مسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه دون أن يكون له وجود فى كتاب ابن ولاد هذا . ومن تلك المسائل :

١ — الخلاف بينهما حول كلمة « بشر » فى قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر

هل هي منصوبة أو مجرورة .

٢، ٣ - اختلاف بينهما حول محل الضمير بعد «لولا» و«عسى»
في الآيات :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى
ولي نفس أقول لها إذا ما
تنـازعنى لعلـى أو عسانى

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه المسائل الثلاث قد أجابها أبو جعفر
النحاس شرحها من وجهة نظر سيبويه ، وأن المسألتين الأخيرتين
قد دافع الزجاج عن رأى سيبويه فيهما (١) ، والزجاج - كما سبق أن
ذكرنا - من أساتذة ابن ولاد .

وتثير هذه الحقيقة سؤالاً هو : لماذا إذن أسقط ابن ولاد هذه
المسائل وغيرها من كتابه مع أن وجهة نظر سيبويه فيها قوية ؟ يبدو .

(١) أنظر خزانة الأدب ٢/٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ .

أن السبب يتمثل في أن المبرد كتب « ارد على سيبويه » في حياته المبكرة ، ثم اكتشف مسائل أخرى فيما بعد فضمنها كتباً أخرى له ، ومن ذلك ما حواه كتاب الكامل من تخطئات لسيبويه رغم قلة مسائل النحو فيه . وحينما فكر ابن ولاد في تأليف كتابه رأى أن يقصر نفسه على المسائل التي وردت في كتاب « ارد على سيبويه » ، فتناولها بالمناقشة مسألة مسألة . وعلى هذا فإن المسائل الأخرى التي نجدها في « خزانة الأدب » ليست واردة في كتاب المبرد « ارد على سيبويه » وإنما في كتب أخرى له ، وهي مسائل لم يهتم ابن ولاد بتتبعها وحصرها والرد عليها .

كيف انتصر ابن ولاد لسيبويه ؟

بذل ابن ولاد أقصى ما في وسعه لنصرة سيبويه والدفاع عنه . وقد وفق في ذلك إلى حد كبير ونجح في إقناع القارئ بأن يتعاطف معه . وقد استعان ابن ولاد من ناحية باستقراء الأساليب العربية وتتبع المادة اللغوية المسجلة - وما أغزر معلوماته في هذا الخصوص - ومن ناحية أخرى استخدم طاقته في التعليل والربط والفلسفة مستعملاً المنهج العقلي المنطقي الذي كان المبرد يجيد استخدامه . ومن مجموع هذين المنهجين بنى

دفاعه عن سيبويه . وبشيء من التفصيل يمكننا أن نقسم وسائل ابن ولاد في الدفاع عن سيبويه إلى ما يأتي :

١ — الرجوع إلى المادة اللغوية المسجلة عن الثقات بدون اعتبار للقياس النظري . وعلى هذا الأساس انضم ابن ولاد إلى سيبويه في منعه أن يقال « السقي لك » و « ارعى لك » بدلاً من « سقيا لك » و « رعيًا لك » مخالفًا للمبرد في إجازته ذلك اعتمادًا على أنه لا فرق في القياس بينها وبين « الحمد لله » و « العجب لزيد » . وقد بنى ابن ولاد رأيه على أساس أن العرب لم تتكلم بهاتين العبارتين مع الألف واللام وأن سيبويه لم يمنع من طريق القياس وإثباته من قبيل السماع ، وأنه لا يصح النظر إلى القياس وترك ما تتكلم به العرب ، لأن العرب يمتنعون عن التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبـه ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه (١) .

وفي مسألة أخرى انضم ابن ولاد إلى سيبويه في إجازته أن يقال « قال فلاذته » ، لأن التعبير قد نقل عن العرب الفصحاء (٢) .

(١) الانتصار ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) المرجع ص ١٢٠ ، ١٢١ .

٢ — من المعروف أن المبرد بنى كثيراً من اعتراضاته على أسس نظرية بجمّة . ومن أجل هذا كان لا بد لابن ولاد أن يستعمل نفس السلاح في معرض الرد ، وأن يقرع الحجة بحجة مماثلة . ولتوضيح هذا الاتجاه نقبس ما قاله ابن ولاد انتصاراً لسيبويه في إجازته أن يقول « زيدٌ ضربتُ » قال ابن ولاد — بعد احتجاجه بروايات لبعض أهل البصرة والكوفة — « وأما طريق المقايضة فإنه أجاز العرب أن تنصب المفعول إذا تقدم وقد شغل الفعل عنه بالهاء ، كقولهم زيداً ضربته . فعديل لهذا في الحاشية الأخرى أن تميز زيد ضربت فترفعه ولم يشغل الفعل عنه بالهاء في اللفظ كما نصبت وقد شغلت الفعل بالهاء لأنهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز وإن كانت أخراهما أكثر في كلام العرب من الأولى (١) » .

واستعمل ابن ولاد سلاح المنطق مرة أخرى في رده على المبرد الذي رفض قول سيبويه « لاتستغنى هذه الحروف التي للمعانى عن الاسم والفعل ، ويستغنيان عنها » . قال ابن ولاد منتصراً لسيبويه : « إن سيبويه أتى بحككين فلم يقابل المبرد واحداً منهما بنقض وذلك أنه

قال : الحروف التي للمعاني لا تستغنى عن الاسم والفعل ولا بد لها من أحدهما ، وسبيل التناقض لهذا القول أن يطرح حرف النفي وينحصر موجباً فيقول إنه قد يستغنى عن الاسم والفعل في حال . ولن يحدد ذلك لأن الحرف لا يوجد في كلام العرب إلا متشبهاً باسم أو فعل . والحكم الآخر أن الاسم والفعل قد يستغنيان ، فكان نقض هذا بالنفي هو أن يقول : لا يستغنيان في حال ، وقد استغنيا في مثل قولنا قام زيد ^(١) .

٣ — وفي بعض الحالات لم يكن المبرد دقيقاً في اقتباس سيبويه وبالتالي لم يكن على صواب في الحكم الذي بناه على هذا الاقتباس المحرف . وقد كان ابن ولاد على وعى بهذه الحالات ، وكان رده يتلخص في تصحيح النص وتحرير عبارة سيبويه . ومن أمثلة ذلك المسألة رقم ١٢٤ وخلاصتها أن المبرد نقل عن سيبويه أنه قال : « يكون على مُعَلِّ في الأسماء نحو مصحف وخدع وموسى ولم يكن في كلامهم ولا نعلمه صفة » . ثم اعترض المبرد على سيبويه قائلاً : « هذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات ... وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لأشك في ذلك » . ثم جاء رد ابن ولاد مقررأ ما يأتي :

(١) الاتصاف ص ٣١٠ .

(ا) هذا غلط من المبرد على الكتاب وليس على سيبويه ،
لأنه اعترف بأنه ليس من كلام سيبويه وإنما غلط عليه في كتابه .

(ب) نظرنا في عدة نسخ من الكتاب فوجدنا الكلام صحيحاً
مستقيماً على غير ما حكى المبرد . وليس المبرد عندنا ممن يكذب ، ولكن
موضع ظننا أنه تجاوزده نظره لأن هذا الكلام الذى ذكره يتلوه بسطر
في مثال مخالف لذلك المثال .

(ج) نص سيبويه « ويكون على مفعّل نحو مصحّف ومخدع
وموسى ولم يكثر هذا فى كلامهم اسماً وهو فى الوصف كثير . والصفة
قولهم مُسَكَّرَمٌ ومدخل ومعطى . ويكون على مفعّل نحو مُنْخُلٌ
ومسعط ومدق ومنصل ولا نعلمه صفة » . فوزن مفعّل هو الذى عند
سيبويه أنه لا يعلمه صفة (١) :

ع — وأحياناً كانت تخطئة المبرد لسيبويه ترجع إلى سوء فهمه
لعبارة سيبويه ، فكان عمل ابن ولاد يتلخص حينئذ فى شرح عبارة
سيبويه وبيان المراد منها . ومن أمثلة ذلك المسألة الثانية عشرة ،
ونحن ننقلها باختصارها هنا :

(١) المرجع ص ٣١٦ - ٣١٨ .

سيبويه : الرفع بعد « إذا » و « حيث » جائز في مثل « حيث زيد لقيته فأكرمه » و « إذا زيد تلقاه فأكرمه » .

المبرد : أما « إذا » هذه فابتداء الاسم بعدها محال لأنك لا تقول : « اجلس إذا عبد الله جالس » . وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في معنى « إذا » فلا تضيفها إلا إلى الفعل . وقد أجاز في غير هذا الباب الرفع في البيت : لا تجزعي إن منفس أهلكته... ولا يجوز الرفع على ما ذكر لأنه يرفعه بالابتداء والقول فيه متى رفع أن يكون على إضمار « هلك » .

ابن ولاد : هذا لا يجوز بهذا اللفظ ولا هو الذي أجاز سيبويه ، وإنما يحيز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جلس ، فتكون الجملة بعد « إذا » مبنية من اسم وفعل إلا أن تقديم الاسم على الفعل يقبح من جهة الترتيب . وبهذا يكون سيبويه لم يضيف « إذا » إلا إلى الفعل فلا تناقض . ومعنى إضافة إذا للفعل إضافتها للجملة الفعلية . فهو إذا قدم الاسم أو أخره إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا « زيد قام » و « قام زيد » في المعنى (١) .

٥ — وأخيراً فقد رفض ابن ولاد في كتابه أن يضع أى نحوى في مركز أقوى من مركز سيبويه ، وبالتالي رفض أن يحتج على سيبويه برأى قاله نحوى آخر . ومثال ذلك ما ذكره المبرد من أن سيبويه منع تصغير كلمة « اللأى » ثم رده ذلك بإجازة الأخفش لهذا التصغير قياساً . وقد كان رد ابن ولاد يتلخص في أن ما حكاه الأخفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً . وقياس مثل هذه الأمور سهل على سيبويه وعلى من هو دونه ^(١) . وفي مسألة أخرى رفض ابن ولاد أن يعتبر ما سماه المبرد (إجماعاً) بدون وجود سيبويه ، ذا كراً أن الإجماع لا يتحقق إلا بوجود سيبويه ^(٢) .

قيّمته :

لهذا الكتاب قيمة خاصة تتلخص فيما يأتى :

١ — أنه أول كتاب يخصص للدفاع عن سيبويه ضد هجرت المبرد ، وربما كان الكتاب الوحيد الذى يخصص لهذا الغرض ، إذا استثنينا ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء من أن هفاك نحويّاً اسمه عبيد الله

(١) المرجع ص ٢٧٧ — ٢٧٩ .

(٢) المرجع ص ٢٧٥ .

ابن محمد بن أبي بردة القصرى قد ألفت كتاباً بعنوان « الانتصار لسيبويه على أبي العباس المبرد في كتاب الغاط »^(١) . ولكن ياقوتا لم يلق أى ضوء على هذا المؤلف المجهول ولا على كتابه .

٢ - أصالة المؤلف فى هذا الكتاب وظهور شخصيته . وعلى الرغم من أن استاذہ الزجاج قد سبقه فى مهمة الدفاع عن سيبويه إلا أنه يبدو أن ابن ولاد لم يستفد كثيراً من هذا الدفاع . ودليلنا على هذا أمران : أولهما ما ذكره القفطى من أن الزجاج كان يضع ثقته فى تلميذه ابن ولاد وأنه كثيراً ما كان يسأله رأيه فى بعض مشكلات « الكتاب » وأن الزجاج كثيراً ما كان يختار تفسير ابن ولاد وينضم رأيه^(٢) . وثانيهما أننا لو قارنا دفاع ابن ولاد بأى دفاع للزجاج لظهر الفرق بين الدفاعين واضحاً . فأما دفاع الزجاج فمختصر جداً وغير كاف وأما دفاع ابن ولاد فدفاع شامل مستفيض وفى نفس الوقت مقنع وسديد . ويكفى أن نحيل القارئ إلى الخلاف بين المبرد وسيبويه فى « إن » فى قول الشاعر :

(١) معجم الأدباء ٥٩/١٢ ، ومعجم البلدان ١١٢/٤ .

(٢) القفطى فى إنباه الرواة ٩٩/١ .

سقطته الزواعد من صيِّف وإن من خريف فلن يعدما
أهى «إيا» حذفت منها «ما» أم هى «إن» الجزائية . أما
دفاع الزجاج فلم يشغل أكثر من بضعة أسطر من كتاب الخزانة، وأما
دفاع ابن ولاد فقد شغل ثلاث صفحات كاملة من مخطوطة الانتصار^(١).

٣ - أن ابن ولاد فى هذا الكتاب آثار عدة مشكلات تتعلق
بكيفية تقعيد القواعد، ومهمة النحوى فى ذلك ورسم الطريق لمن
يتصدى للدرس النحوى، وأسهم فى وضع أسس ذلك العلم الذى
عرف فيما بعد باسم «أصول النحو» . ومن أهم الأسس التى نصادى
بها ابن ولاد وطبقها فى كتابه ما يأتى :

(أ) أنه لا يصح الطعن على العربى ، أو رميه باللحن أو الخطأ ،
أو تقديم القياس النظرى على المادة اللغوية المسموعة . وفى هذا يقول
ردا على المبرد « إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل
يجعل كلامه فى النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها
إن تكلمت بفرع يخالف أصله » ويقول : « الذى للنحوى أن يفعل أن

(١) راجع خزانة الأدب ٤/ ٤٣٥ ، والانتصار ٧٤ - ٧٧ .

يمثل ويعتدل لما جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له (١) .

(ب) أنه يجب الوقوف عند المادة المسموعة ، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري . فهناك من الأساليب والكلمات ما يصح في القياس ولكنه لم يسمع فيجب أن نقف عند ما قالته العرب ولا نغيره . وفي هذا يقول : « سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم . فأما أن يعملوا قياساً وإن حسن يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم » ، ويقول « لا بد من متابعتهم إذا كان يريد التكلم بلغتهم دون ما يطرده لنا ويحسن من مقاييسنا (٢) » .

(ج) أن تعدد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجيتها ، وأن كل رواية - ما دامت قد نقلت عن ثقة - يصح الاستشهاد بها . وهو يقول في ذلك : « الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد ... ولغة الرواة

(١) الانتصار ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) المرجع ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد « ويقول : » مجيء الروايات في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيح لأنه يغير البيت إلى ما في لغته فيجعل ذلك أهل العربية حجة (١) .
(د) أنه لا يصح تأويل كلام العرب وصرفه عن ظاهره وادعاء

الحذف والإضمار بدون داع . وهو لهذا يخالف المبرد في إعرابه قوله تعالى « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين » . فقد كان المبرد يقول إن فاعل « بدا » مصدر مقدر ، وتأويل الآية : ثم بدا لهم بدو ولكن حذف بدو من الكلام لأن « بدا » تدل عليه . أما ابن ولاد فيقول : ليس الأمر كذلك لأن « ليسجننه » جملة في موضع الفاعل ... وأما قوله إنه يضمن فيه البدو فإنما نضمن إذا كان الكلام محتاجاً إلى الإضمار ناقصاً عن التمام . فأما إذا كان الكلام تاماً مفيداً . . فلا حاجة بنا إلى الإضمار (٢) .

٤ - ولعل خير ما يدل على تقدير القدماء لهذا الكتاب وإعجابهم به تلك الاقتباسات العديدة الطويلة التي نجدتها في كتب المتأخرين

(١) المرجع من ١٩٣ ، ١٩

(٢) المرجع من ٢١٢ ، ٢١٣ .

منهم . ويكفي أن نشير إلى « خزانة الأدب » للبعثادى^(١) وإلى نسخة الزيتونة من كتاب سيبويه ، التي سبق الحديث عنها .

محاضرات في اللغة

تأليف الدكتور عبد الرحمن أيوب

ط أولى ١٩٦٦ - بغداد

إن الدراسة اللغوية قديمة قدم الفكر الإنساني ، وواحدة من ثمرات البحث العقلي لحضارات عريقة ظهرت في أنحاء متفرقة من العالم ، كالهند ومصر القديمة والصين واليونان ، وبلاد العالم العربي . ولكن علم اللغة العام بمفهومه الأكاديمي اليوم ، وبمناهج بحثه الخاصة يعد من العلوم الحديثة نسبياً ؛ لأنه نتاج القرن التاسع عشر ، وثمرات الأعمال المشتركة في أوروبا وأمريكا ، في الأعوام الأولى من القرن العشرين .

(١) انظر على سبيل المأموس ١٧٤/١ و ١٣١/٢ و ٤٣٦/٤ . وانظر كذلك ٢٨٧/١ ، ٣١٤ ، ٢٩٥ و ٦٢/٢ ، ٢٧٥ و ٢٠٢/٣ ، ٣٨٨ و ١٣٧/٤ .

وإن مكتبتنا العربية مازال فقيرة إلى حد كبير في هذا النوع من الدراسة اللغوية الحديثة ، إذ لا يعدو ما أخرجته المطبعة فيه عشرات من الكتب ، على الرغم من وفرة ما ألّف فيه باللغات الأخرى ، وبخاصة باللغة الإنجليزية .

ولهذا فإن صدور كتاب في علم اللغة الحديثة باللغة العربية يعد كسباً عظيماً للمكتبة اللغوية ، وسدّاً لفرغ كبير مازال يعاني منه الدارسون . ويزيد من قيمة الكتاب أن يكون المؤلف من المتخصصين في الدرس اللغوي ، ومن جمعوا بين الثقافتين العربية القديمة ، والغربية الحديثة ، وضرّبوا بسهم وافر في كل منها ، وهو ما تحقق لمؤلف هذا الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي يشغل الآن منصب أستاذ ورئيس قسم علم اللغة في كلية دار العلوم . جامعة القاهرة^(١) .

ويمتاز هذا الكتاب بأن مؤلفه حين كتبه لم يحدو الأقدمين في كتبهم ، ولم ينقل الأفكار اللغوية المعاصرة في أوروبا وأمريكا نقلاً حرفياً ، وإنما حاول من ناحية أن « يتطور بالأفكار اللغوية القديمة وأن

(١) كان ذلك عام ١٩٦٨ حينما نشر المقال . بمجلة « المجلة » القاهرية .
(م ١٧ — قضايا اللغة)

يعالجها وفق المنهج الحديث ، ومن ناحية أخرى أن « يعرّب النظريات اللغوية الحديثة بعرضها في نطاق المادة العربية » (١) .

وهناك خاصة أخرى يتميز بها هذا الكتاب وهي وضوح أفكاره ، ومحاولة المؤلف تقريب ما يحويه من نظريات لغوية معقدة ، وعرضها في أبسط صورة ، وأيسر عبارة ، مستخدماً في ذلك مقدرة التعبير ، وخبرته في التدريس الجامعي قرابة خمسة عشر عاماً ومستعيناً كذلك بالرسوم البيانية والخرائط والصور .

وقد ذكر المؤلف في صفحة العنوان أن هذا الكتاب يمثل فقط القسم الأول من دراسة واسعة يعدها ، وأنه سيقصر هذا القسم على رسم منهج لدراسة اللغة من الناحية الاجتماعية والنفسية ، ودراسة أصواتها ومفرداتها وقواعدها . ثم ذكر في مقدمته أنه سوف يخص الأبحاث التطبيقية بقسم آخر سيظهر قريباً . وفي الحقيقة لا يمكن عرض النظريات عرضاً مجرداً دون استخدام الأمثلة التوضيحية ، وبدون تطبيق على الجزئيات ، ولهذا فإننا نجد الكتاب يجمع بين النظرية والتطبيق ، ويقدم القاعدة إلى جانب المثال .

ولأن المؤان يؤمن ، أن اللغة ظاهرة واحدة تتكامل فيها اللغة الفصحى ولهجاتها جميعا ،^(١) ، فقد حرص - حسين تقديم نظرياته - على أن يربطها باللغة العربية الفصحى ولهجاتها القديمة والحديثة . وقد ركز من بين اللهجات الحديثة على لهجتي العراق ومصر بوجه خاص .

وقد كان المؤان على حظ كبير من التوفيق في دفاعه عن دراسة اللهجات العامية ، وفي إزالة التشكك والخوف من نفوس من يفكرون جدوى هذه الدراسة أو يحاربونها ، وذلك إذ يقول : « قد يتوجس البعض خيفة من أن دراسة اللهجات قد تؤدي إلى إضعاف الفصحى » . ونحن هنا نفرق بين الدعوة لاستعمال اللهجات الحديثة في مجالات الثقافة والعلم ، وبين دراسة اللهجات . وعالم الاجتماع يدرس الرذائل ولكنه لا يدعو إليها . وكل ما نريد أن نؤكد أنه هو أن اللغة الفصحى تمثل جانباً واحداً من جوانب العربية ، ولن يكتمل فهمنا للأسرار لغتنا إلا بالإحاطة بها في جميع مظاهرها ،^(٢) .

* * *

(١) الخاتمة ص ٢٤٩ .

(٢) ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

بدأ المؤلف كتابه بمدخل شغل الصفحات الاثنيتين والثمانين الأولى ، ثم انتقل إلى الموضوع الرئيسى وهو مادة اللغة فى الصفحات المائة والسبعين الباقية .

وفى المدخل تناول المؤلف موضوعات تعد من مقدمات علم اللغة ، أو تتصل باللغة ، وهى التفرقة بين المصطلحين : فقه اللغة وعلم اللغة ، ومعالجة موضوع نشأت اللغة وماهيتها ، وموضوع اللغة والجمع ، وموضوع انقسام اللغات إلى عائلات لغوية ، ثم موضوع اللغة العربية فى نشأتها وتطورها ، وفى صورتها الفصحى ، أو فى لهجاتها القديمة أو الحديثة .

وهذا الجزء من الكتاب لا يكشف عن مواهب المؤلف الحقيقية ، ولا يمثل مقدرة اللغوية ؛ لأن بحوثه - فى الحقيقة - تعد من هذا النوع المطروق الذى كثر القيل والقال فيه . فالتفرقة بين المصطلحين فقه اللغة وعلم اللغة سبق أن تناولها كثيرون منهم الأستاذ الدكتور كمال بشر فى كتابه قضايا لغوية (١٩٦٢) . والموضوع الثانى ، وهو أصل اللغة أو نشأتها من الموضوعات التى مل اللغويون الحديث فيها بعد أن طال النقاش حولها ، واستمر عشرات القرون دون جدوى ، ولهذا يقول

فندريس إن « مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة » .
ومن أجل هذا قررت الجمعية اللغوية بباريس عدم مناقشة هذا الموضوع
نهائيا ، أو قبول أى بحث فيه لعرضه فى جلساتها .

فإذا انتقلنا إلى الجزء الثانى من الكتاب ، وهو الذى يتناول
مادة اللغة ، نجده مقسما إلى ثلاثة أقسام هى على الترتيب : الأصوات -
المفردات - قواعد اللغة وهذا الجزء هو صلب الكتاب وهدفه الرئيسى ،
وهو الذى ينبىء عن براعة المؤلف الحقيقية ومقدرته الفائقة ، ويكشف
عن دقته وعمقه فى البحث والتحليل والاستنتاج .

وقد اختار المؤلف فى هذا الجزء أن يجمع بين الطريقتين التزامنية
والتاريخية فى التحليل اللغوى ؛ لأنه يؤمن « بضرورة دراسة اللغة
من جانبين مستقلين ، دراسة واقعها أى ظواهرها المختلفة فى عصر
معين . . . وهى الدراسة التى يطلق عليها اسم synchronic ،
ودراسة تاريخ كل ظاهرة على حدة ، وهى التى يطلق عليها
اسم diachronic » (١) .

أما قسم الأصوات فقد شغل أكثر من ستين صفحة ، وتناول بالتحليل مادة اللغة فيما دون مستوى الكلمة ، ويشمل ذلك الصوت المفرد ، والتركيبات المقطعية . وجين يتحدث الدكتور أيوب عن أى مشكلة صوتية فإنه يتحدث عنها حديث الواصل الخبير . ويكفى أن نعلم أنه يشرف على تشغيل معمل فى كلية دار العلوم يعد من أحدث معامل الدراسات الصوتية فى العالم العربى ، وأنه سبق أن نشر بحوثاً صوتية كثيرة أهمها كتابه (أصوات اللغة) عام ١٩٦٣ .

وقبل أن يتحدث المؤلف عن كيفية إنتاج الصوت اللغوى ، وطرق التدخل المختلفة فى مجرى الهواء التى تؤدى إلى إنتاج أصوات مختلفة — تحدث عن أعضاء النطق بالتفصيل ، وهى الرئتان والقصبة الهوائية والحنجرة ولسان المزمار والبلعوم واللسان والشفة والحنك والأسنان والشفة . واستعان فى شرح وظيفة هذه الأعضاء وتحديد أماكنها بالرسوم والصور المختلفة^(١) .

(١) انظر الأشكال ٢ و ٣ ، ب و ٤ ، ب .

وبعد أن فرغ المؤلف من ذلك انتقل إلى نقطة أخرى هامة ،
وهي الحديث عن الأبجديات الصوتية الصناعية التي اخترعها اللغويون
بعد أن ضاقوا ذرعا بالأبجديات الطبيعية المستعملة في اللغات المختلفة .
وقد ذكر المؤلف أن الغرض من وضع هذه الأبجديات هو توحيد
الرموز الكتابية التي يستعملها علماء الأصوات في دراساتهم للهجات
واللغات المختلفة^(١) .

ولسكني أضيف إلى ذلك سببا آخر ، وهو محاولة التخلص
من أنواع الشذوذ الموجودة في الأبجديات الطبيعية ، ووضع أبجدية
مثالية تمثل الصوت الواحد برمز واحد ، أو على حد تعبير دي سوسير :
(تمثل الأصوات المنطوقة بكل دقة) . وقد اكتفى المؤلف بأن
عرض — من بين المحاولات الكثيرة التي بذلها اللغويون في هذا
الخصوص — آخر محاولة ، وهي تلك التي قدمتها الجمعية الصوتية
الدولية التي أسست في فرنسا عام ١٨٨٦ م . وكان عليه أن يشير —
ولو في إيجاز سريع — إلى المحاولات السابقة لهذه المحاولة وأهمها

محاولة عالم الأصوات الإنجليزي Henry sweet الذى سبق الجمعية الدولية بتقديم رموز صوتية عام ١٨٧٧ فى كتابه Hand book of phoneics والذى أصبحت رموزه فيما بعد الأساس الذى بنيت عليه الأبجدية الصوتية الدولية . ولذا فإنه يعتبر بحق أبا الأبجدية الصوتية .

ولما كان القارىء العربى قد يجد صعوبة فى قراءة الرموز الصوتية الدولية لأنها مؤسسة على الحروف اللاتينية التى تكتب بها اللغات الأوربية المختلفة ، فقد رأى المؤلف أن يضع مقابلات لهذه الرموز اختارها من الحروف العربية ، ووضع كل رمز لاتينى مع نظيره العربى المقترح فى جدول شغل صفحة ١١٦ . وتلك محاولة جريئة ناجحة ربما كانت الأولى من نوعها فى اللغة العربية .

وفى ختام حديث المؤلف عن الأصوات المفردة تحدث عن الأصوات العربية ، بادئاً بآراء قدامى النحاة العرب التى يمثلها سيويه ، ثم معقبا برأى المحدثين . وقد حرص المؤلف على أن يعرض

لصفات الأصوات العربية ، سواء في الفصحى أو اللهجات ، وسواء في القديم أو الحديث . ومن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج قوله : « والخلاصة أن وصف سيبويه للأصوات قد استعمل نفس الاعتبار الثلاثة التي يعتمد عليها علم الأصوات الحديث ، وهي ذكر العضو أو الأعضاء التي تشترك في التدخل في طريق الهواء ، وذكر طريقة خروج الهواء وذكر همس الصوت أو جهره . . وهو بذلك قدم لنا صورة واضحة للأصوات في العربية الفصحى على عهده ، (١) . وختم المؤلف هذا القسم بحديث سريع عن المقاطع ، ثم عن النبر . وهما موضوعان لم يلقيا من عناية الباحثين العرب إلا القليل ، وما يزالان في حاجة كبيرة إلى مزيد من العناية والدرس .

وحين ننتقل إلى القسم الثاني الذي يتناول المفردات نجده يشمل موضوعين اثنين . أما أولها فيتناول مصادر المفردات بالنسبة للعربية ، الفصحى ولهجاتها القديمة والحديثة . ومن النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا المجال أن « اللهجات القديمة واللهجات الحديثة واللغة

العربية الفصحى زوايا ثلاث متكاملة يفسر ما في بعضها ما في بعضها الآخر ويكملها (١) ، وأن دراسة اللهجات أمر ضروري » لتفسير بعض الأمور المستغلة علينا عندما تقتصر دراستنا على اللغة الفصحى وجدها (٢) . وأما ثانيهما فيعرض « عدداً من الوسائل التي تستخدمها اللغة لزيادة مفرداتها » (٣) . وقد ذكر المؤلف من بينها ست وسائل هي على الترتيب : الاشتقاق ، والقلب المكاني ، والتغيرات الصوتية ، وتخفيف الصيغ ، وتداخل الصيغ ، والقرض اللغوي . وقد كان المؤلف يبدأ كل وسيلة بشرح ما يعنيه بها ، ثم يثنى بضرب عديد من الأمثلة عليها . فمن أمثلة القلب المكاني التي ذكرها كلمة (أنا رب) في اللهجة المصرية ، المقلوبة عن (أنا رب) ، و (معلقة) ، المقلوبة عن (ملققة) . ومن أمثلة التغيرات الصوتية كلمة (برتقال) التي تنطق في المصرية (برتوان) و (برتكان) و (برتجان) ، وكلمات العدد المركب من ١١ إلى ١٩ التي تنطق بتخفيف درجة احتسك صوت العين مما يقرب بها إلى الحركة . وبذا تصبح : حداشر ، واتناشر

(١) ص ١٥٥ .

(٢) ص ١٥٩ .

(٣) ص ١٦٤ .

وتلا تاشر . . . إلخ . أما تخفيف الصيغ فيعني به المؤانف « أن ينطق بالكلمة مع نقص بعض أصواتها، أو مع اختفاء بعض العناصر النطقية منها، مما يجعل الصيغة الخفيفة لكلمة ما تبدو مختلفة عن الصيغة العادية للكلمة نفسها » (١) . ومن أمثلة ذلك : ماشاء الله ، التي تنطق في المصرية (ماشا الله) ، ومساء الخير التي تنطق : (مساء الخير) . . . ، وهكذا . أما تداخل الصيغ فيعني به المؤانف (توحد كلمتين أو أكثر توحدًا لا يمكن معه أن تقسم الصيغة الناتجة منه إلى صيغ حرة وغير حرة) (٢) . ومن أمثلة ذلك كلمة (معلش) المصرية التي يمكن أن تزد إلى الأصل : ما عليه شيء ، وكلمة (جاب) التي نشأت في اللهجات الحديثة بامتزاج الفعل (جاء) مع باء الجر في مثل العبارة : جاء بالسكتاب . أما القرض اللغوي فقد اعتبره المؤانف « من أهم وسائل التغيير في مفردات اللغة » (٣) . وشرحه بأنه (عبارة عن أن تأخذ اللغة مفردات من لغة أخرى ، لأن مدلول هذه المفردات قد أخذ من أهل هذه اللغة الأخرى . . . وقد يحدث القرض من اللغة الأخرى مع وجود

(١) ص ١٨٨

(٢) ص ١٩٦ . وسيأتي شرح المراد من ذلك .

(٣) ص ٢٠٠ .

ألفاظ في اللغة المقرضة تؤدي نفس المعنى . وفي هذه الحالة يكون الدافع للقرض تقليد أهل اللغة الأخرى ، لما لهم من مكانة اجتماعية معينة (١) . ومن أمثلة النوع الأول كلمة: (تليفون) و (تلفراف) ... والنوع الثاني كلمة : (مرصى) الفرنسية التي تستعمل في اللهجات العربية المعاصرة مع كلمة : أشكرك .

وإذا كان الدكتور أيوب قد سبق بمن تحدثوا عن الوسائل التي تستخدمها اللغة لزيادة مفرداتها مثل الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ، فإن أصلته تبدو في تناول القضية تناولاً مختلفاً ، وربطه اللغة العربية الفصحى بلهجاتها القديمة والحديثة . وإذا كان لنا من ملاحظة شكلية على هذا القسم فهو حديث المؤانف في نهايته عن « تأثير الاقتراض في تركيبات اللغة » (٢) مع أن مكانه المناسب في القسم الثالث الخاص بالتركيب ، لا هذا القسم الخاص بالمفردات .

فإذا انتقلنا إلى القسم الخاص بالتركيب ، أو قواعد اللغة ، فإننا نجد المؤانف يتناول فيه قضايا كثيرة متنوعة ، تدخل تحت أكثر من

(١) ص ٢٠١ .

(٢) ص ٢٠٦ .

فرع من فروع علم اللغة^(١)، وبعضها يدخل فى موضوعات سبق للمؤلف أن يتحدث عنها . فهو يتحدث مثلا عن الصوت والصوتيم^(٢) ، مع أن مكانه فى القسم الأول الذى يعالج الأصوات . وهو يتحدث فيه عن اللصق الذى يعتبر من الوسائل التى تستعملها بعض اللغات فى زيادة مفرداتها^(٣)، مع أن مكانه فى القسم الثانى الذى يتناول المفردات . ومع هذا فإننا نجد هذا القسم موجزا جدا لا تبلغ صفحاته الأربعين أما العناوين الفرعية التى تقع تحت هذا القسم فهى على الترتيب : بناء الكلمة — تركيب الجمل — الصيغة والمعنى — التطور فى القواعد . ومن أهم القضايا التى تناولها المؤلف تحت العنوان الأول نظريتا الصوتيم والصرفيم . وعزف الصوتيم بأنه جنس يندرج تحته أنواع ، ومثل لذلك بالصوتيم (ن) الذى تتعدد أفرادها على النحو الآتى :

(١) يختلف اللغويون فى عدد فروع علم اللغة ، أو مستويات التحليل اللغوى . ومع ذلك فهم يكادون يتفقون على أن الفرع الذى يعالج مادة الكلام يختص باسم علم الأصوات ، والذى يدرس صيغ اللغة والتغيرات التى تترتبها يختص باسم علم الصرف ، والذى يعالج نظام الكلمات فى جمل ، أو مجموعات كلامية يختص باسم علم النحو . أما الذى يدرس معانى الكلمات فيختص باسم علم الدلالة أو علم المعنى ، والذى يهتم بعمل المجامع اللغوية يختص باسم علم المعجم .

(٢) ص ٢١٣ .

(٣) ص ٢١٧ .

- ١ - النون الواقعة أول الكلمة مثل التي في : نار .
- ٢ - النون الواقعة قبل الكاف مثل النون في : انكتب .
- ٣ - النون الواقعة قبل الياء مثل النون في : إن يكن .
- الخ .

فالصوت الأول لثوى أنفى مجهور ، أما الثانى فهو لهوى أنفى مجهور..... (٤) .

وإطلاق المؤلف اسم (جنس) على الصوتيم أو الوحدة الصوتية إطلاقاً مختلف معه فيه ، فقد كان أولى منه استعمال كلمة (نوع) التى تطلق على أفراد متفقين فى الحقيقة . وقد نوع المؤلف التسمية التى أطلقها على أشكال الصوت المختلفة ، فقد سماها مرة (أنواعاً) ، وهذا يقتضى أن ما يجمعها (جنس) ، وسماها مرة أخرى (أفراداً) ، وهذا يعنى أن ما يجمعها (نوع) .

أما الصرفيم فيعنى به المؤلف الوحدة الصرفية أو التركيب الصرفي ، أو ما يسمى بالمصطلح الأوربى : مورفيم Morpheme .

ولنا على تناول المؤان لهذا المصطلح ملاحظات : منها أنه لم يعط
تعريفًا حاسمًا دقيقًا ، مع أن علماء اللغة قد وضعوا له أكثر من تعريف
مثل (أصغر وحدة ذات معنى) أو (سلسلة الفونيات ذات المعنى
التي لا يمكن تقسيمها بدون تضيق المعنى أو تغييره) . ومنها أنه
لم يربط بين هذا المصطلح الحديث ، والمصطلحات التقليدية مثل جذر ،
وأصل ، ونهاية تصريفية ، مع أن الربط بينهما ضروري لإيضاح المعنى .
ولهذا نجدنا في حاجة إلى أن نقول إن الصرف التقليدي إذ يصف
(رجلان) على أنها تشتمل على أصل هو (رجل) + نهاية تصريفية
تفيد التثنية هي (ان) - يصفها علم اللغة الحديث بأنها تشتمل على مورفيمين
اثنين ، أو وحدتين ذواتي معنى ، إحداها تحمل المعنى الأساسي
لللمعة ، وهذه تختص باسم المورفيم الحر ، والثانية تحمل فكرة التثنية
الإضافية ، وهي تختص باسم المورفيم المتصل أو المقيّد . ومنها أننا كنا
نتوقع منه ، كما تحدث بالنسبة للصوتين أو الفونيم ، عن الصوت
أو الفون - أن يتحدث بالنسبة للصريف أو المورفيم عن المورف
Morph ، وهو المادة الخام التي تتكون منها الصرفيات
أو المورفيات . وقد عرف اللغويون الأوربيون المورف بأنه (سلسلة
من الفونيات يمكن النطق بها ، وربما أدت وظيفة مورفيم في نظام

ولنا على تناول المؤان لهذا المصطلح ملاحظات : منها أنه لم يعط
تعريفاً حاسماً دقيقاً ، مع أن علماء اللغة قد وضعوا له أكثر من تعريف
مثل (أصغر وحدة ذات معنى) أو (سلسلة الفونيات ذات المعنى
التي لا يمكن تقسيمها بدون تضييع المعنى أو تغييره) . ومنها أنه
لم يربط بين هذا المصطلح الحديث ، والمصطلحات التقليدية مثل جذر ،
وأصل ، ونهاية تصريفية ، مع أن الربط بينهما ضروري لإيضاح المعنى .
ولهذا نجدنا في حاجة إلى أن نقول إن الصرف التقليدي إذ يصف
(رجلان) على أنها تشتمل على أصل هو (رجل) + نهاية تصريفية
تفيد التثنية هي (ان) - يصفها علم اللغة الحديث بأنها تشتمل على مورفيمين
اثنين ، أو وحدتين ذواتي معنى ، إحداهما تحمل المعنى الأساسي
لللمة ، وهذه تختص باسم المورفيم الحر ، والثانية تحمل فكرة التثنية
الإضافية ، وهي تختص باسم المورفيم المتصل أو المقيد . ومنها أننا كنا
نتوقع منه ، كما تحدث بالنسبة للصوتيم أو الفونيم ، عن الصوت
أو الفون - أن يتحدث بالنسبة للتصريف أو المورفيم عن المورف
Morph ، وهو المادة الخام التي تتكون منها الصرفيات
أو المورفيات . وقد عرف اللغويون الأوربيون المورف بأنه (سلسلة
من الفونيات يمكن النطق بها ، وربما أدت وظيفة مورفيم في نظام

لغة معينة) . ومن أمثلة ذلك لفظ (شجع) الذى يعد صرفياً أو مورفياً فى اللغة العربية ، لاشتراكه على معنى ، بخلاف لفظ (شجع) الذى يسمى مورفاً لأنه يخضع للنظام الصوتى للغة العربية ولكنه لا يحوى أى معنى .

* * *

ولنا بعد هذا ملاحظات عامة على الكتاب تتلخص فيما يلى :

١ - الملاحظة الأولى تتعاق بالمصطلحات : التى استخدمها المؤلف ، ومنها ما انفرد به واستعمله لأول مرة . ومن ذلك المصطلحان . صوتيم وصرفيم اللذان سبق شرحهما . ونحن نقضل عليهما المصطلحين فونيم Phoneme ومورفيم Mor phame ، فهما مصطلحان عالميان من ناحية ، وأولهما قد أقره الجمع اللغوى وأدخله فى حظيرة الكلمات العربية من ناحية أخرى . والمصطلحان اللذان قدمهما الدكتور أيوب تبدو عليهما السمة الأعجمية ويخضعان لنظام الاشتقاق الأجنبى فلا مزية فيهما على المصطلحين الآخرين . وربما كانت هذه فرصة مناسبة لأن نهيب بعلماء اللغة فى العالم العربى أن يتفقوا على مصطلحات محددة لهذا العلم الوليد ، وأن يلتزموا ما يتفقون عليه من مصطلحات بدلاً من إطلاق الجدل على الغارب ، وترك كل باحث لاجتهاده الشخصى .

و يدخل في باب المصطلحات أيضا أن المؤلف أطلق لفظ «المهمس» على طروء هذه الصفة للصوت الجهور وأدق منه أن يطلق لفظ «الإهماس». وكذلك أطلق اسم «الجهر» على طروء هذه الصفة للصوت المهموس ، وأدق منه أن يستعمل كلمة الإجهار^(١).

٢ - الملاحظة الثانية تتعلق بمصادر المؤلف أو مراجعه. فمن المعروف أن قائمة المراجع التي تلحق بآخر الكتاب إنما تشمل المراجع التي أفاد منها الباحث أو اعتمد عليها في جمع مادته. ولكننا نقاباً بأن قائمة المراجع الموجودة في آخر الكتاب إنما تعرض - على حد تعبير المؤلف - وأهم المراجع العربية والإفرنجية التي قد يحتاج إليها من يريد الاستزادة من الدراسات التي تعرضنا لها في هذا الكتاب^(٢) وقد اعترف المؤلف بأنه استفاد في ذكر مراجعه العربية بما ورد في كتاب «فقه اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وإي.

و يدخل في باب المراجع أيضا اعتماد المؤلف على مراجع ثانوية مع وجود المصادر أو المراجع الأولية تحت يده. ومن أمثلة ذلك رجوعه

(١) انظر صفحة ١١٨ .

(٢) ص ٢٥١ .

في ذكر العيوب التي توجد في المادة اللغوية التي نقلها إلينا النحاة العرب - إلى Rabin في كتابه *Ancient West - Arabian* ، ونقله الضرورات الشعرية عن Wright في كتابه *Arabic Grammar*

٣ - أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بافتقاد الدقة في أكثر من موضع في الكتاب . فمن ذلك :

(١) تسميته كتاب الجواليقي : العرب من الكلام العجمي^(١) وصحتها : الأعجمي . وكتاب الفيروزابادي : الروض المؤلف فيما له اسمان إلى ألوف^(٢) ، وصحتها : الروض المسلوف ، وما ذكره من أن مقال Greenberg المعنوية :

«The Patterning of Root Morphemes in Semetic»

قد نشر بمجلة Word^(٣) ، ثم ذكره في قائمة المراجع أنه نشر بمجلة Language^(٤) .

(١) ص ٤ .

(٢) ص ٢ .

(٣) ص ١٦٨ .

(٤) ص ٢٥٥ .

(ب) ومن أمثلة ذلك ما يدخل في باب الأخطاء الأسلوبية الشائعة
مثل استعمال « قاصر » (١) وصحتها : مقصور ، وقوله : « ماعدا عدد
قليل منهم » (٢) ، وصحتها : عددا قليلا منهم .

(ج) ومن ذلك أيضا الأخطاء المطبعية ، وهي كثير جدا ومنشرة
في ثنايا الكتاب ، ومنها ما يؤدي إلى تغيير كبير في المعنى ، كما
جاء في قائمة القبائل التي رفض اللغويون العرب الأخذ عنها من أنه
« لم يؤخذ من مصرى قط » (٣) وصحتها حضرى - بالحاء .

(١) ص ٥٧ و ٦٤ .

(٢) ص ٥٧ .

(٣) ص ١٥٣ .

شرح القصائد التسع المشهورات (١)

صنعة . . . أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى ٣٣٨ هـ

تحقيق وتقديم الأستاذ أحمد خطاب العمر .

هذا ثالث كتاب ينشر لأبي جعفر النحاس، وقد نشر له من قبل كتابا « الناسخ والمنسوخ » ، و « التفاحة في النجو » . وما تزال له بضعة كتب مخطوطة لم تر النور بعد، أشهرها : « إعراب القرآن » ، وهو موسوعة أدبية لغوية دينية نادرة المثال ، و « معاني القرآن » ، و « القطع والائتناف » ، و « شرح أبيات سيبويه » ، إلى جانب أعداد أخرى من الكتب، وصلتنا أسماؤها ، ولم تصلنا أخبار عن وجودها.

يقع الكتاب في ٨٩٤ صفحة، تشغل منها مقدمة المحقق ٩٢ صفحة، ويشغل شرح أبي جعفر النحاس حتى ص ٧٦٧ . يلي ذلك ملحق (٧٧١ - ٨٣٨) يحتوي على قصيدة عمرو بن كلثوم ، كما وردت في نسخة أحمد الثالث والرموز إليها بالرمز « آ » ، وذلك نظراً لاختلاف

النص والشرح فيها اختلافاً كبيراً عن النسخ الأخرى . وينتهي الكتاب بفهارس متنوعة شغلت نحواً من ٥٠ صفحة .

وقد نشرت الكتاب مؤخراً مديرية الثقافة العامة ، التابعة لوزارة الإعلام بالجمهورية العراقية ، وهو الكتاب رقم ٢٣ فى سلسلة كتب التراث .

ولكل من المقدمة والشرح أهمية خاصة تستحق العناية والتقدير ، فقد تناولت المقدمة حياة النحاس وآثاره بالدرس والتفصيل ، وهى أول دراسة مستوعبة تنشر عن أبى جعفر النحاس حتى الآن . كما تناولت بالعرض والمقارنة الشروح التى تناولت المعلقات سواء قبل النحاس أو بعده .

أما الشرح ، أو النص المحقق ، فترجع أهميته إلى ما يأتى :

١ — أنه من أقدم الشروح التى وصلتنا ، ولا ينافسه فى القدم سوى شرحى ابن الأنبارى وابن كيسان .

٢ — أن تأثيره كبير على شروح المعلقات المتأخرة ، وبخاصة على شرح التبريزى . يقول الأستاذ أحمد خطاب ، موضحاً العلاقة بين

الكتابين : « ولكنه في الحقيقة أخذ عنه معظم شرحه ، فقد تابعه في ترتيب القصائد إلا قصيدة عمرو . . وتابعه أيضاً في ترتيب أبيات تلك القصائد . وقد فطن البغدادى إلى هذا التشابه فكان يكرر في الخزانة قوله : (قال النحاس وتبعه التبريزى) . والناظر في الكتابين يدهما وكأنهما كتاب واحد . . » (ص ٦٤) .

٣ — أن الشرح يصور شخصية أبى جعفر النحاس الموسوعية ، ويعكس غزارة علمه ، ووفرة محصولة ، وسعة اطلاعه على لغة العرب . ولذلك يجد فيه طالبته كل من اللغوى والنحوى والأديب والمؤرخ ودارس القراءات وغيرها . ومن أجل هذا كثرت النقول عنه في كتب المتأخرين . ويكفى أن أشير إلى الأمثلة الآتية :

(أ) نقل ياقوت عن هذا الشرح أن حماداً هو الذى جمع السبع الطوال ، واستشهاده على أنها لم تعلق على الكعبة بأن النحاس لم يثبت ذلك (معجم الأدباء ١٠ / ٢٦٦) .

(ب) إكثار السيوطى من النقل عنه . ومن ذلك قوله : « وقال النحاس في شرح المعلقات : ليس في كلام العرب مفعول إلا بالهاء ، في حروف جاءت شاذة ، نحو متهمة ومفسرة (المزهر ٢ / ٧١) .

وقوله : « وفي شرح المعلقات لأبي جعفر النحاس : حكى الأخفش سعيد بن مسعدة ناقة يراز للضخمة ، ولم يحكه غيره » (المزهر ١/١٣٥) .

٤ - استقصاء النحاس لجوانب ما يعرض له من مسائل لغوية ونحوية ، وعدم تركه البيت إلا بعد تناوله من جميع نواحيه . يقول الاستاذ أحمد خطاب :

« للنحاس في شرحه أسلوبه الخاص الذى امتاز به عن بقية شراح المعلقات . فهو إذا أراد أن يشرح بيتاً تناول كلماته الغريبة ففسرها تفسيراً مختصراً ، ثم انتقل إلى ما فيها من النحو فقلب مسائله تقليباً ، مستشهداً بأقوال الأئمة ، أو بآية قرآنية ، أو بحديث شريف ، أو بيت شعر ، أو بقول ، أو مثل ، ثم ينقل خلافاً البصريين والكوفيين فيطبقها على هذه المسألة مرجحاً هذا الرأى أو ذاك ، مبيناً رأيه . ولا يترك البيت إلا بعد أن يتناول ما فيه من إشارات بلاغية ، أو قضايا صرفية ، أو عووضية ، أو تاريخية . . » (ص ٥٨) .

٥ - إهتمام النحاس بذكر الروايات المختلفة للبيت لواحد ،

ثم تخريجها والمفاضلة بينهما . واكتفى بذكر المسال الآتى من قصيدة النابغة :

وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها

عيت جواباً وما بالربع من أحد

ويروى : وقفت فيها طويلاً كي أسائلها . ويروى : أصيلاً
أسائلها . ويروى : أصيلاً لا . فمن روى أصيلاً فهو واحد ، وهو
العشى ، وجمعه أصل وجمع أصل آصال . ومن روى طويلاً فيجوز
أن يكون معناه : وقوفاً طويلاً ويجوز أن يكون معناه وقتاً طويلاً .
ومن روى أصيلاً ففيه قولان ، أحدهما أنه تصغير أصلان ، وأصلان
جمع أصيل ، كما يقال رغيف ورغنان . والقول الآخر أنه بمنزلة قولهم :
على الله التكلان ، وبمنزلة قولهم غفران . وهذا القول الصحيح ،
والأول خطأ ، لأن « أصيلاً » لا يجوز أن يصغر إلا أن يرد إلى أقل
العدد . وهو حكم كل جمع كثير (ص ٧٣٤ و ٧٣٥)

والقصائد التسع المشهورات ، هي المعلقة السبع المشهورة ، وأضاف
إليها النحاس قصيدتين للأعشى والنابغة ، مع إقراره بأنهما ليستا من
القصائد المشهورات . يقول النحاس بعد أن فرغ من القصائد السبع

لمتفق عليها : « قال أبو جعفر : في هذا السبع المشهورات على ما رأيت
أكثر أهل اللغة يذهب إليه ، منهم أبو الحسن بن كيسان . وليس
لنا أن نعترض في هذا فنقول : في الشعر ما هو أجود من هذه ، كما
أنه ليس لنا أن نعترض في الألقاب ، وإنما نؤيدها على ما نقلت إلينا .
وقد رأيت من يذهب إلى أن قصيدة الأعشى وهي : ودع هريرة ،
وقصيدة النابغة وهي : يادارامية — من القصائد . وقد بينا أن هذا لا يؤخذ
بقياس غير أننا قد رأينا أكثر أهل اللغة يذهب إلى أن أشعر أهل
الجاهلية امرؤ القيس ، وزهير بن أبي سلمى ، والنابغة والأعشى . .
فحدانا قول أكثر أهل اللغة على إملاء قصيدة الأعشى ، وقصيدة
النابغة لتقديمهم إياها ، وإن كانتا ليستا من القصائد السبع عند
أكثرهم . . » (ص ٦٨١ و ٦٨٢) .

وقد تعمد المحقق عدم ذكر كلمة « المعاني » في عنوان الكتاب ،
معللا عمله بقوله : « إلا أن النحاس — كما علمنا — هو صاحب القول
بنفى خبر التعليق . . فأردنا ألا يخلط اسم الكتاب عما يعتقد به
النحاس ، فاطلقنا الاسم الذي أثبتناه على غلاف الكتاب ، وهو شرح
القصائد التسع المشهورات » (ص ٥٦) .

وكنا نود من المحقق ألا يتدخل فى عنوان الكتاب بالتغيير والتبديل ، وأن يترك فيه كلمة « المعلقات » التى عمت واشتهرت بين الباحثين والدارسين ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن المحقق نفسه قد اعترف أن ما أثبت على نسخة الأصل هو « شرح المعلقات » ، وأن ما كتب على نسخة أحمد الثالث ، والتى تأتى بالمرتبة الأولى بعد نسخة الأصل ، شرح القصائد التسع المشهورات الموسومة بالمعلقات .

٢ - أن القدماء حين أثاروا إلى كتاب النحاس هذا أشاروا إليه باسم شرح المعلقات ، (راجع بغية الوعاء ونزهة الألباء ووفيات الأعيان ومعجم الأدباء على سبيل المثال) . وفى نقول القدماء عنه ذكره كذلك باسم شرح المعلقات ، (راجع ما سبق من نقول عنه فى المزهر للسيوطى) .

٣ - أن النحاس ، وإن أنكر التعليق على السكبة ، لم ينكر مطلق التعليق . وهذا واضح من قوله ص ٦٨٢ : « فقل إن العرب كان أكثرها يجمع بمكاف ، ويتناشدون . فإذا استحسّن الملك قصيدة

قال : علقوها وأثبتوها في خزانتي . وأما قول من قال أنها علقت في السكبة فلا يعرفه أحد من الرواة .

وعلى هذا فلا يتناقض تسميتها بالمعلقات مع ما يعتقده النحاس .
 ٤ - أن النحاس كان في اختياره للقصائد تقليديا ، فالتزم السبع المشهورات دون تغيير رغم تلميحه إلى عدم موافقته على هذا ، وإلى وجود ما هو أفضل منها . فلا غضاضة أن يكون في اختياره للعنوان تقليديا كذلك . وقد صرح هو نفسه بأنه « ليس لنا أن نعترض في الألقاب ، وإنما نؤديها على ما نقلت إلينا » (ص ٦٨١) .

٥ - أن النحاس نفسه قد استعمل اللفظ في صلب النص ، فقد جاء في قصيدة الحارث بن حنظلة قوله : « وقد ذكرنا شرح هذا في معلقة امرئ القيس » (ص ٤٨ و ٥٤٨) .

ومنهج المحقق في الكتاب منهج علمي سليم ، فهو قد تتبع نسخ الكتاب المخطوطة في مكاتب العالم ، وحصل على عدد كبير منها ، ثم قارن بينها واختار أوثقها لتكون نسخة الأصل ، وراجع النص على ست نسخ أخرى ، واستبعد من التحقيق عدداً آخر من النسخ رأى أنه لا يصاح للاعتماد عليه . وترجع نسخة الأصل إلى عصر المؤلف أو بعده

بقليل ، فقد كتبت قبل سنة ١٣٧٧ هـ ، وسمعت على أبي بكر الأدفوى -
تلميذ النحاس وأشهر من روى عنه من المصريين - وقوبلت وصححت
عدة مرات بعد ذلك .

وإلى جانب مقابلة المحقق لنسخه الست على نسخة الأصل ، فقد
قابل النص على ما بقى من شرح بن كيسان للعلاقات ، وعلى شرح
ابن الأنباري وغيره . ورجع أيضاً إلى كثير من معجمات اللغة وكتب
القراءات والتفسير والحديث والأمثال والتراجم ومعاجم البلدان
والأماكن وغيرها ، لتوضيح غوامض النص والتعريف برجاله
وشعرائه .

ورغم إعجابنا بالجهد الكبير الذى بذله المحقق الفاضل من
أجل التقديم للنص والتعريف بمؤلفه ، ومع تقديرنا لمحاولاته الموقفة في
سبيل قراءة المخطوطات وتقويمها وشرح غامضها ، فقد شاب عمله بعض
هفوات كنا نود لو خلا منها مثل هذا العمل الجليل حتى يكون أقرب إلى
الكمال ، وهى :

١ - مع حرص المحقق على التعريف بالشخصيات ، فقد ترك بعضاً
منها دون تعريف ، ووضع بعد كل منها علامة استفهام بين قوسين ،

ما يدل على أن الشخصية مجهولة وأنه لم يعثر على ترجمة لها . وبعض هذه الشخصيات معروف ويترجم له في كتب الرجال ، ومن بينها :

(أ) الحسن بن غليب (ص ١٦) ، من أساتذة النحاس . وقد وردت له ترجمة في تهذيب التهذيب لابن حجر (٣١٥/٢) وفي القفطي (١٠٤/١) . وقد توفي عام ٢٩٠ هـ .

(ب) أبو بكر الداجوني (ص ١٦) ، من أساتذة النحاس . وله ترجمة في غاية النهاية لابن الجزري (٧٧/٢) ، وقد توفي عام ٣٢٤ هـ عن ٥١ سنة .

٢ - في ذكره لأساتذة النحاس أهل الإشارة إلى كثير من الأسماء التي سجلتها كتب التراجم ، أو أشار إليها النحاس نفسه في بعض كتبه ، ومن ذلك :

(أ) أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة . وقد قصد مصر عام ٣٢١ هـ ، وجلس لتدريس كتاب سيوييه ، إلى جانب كتب والده (المؤلف المشهور ابن قتيبة) . وكان النحاس من بين من حضروا حلقة (القفطي ١/ ٤٦ ، والقضاء ٥٤٧) .

(ب) أحمد بن رستم الطبري ، القاري ، اللغوي ، وقد ذكر النحاس في كتابه إعراب القرآن أنه كان من بين من أخذ عنهم (نسخة معهد المخطوطات رقم ١٥ تفسير ص ٦٢) .

(ج) أبو بكر بن شقير ، من نخاة الطبقة التاسعة البصرية ، كما ذكر الزبيدي ، وقد صرح النحاس بالتلمذة عليه (إعراب القرآن ص ٣١٦) .

(د) وذكر النحاس من أساتذته كذلك داود بن الهيثم ، والحسن ابن الفرج الغزي ، وجعفر بن محمد الفريابي إعراب القرآن ص ٣٦ ، (١٢٩ ، ١٣١) .

٣ - في ص ١٧ ذكر المحقق أن منذر بن سعيد البلوطي قد حضر مجالس النحاس ، وانتسخ منه كتاب العين . والمعروف أن النحاس قد امتنع عن إعطاء منذر بن سعيد نسخة من العين ، وأحاله إلى معاصره ابن ولاد (معجم الأدباء ٤ / ٢٢٧ ، والقفطي ١ / ١٠٣) . وتعلل كتب التراجم هذا الامتناع بحدوث نقاش بين النحاس وم منذر ابن سعيد أعقبته مخاشنة النحاس له ورفضه التعاون معه . وقد وردت

القصة في معجم الأدباء ونفح الطيب، ولمنخصها أن منذر بن سعيد سمع
النحاس يملئ ديوان مجنون بنى عامر حتى وصل إلى قوله :

خليلي هل بالشام عـين حزينة

تبكي على نـجد لعل أعينها

قد أسلمها الباكوف إلا حمامة

مطوقة باتت وبات قرينها

فسأل منذر أستاذه ساخرا : ماذا باتنا يفعلان ! إنما الرواية : باتت
وبان قرينها . فتضايق النحاس من ذلك .

٤ — في ص ٢٢ نسب المحقق للنحاس كتابا بعنوان (تفسير
أبيات سيبويه) أو (شرح شواهد كتاب سيبويه) ، وهذا محيى .
ولكنه قرن ذلك بنقول عن القدماء ، في قيمة هذا الكتاب مثل :
(قال عنه القفطى : لم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده استمد منه) ،
ومثل (فيه علم كثير طائل جليل) ، ومثل (عده البغدادى من المصادر
التي يرجع إليها في شروح الشواهد) .

وكم كنت أفضل أن يرجع المحقق إلى الكتاب — وقد ذكره في

قائمة مراجعه - ليرى بنفسه مدى صحة هذه الأحكام ، بدلا من الاكتفاء
 بترديد ما نسب إلى الأقدمين. وأنا متأكد أنه لو رجع إلى مخطوطة
 الكتاب لتردد كثيراً في إثبات هذه الأحكام ، ولقطع بأنها تخص
 كتابا آخر للنحاس ، ربما كان كتاب (شرح سيمويه) (الذى نسبه ابن
 خير الأشبيلي للنحاس كذلك ، وهو من كتبه المفقودة . فتناول النحاس
 للشواهد في كتابه (تفسير أبيات سيمويه) تناول سطحى ، وكثيراً
 ما كان يكتفى بسرد الشواهد في تتابع سريع دون تعليق ، بل كثيراً
 ما كان يهمل ذكر الشاهد إهمالاً تاماً . ويكفى لتمثيل هذا الإهمال أن
 أذكر أن عدد شواهد باب ما لا ينصرف عند سيمويه عشرة في حين أنها
 عند النحاس اثنان فقط . وعددها في باب الأبنية ثمانية عشر ، فى حين
 أنها خمسة فقط عند النحاس . وعددها فى باب التصريف والإدغام سبعة
 وعشرون ، فى حين أنها أربعة فقط عند النحاس . وأكثر من هذا ،
 فالنصوص الموجودة فى خزانة الأدب ، والمنسوبة إلى هذا الكتاب ،
 يتضح بالمراجعة أنها ليست فيه . واكتفى بمثال واحد هو تعليق البغدادى
 على الشاهد :

وكم موطن لولاي طاحت كما هوى

باجرامه من قلّة النيق منهوى

فبعد تعليق شغل تسعة عشر سطراً ذكر البغدادي أن هذا مجرد اختصار لشرح النحاس (الخزانة ٢ / ٤٣٢) . وكل ما نجده من تعليق للنحاس في شرحه لأبيات سيدييه لا يتجاوز السطرين .

٥ - في ص ٢٦ ، ٢٧ تشكك المحقق في نسبة (رسالة في معاني اللامات) ، أو (كتاب اللامات) لأبي جعفر النحاس ، وذكر احتمال نسبته إلى إسماعيل بن عبدالله النحاس (توفي نحواً من عام ٢٨٠ هـ) . ولكنني أرجح أن تكون الرسالة لأبي جعفر النحاس للأسباب الآتية :

(أ) أن إسماعيل بن النحاس لم يترجم له بين اللغويين أو النحاة ، وإنما بين القراء فقط ، والكتاب دراسة متخصصة لأنواع اللامات في اللغة العربية ، لا يمكن أن يعالج إلا نحوي متخصص .

(ب) أن إسماعيل بن النحاس لم تنسب له أي مؤلفات في أي فرع من الفروع ، حتى في القراءات التي هي تخصصه .

(ج) لا أحد من كتاب التراجم قد نسب لإسماعيل بن النحاس

كتاباً بهذا العنوان ، في حين أن ابن الجزرى قد نسب لأبى جعفر النحاس هذا الكتاب ، ونقل عن عمر بن محمد بن غراك ، أحد تلامذة أبى جعفر النحاس قوله : (أنا كنت السبب فى تأليف أبى جعفر النحاس كتاب اللامات) .

(د) أن كنية المؤلف قد وردت فى صلب الرسالة وهى « أبوجعفر » وتلك كنية النحاس النحوى المصرى ، فى حين أن كنية القارىء هى أبو الحسن .

(هـ) على : غم من أن اسم المؤلف قد صرح به فى صدر المخطوطة على أنه : إسماعيل بن عبد الله النحاس ، وفى آخرها على أنه : إسماعيل بن النحاس ، فإتفا ينهى ألا ننسى أن جده أبى جعفر النحاس كان اسمه إسماعيل : ومن أنجل هذا فنحن نفترض أن الاسم كان قد كتب أول الأمر كاملاً : أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس ، ثم لسبب أو لآخر طمس جزؤه الأول ، فبقى الاسم : إسماعيل بن النحاس ، كما جاء فى آخر المخطوطة ، ثم حاول بعضهم أن يكمل الاسم تخميناً فأضاف : عبد الله ، ظاناً أنه القارىء وليس النحوى .

مختار أن للنحاس كتابا بعنوان « خالق الإنسان » ، ثم عقب بقوله :
(ولم نجد في المراجع التي ترجمت للنحاس) .

وتأليف النحاس كتابا بهذا العنوان مقطوع به لسببين :

(١) أن حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون نسب كتابا بهذا
العنوان للنحاس .

(ب) أن السيوطي في كتابه « غاية الاحسان في خلق الإنسان »
(مخطوطة برلين Spr. 980) اقتبس من كتاب النحاس عدة مرات
وصرح في مقدمة كتابه باستفادته من كتاب خالق الإنسان للنحاس ،
فقال ما نصه : « ففحصت عن الكتب المؤلفة في ذلك فظفرت منها بعدة
كتب : كتاب خالق الإنسان لأبي جعفر النحاس . . الخ » .

٧ -- من المعروف في ميدان التحقيق أن الحق لا يصح أن يلتزم
بعبارة الأصل إذا كانت معتلة من جانب اللغة أو النحو أو المعنى ،
وأن رواية النسخة السالمة من هذه العيوب هي الأحق بالاثبات (راجع
تحقيق النصوص للأستاذ هارون ص ٦٦) : ولسكن المحقق لم يلتزم
بذلك ، وكان يثبت أحيانا رواية الأصل في المتن حتى لو كانت خاطئة

ويضع الروايات الأخرى في الحاشية حتى لو كان من بينها الرواية
الأحق بالاتباع .

ومن ذلك ما جاء في شرح النحاس تعليقا على قول الأعشى :

نازعتهم قضب الريحان متكئا

وقهوة مزنة راووقها خضل

وهو : « قال الأصمعي : أى نازعتهم حسن الأحاديث وطريفها ،
يذهب إلى أنه تمثيل ، وقال غيره : يعنى الريحان ، أى يحمى بعضهم
بعضا » (ص ٧٠٤) : وفي الحاشية : « فى آ ، ش : يحمى ، وفى ح :
أى يحمى » : وواضح أن رواية ح هى الصواب ، فكانت أحق
بالإثبات فى المتن .

ومن ذلك قوله فى الأصل (ص ١٤١) : « وروى بعضهم ،
وهو أبو عبيدة : مصقولة السجندل ^(١) ، وقال السجندل الزعفران
وفى الحاشية : « فى آ ، ك ، ح : كالسجندل ، وفى ش ، ل : بالسجندل »

(١) فى قول امرئ القيس مهففة بيضاء غير مفاضة . . تراثبها مصقولة
كالسجندل .

وواضح أن رواية الأصل لاتصح من ناحية الوزن فضلا عن أنها
لامعنى لها ، وتفضلها من جانبى الوزن والمعنى رواية ش ول ، فهى
الأولى بأن توضع فى الأصل :

٨ - كنت أفضل أن يضع المحقق زيادات النسخ على الأصل بين
جزأى العلامة الطباعية الحديثة : [راجع (تحقيق النصوص
للأستاذ هارون ص ٧٤) : ولكن المحقق لم يفعل ذلك ، وأسرف
فى وضع الجمل بين قوسين . () ، دون ما حاجة ماسة ،
بل لجرد أن فيه رواية أخرى : وهو سبيل لم تجر عادة المحققين باتباعه

٩ - ذكر المحقق قصيدة عمرو بن كلثوم مرتين ، مرة فى صلب
الكتاب ، ومرة أخرى فى ملحق خاص نقلا عن نسخة آ (أحمد
الثالث) ، وعلل ذلك بوجود خلافاً فى الترتيب والشرح ، ووجود
بعض الأبيات فى إحداها دون الأخرى :

وقد كنا نقبل إثبات هذه القصيدة فى ملحق خاص ، لوصحت
نسبة الرواية والشرح لأبى جعفر النحاس . أما والأمر على خلاف
ذلك ، فلم يكن هناك أى مبرر لهذا التكرار ، وكان يكفى جدا أن

يذكر الحق في حواشي الأصل أهم الفوائد أو الفروق التي يحويها النص أو الشرح .

ومما يجعلنا نقطع أن الشرح ليس من عمل النحاس ما يأتي :

(ا) اشماله على نقول عن أبي سعيد (ص ٧٧٣ ، ٨٠٧ ، ٨٢٩ ، ٨٣٢ على سبيل المثال) . وأبو سعيد متأخر عن أبي جعفر النحاس ؛ لأنه - كما ذكر الحق في الحاشية - هو الحسن بن عبد الله المرزبان القاضي النحوي ، الذي مات ببغداد سنة ٣٦٨ ، أي بعد النحاس بثلاثين عاما .

(ب) أن اسم أبي سعيد - مهما تكن شخصيته - لم يرد مرة واحدة في خلال الشرح الأصلي للنحاس والذي شغل حتى ص ٧٦٧ ، مما يدل على أنه ليس من رجال أبي جعفر النحاس .

(ج) اختفاء خاصة أبي جعفر النحاس في هذا الملحق ، وهي تلك المتمثلة في استقصائه وتتبعه للأقوال ، مع الترجيح والاختيار .
ويكفي أن أشير إلى ما جاء في كل من الأصل والملحق تعليقا على (إذا جرينا) في قوله :

كَأَنَّ غُضُونَهُنَّ مَتُونٌ غَدَرٌ تَصْنَعُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرِينَهُ

فقد شغل التعليق في الأصل نحواً من أربع صفحات (٦٦٦ - ٦٧٠) تحدثت عن عيوب الشعر الأربعة : السناد والإيطاء والإكفاء والإقواء ، مع ذكر الخلافات والاستشهاد . ولم يزد التعليق عن بضعة أسطر في نسخة أحمد الثالث (ص ٨٢٣ و ٨٢٤) .

(د) بمقارنة كلا الشرحين على مؤلفات النحاس الأخرى يمكن القطع بأن الشرح الأول هو شرح النحاس دون الثاني . وأكتفى بأن أضع النصين التاليين بين يدي القارئ :

نسخة الأصل من شرح المعلقات :

أنظرونا أي أخرنا . وقرأ حمزة : أنظرونا فقتبس من نورم .
قال جماعة من أهل اللغة : هذا لحن ، لأنه لا يجوز ها هنا : أخرنا .
والقراءة به جائزة ، يكون معنى انظرونا : أصبروا علينا حتى نلحقكم .
فالمنعنى يصلح على هذا (ص ٦٢٨) .

إعراب القرآن للنحاس :

قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة : أنظرونا بفتح الهمزة ، وكسر الظاء . وزعم أبو حاتم أن هذا غلط ، قال : وإنما يأتينا هذا من شق السكوفة . قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : إنما

لحن حمزة في هذا لأن الذى لحنه قدّر أنظرنا بمعنى آخرنا وأمهلنا
فلم يحز ذلك ها هنا .

وهو عندى يحتمل غير هذا لأنه يقال أنظرنى بمعنى تمهل على
وترفق . فالمعنى على هذا يصح . (ص ٢٢٣) .

وقد خلا شرح الملحق من القراءة وتوجيهها .

١٠ - لم يوفق المحقق في ضبط بعض الكلمات أو قطعها أو
كتابتها ، ومن ذلك :

ص ١٣٧ : رفودى رأسها والصواب رفودى .

ص ٢٤٤ : وقذيتها تقذية والصواب قذيتها ، بدليل المصدر .

ص ٣١٧ : (البعير) يقال له فى أول سنة حوار (بكسر الحاء)
والصواب حوار بالضم .

ص ٣١٧ : وفى الخامسة جذع - بكسر الجيم وسكون الذال -
والصواب جذع بفتحين .

ص ٥٣ : كتب : والناذرين إذا لم ألقيهما دى . والصواب
بجذف الهمزة وفتح ميم د لم ، : لم ألقيهما .

ص ٦٦٨ : كتب : أمن آل مية راح أو معتد . والصواب
أمن ال .. أو : من آل .. وعلى ما أثبتته المحقق يحتل الوزن .

ص ٧٤٣ : قالوا كذُر وقطن ، والصواب : فطن - بالفاء .

ص ٧٨٨ : كتب كلمة الصبي - بالياء ، والأفضل بالالف لأنها
واوية . وغير ذلك .

١١ - الأخطاء المطبعية كثيرة ومتغلغلة في ثنايا الكتاب ،
وأكتفى بما يأتي :

ابن شنبوذ توفي ٢٣٨ هـ (ص ١٦) والصواب ٣٢٨ هـ .

على الذبل جياش (ص ١٦٩) والصواب جياش .

في ملاء مذبل (ص ١٧٨) والصواب مذيل .

الأبان الصدر (ص ٧٧٤) والصواب اللبان .

لسيدويه زمانه صاحب الأقوال الشديدة (ص ٦٧٩)

والصواب : السديدة .

أنعم (ص ٤٥٧) والصواب : أنعم بهمزة وصل .

مطمم (ص ٢١٠) والصواب : مطمّم .

أُجِبت (ص ٣٥٩) والصواب : أُجِبت .
ومتعكّه (ص ٥٦٨) والصواب : ومتمعكّه .
وغير ذلك كثير .

١٢ - ترك المحقق كثيرا من الكلمات بدون ضبط مع شدة الحاجة إلى ضبطها ، مثل : الأُمراس الجبال واحدها مرس (ص ١٦٢) .

يرنو يديم النظر ومنه كأس ، رنونة (ص ١٥٢) يزل يزلق (ص ١٧٠) .

١٣ - بذل المحقق جهدا مشكورا في إعداد فهرسه ، ولكن يعيبها أمور منها :

(أ) ترتيبه للأعلام مضطرب فهو مثلا قد أورد الأعلام التالية بالترتيب الآتي : أحمد بن سلامة — أحمد بن محمد — أحمد مختار أحمد بن عبد الله (لاحظ) — أحمد بن علي — أحمد بن يحيى — أحمد ابن ولاد (لاحظ) .

(ب) يبدو أن المحقق لم يكن دقيقا في تتبع أرقام الصفحات حتى

تكتمل فهرسه . وقد عثرت بطريق المصادفة على مثال يدل على ذلك فهو قد ذكر اسم أحمد مختار عمر في الأعلام وأمامه أرقام الصفحات ١٢، ٢٠، ٢٤، ٢٨ . ولم يشر إلى أن الاسم قد ورد كذلك في ص ١٤٥ .

(ج) كنا نحب للمحقق أن ينوع فهرسه ويعددتها حتى تعم الفائدة من شرح النحاس . ويا حبذا لو كان قد أضاف إليها فهرس بالمسائل النحوية والفوائد اللغوية والمعارف العامة وغيرها .

بل أكثر من هذا كنا إنجب أن يصنع المحقق فهرساً لألفاظ العلاقات يكون لبنة في بناء معجم كامل للشعر الجاهلي .

ونرجو للمحقق الفاضل مزيداً من الإنتاج ، ومزيداً من التحقيق ، والله الموفق .

كتب أخرى للمؤلف :

- ١ - تاريخ اللغة العربية في مصر - الهيئة المصرية العامة
للتأليف والنشر - ١٩٧٠ م
- ٢ - البحث اللغوى عند العرب - مع دراسة لقضية التأثير
والتأثر - دار المعارف بمصر - ١٩٧١ م
- ٣ - النشاط الثقافى فى ليبيا - من الفتح الإسلامى حتى
بداية العصر التركى . منشورات الجامعة الليبية
- ١٩٧١ م
- ٤ - البحث اللغوى عند الهنود - وأثره على اللغويين العرب
- دار الثقافة ببيروت - ١٩٧٢ م
- ٥ - ديوان الأدب للفارابى (تحقيق) - الجزء الأول -
بجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٩٧٤ م
(بقية الأجزاء تصدر تباعا) .

مطابع لسجل العرب

المطبع بستان الكرزة - ٩ عمارة الدبر ١١ القاهرة

تليفون - ٩٣٤٧٠٦